فـي جمالـية الكلمــة

(دراســة جماليــة بلاغيــة نقديــة)

تصميم الغلاف : فراس جباخانجي

❑❑

3.

الأستاذ الدكتور : **حسين جمعة**
(أستاذ الدراسات العليا بجامعة دمشق)

في جمالية الكلمة

(دراسة جمالية بلاغية نقدية)

4. ——

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق - 2002

.6

______ .6

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ألم ترَ كيف ضرب الله مثلاً كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبةٍ أصْلُها ثابتٌ وفَرْعُها في السماء* تؤتِي أُكُلَها كلَّ حِيْنٍ بإذنِ ربِّها، ويَضْرِب الله الأمثالَ للناس لعلهم يتذَكرونَ﴾

صدق الله العظيم

[سورة إبراهيم 14/24-25]

←←

مقدمة

إن دراسة جمالية الكلمة بهدف الوصول إلى حقيقتها ومعرفة أطوارها الجمالية والدلالية على مر العصور؛ إنما يعني أن ندرس نشأة الإنسان ذاته؛ فهو كلمة الله الكبرى في الأرض...، وهو صورتها الفكرية والبلاغية.

هذا يعني أن الكلمة مرتبطة بالإنسان والكون والفكر والفن... لتدل على أنسنة الإنسان وتجلي الروح الخالدة في الكون، وتحقق الوجود الحي بالفعل الروحي الثقافي والجمالي... فالكلمة صورة العالم الأكبر، وإن عبرت عن ذات الإنسان في مشاعره وأفكاره وما يجري حوله... وما يتلقى من معارف وآراء...

ويصبح للكلمة وظيفة هامة في كل زاوية من زوايا الذات والوجود... ويغدو لها مغزى خاص في الفن يرتبط بالإمتاع والفائدة... وحين تنحصر دائرتها في فن البلاغة فإنما تتجه بشكل مباشر إلى الجمال... فالبلاغة في عناصرها كلها إنما تبنى على الجمال وتخلق بدائعه، وتتصيد مقاصده، وتحقق في الذات والمجتمع وظائفه...

فليس هناك أحد في الوجود ينفر من الجمال، أو يمج طرائقه وقسماته... بل هناك سعيٌ حثيث منذ الأزل إليه؛ وشغف في النفس إلى آفاقه... وهو يتشكل داخل الإنسان باعتبار المقولة الذائعة الصيت: (كن جميلاً تر الوجود جميلاً). وهو يتشكل في الوسط الموضوعي أيضاً؛ لترتقي ذائقة الجمال من الشكل الحسي إلى العقلي فالروحي؛ فتسمو النفس وتصفو...

وبهذا التصور نرى أن البلاغة حاجة جمالية للإنسان لا غنى له عنها؛ وتتحقق بالكلمة المعبرة المثيرة. لهذا كان بحثنا... الذي سميناه (في جمالية الكلمة البلاغية)... وهي بلاغية لأنها مستندة إلى أبحاث في البلاغة العربية وتهدف إلى إبراز الكلام البديع وتحصيل الإمتاع والفائدة... وقد اختزنت الذاكرة البلاغية العربية ذلك كله بصور فريدة؛ وقواعد توجه العقل والفهم؛ وتؤجج بؤرة الشعور في أمثلة استقيت من ديوان العرب ونثرهم.

وقدَّمت الدراسات اللغوية والأسلوبية والبلاغية القرآنية للدرس البلاغي ما لم تقدمه

أي دراسات أخرى. فقد تلقى البلاغيون الكلمة القرآنية بكثير من الانجذاب الروحي والعقلي لأنهم أدركوا ما تختزنه من عجيب التأليف، وبديع التصوير، وعمق التحليل في المستويات كلها؛ كما نراه على سبيل المثال في قول الزمخشري في الكشاف (236/3) عن قوله تعالى: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يَمُدُّه من بعده سبعة أبحر ما نَفِدَت كلمات ربي﴾ (لقمان 27/31): "فإن قلتَ: لِمَ قيل: من شجرة على التوحيد دون اسم الجنس الذي هو شجر؟ قلت: أريد تفصيل الشجر وتقصيها شجرة شجرة؛ حتى لا تبقى من جنس الشجر ولا واحدة إلا قد بُرِيت أقلاماً".

هذا هو سر بقاء الكلمة حية على عظمة ما لحقها من أهوال؛ لتخلُّف أبنائها في فترات متعاقبة، وهذا ما يجعلها هدفاً للدراسات الجمالية والبلاغية على الدوام دون النظر إلى تأخر أهلها؛ أو تراجعهم تراجعاً مؤقتاً...

ولعل المثال السابق وما يسوقه البحث بين أيدينا يثبت أن البلاغيين العرب حرصوا على الجمال وفتشوا عنه في الجملة اللغوية والنحوية؛ وجعلوا الكلمة أساسه وأصله؛ وهفت نفوسهم إليه عند المتكلم والمخاطب... وأدركوا أن وراءه يكمن معنى وهدف.. لهذا بحثوا في الأثر النحوي، فانتهوا إلى علم المعاني... فسبقوا بذلك الغرب... فالأثر النحوي نتاج بلاغي جرجاني صِرْف سبق به رومان جاكبسون ورولان بارت وجاك دريدا... فعبد القاهر الجرجاني أول من أشار إلى المعاني الأُول والمعاني الثواني المنبثقة من معاني النحو... وهذا عينه ما تقوم عليه الدراسات البنيوية الغربية هذه الأيام... فهو لم يكتف بالحديث عن ذلك ليخترع فقط نظرية (النظم) وإنما استطاع أن يربط بدقة بين الصورة والدلالة في الجملة فاخترع له مصطلح (الهيئة) وتحدث في ذلك عن علم البيان في كتابه (أسرار البلاغة).

لهذا كله فرض علينا المنهج إجراء أشكال تقاطعية بين ما قدمه البلاغيون واللغويون العرب وبين ما نجده لدى علماء الغرب؛ علماً أن منهج المقارنة لم يكن هدفاً لنا، ولا هو سبيل هذه الدراسة... ولكن إذا اقتضت الحاجة إليه في بعض الجوانب البلاغية لم نكن لنهمله. وقد أبرزت بعض الوقفات عنده أن البلاغيين العرب وصلوا إلى نظرات بلاغية وجمالية ولغوية لا تختلف كثيراً عما نراه في الدراسات الحديثة... بل كان بعض منها أساساً لنظريات معاصرة غير قليلة وفي اتجاهات عدة.

والمنهج نفسه فرض علينا عدم تخريج الأشعار من مظانها لأنها تحتاج إلى صفحات وصفحات، ويكفي أن نقول: إنها مستمدة من كتب البلاغة التي عدنا إليها؛ علماً أننا راجعناها في دواوين الشعراء المذكورة أسماؤهم... وكذلك أثبتنا اسم السورة ورقمها ورقم الآية بجانب الآية المختارة؛ لأن الحواشي تضيق عنها هي الأخرى لكثرتها.

وقد يلوح في ذهن سائل ما سؤال: ما الغاية من العزوف عن منهج تخريج الشاهد

الشعري؟

ونقول- عزيزي القارئ-: إن المقام يضيق دون ذلك؛ فضلاً عن أنه ليس مقصوداً لذاته... فالهدف دراسة الأسلوب البلاغي... ولما استُمد من كتب البلاغة غالباً دون أن يخرّجه أصحابها؛ للسبب ذاته، فقد تأكدنا من نسبته ومظانه، وأخذناه من الشعر القديم والحديث على السواء... لنتصيَّد منه وجهاً بلاغياً وجمالياً.

أما حجم المادة المدروسة في إطار درس بلاغي جمالي جديد قائم على التنظير والموازنة والتحليل والتوضيح والشرح... فإنه فرض علينا مبدأ الاختيار والاصطفاء والتفضيل.

وحينما كان الهدف من دراستنا إظهار جمالية الكلمة مفردة ومركبة في جملتها لزمنا الانحياز إلى الجوانب البلاغية المتعلقة بالجملة والكلمة... ومن ثم رأينا عظمة ما تقوم عليه الأبحاث البلاغية التي تناولت الجملة والكلمة فاصطفينا منها ما يُبرز روح جمال الكلمة والجملة البلاغية فضلاً عن جمال نمطيتها في ذاتها وسياقها؛ ثم أثبتنا ما تثيره في أنفسنا من اتصال بأحدث الدراسات الجمالية والأسلوبية.

لهذا كله فنحن تحفزنا الرغبة الجادة على صناعة دراسات بلاغية جمالية متوالية؛ مما يفرض علينا أن نضع لها الأساس الذي تبنى عليه باعتبار أصولها ونشأتها وتطور أساليبها... فكانت البداية بالكلمة (فصاحة وبلاغة) وبالجملة بنية وأركاناً وأحوالاً... وبما تتصفان به من مفاهيم وجماليات.

وقد رأينا من القدماء من يردُّ الجمال (البلاغة) (الفصاحة) كله إلى الكلمة مفردة؛ ومنهم من يرده إلى نظام التأليف وحده؛ ولم ير القيمة الجمالية والدلالية إلا فيه؛ لا بمعزل عنه؛ كالإمام عبد القاهر الجرجاني الذي أبدع نظريته الموسومة بنظرية (النظم).

وهناك من توسع بمفهوم الكلمة فجعلها للفظ المفرد وللمؤلف، وللبيت الشعري وللقصيدة كما نراه عند ابن سلام والجاحظ وابن قتيبة وابن طباطبا وقدامة بن جعفر وغيرهم... وجاؤوا بنظرات جمالية ونقدية تتوافق وأحدث النظريات النقدية الحديثة في ميادين شتى.

وأياً كان الرأي فقد اخترنا عنوان البحث في ضوء الدراسة الجمالية للكلمة- على التغليب في الدلالة العامة- وقدَّمْنا له بكلمة (في) لأنه لا يتصف بالشمولية من جهة؛ ولأنه قائم على الاختيار في أساليب الكلمة وأحوالها من جهة أخرى.

لهذا عقدناه على مفهومها وموقعها من اللغة عامة والعربية خاصة، مما حدا بنا إلى توضيح مفهوم اللغة؛ وفصاحة الكلمة العربية وبلاغتها كما وردت عند القدماء... ثم عززنا

ذلك بتوضيح مفهوم الجملة، في بنيتها وأركانها من جهة الإسناد ثم من جهة بعض أحواله.

ولما كان علم المعاني جزءاً أصيلاً في مفهوم الجملة البلاغية فإن المنهج العلمي يفرض علينا أن نتبع هذه الدراسة بدراسة أخرى في مشروعنا الشمولي تتناول (جمالية الخبر والإنشاء)؛ ومن بعده (أساليب بلاغية وجمالية)...

وفي ضوء ذلك لزمنا أن نقسم دراستنا هذه (في جمالية الكلمة البلاغية) إلى ثلاثة فصول؛ عنوان الأول (مفهوم الكلمة وجمالياتها في الفصاحة والبلاغة) وفيه قسمان؛ الأول توقف عند حدود ومفاهيم، والثاني تناول فصاحة اللفظ وجماليته... والفصل الثاني بعنوان (مفهوم الجملة وجمالياتها) وفيه قسمان؛ الأول عالج مفهوم الجملة الاسمية والفعلية، وأركانها، ومواضع الإسناد فيها؛ ولم يهمل ذكر الفضلة والأداة... بينما وقف الثاني عند بعض أحوال الإسناد في الجملة مما يبرز فيه الجمال والروعة وهو (أسلوب الذكر والحذف) المتعلق بالمسند إليه والمسند والفضلة، وقد عني به القدماء كعبد القاهر الجرجاني.

أما الفصل الثالث فقد بحث في (جمالية التعريف والتنكير) في قسمين انعقد الأول على (التعريف وجمالياته) في المفهوم والأقسام؛ حين عرض لأنواع المعارف السبعة. وهي الضمير والعلم واسم الإشارة والاسم الموصول والمعرف بأل، والمعرف بالإضافة، والمعرف بالنداء...

ثم خص تعريف المسند بالحديث، وبيّن فيه رتبته مع المسند إليه من جهة التقديم والتأخير، وما يكتنز من جماليات في هذا الشأن كان عبد القاهر الجرجاني قد أسس لها.

أما القسم الثاني فإنه لم يغادر (التنكير وجمالياته البلاغية) لأنه يقف في مقابل قسم (التعريف)... ودرسنا فيه جملة من المفاهيم، وتوقف عند تقديم الاسم النكرة وجمالياته، ثم طفق يوضح المقاصد البلاغية من التنكير وجمالياتها في المسند إليه والمسند والفضلة؛ ليستقر أخيراً عند توضيح مفهوم التنكير والتنوين؛ والصلة بينهما.

وأخيراً كانت خاتمة البحث التي اختزلت العديد من النتائج مرتشفة إياها ارتشافاً، لأن المرء يعتقد بضيق موضعها عن ذكرها كلها...

ومن ثم كان فهرس المصادر والمراجع ثم فهرس المحتوى...

وبعدُ، فإنه لا بد من كلمة في مقدمتنا هذه؛ تفيد بأنه لما أيقنا بجمال الكلمة والجملة في لغتنا العربية البديعة؛ وأساليبها الثرة، وما قدمته من أفكار كبرى للقدماء في الاتجاهات كلها كانت منطلقاً للدراسات الكثيرة... فإنه كان علينا أن ننبه مرة أخرى على أن الكلمة القرآنية ظلت نسيج وحدها جمالاً وأداء ووظيفة وغاية... فاستحقت بذاتها الإعجاز الفني والأدبي واللغوي... بل كانت مصدراً غنياً للدراسات البلاغية قديماً وحديثاً...

ولما كان ذلك كذلك لزمنا ألا نعتسف الطريق على وعورته... فسعينا إلى التمسك بما قاله البلاغيون في كل بحث عالجناه، وعرضناه على المذهب الفني الجمالي للدراسات الحديثة في بعض الأحيان، ونظرنا إليه بروح التذوق والمنطق دون أن نخرجه عن المنهج التحليلي... فانتهينا إلى بيان غرض كل أسلوب وأظهرنا جماله البلاغي والفني واللغوي، واتكأنا في ذلك على جملة غير قليلة من الآيات القرآنية وأقوال المفسرين فيها؛ وعلى عدد من الشواهد الشعرية...

إن الهدف الذي نتطلع إليه هو تقديم صورة جمالية جديدة للكلمة البلاغية، وتحدونا الرغبة إلى بناء منهج جمالي في دراسة أساليب البلاغة يُفيد من فضاءات القديم بكل أطيافه اللغوية والأدبية والبلاغية؛ والدراسات النقدية والقرآنية... وفي الوقت نفسه ينطلق إلى كل ما هو حديث فيفتح عينيه على الدرس البلاغي واللغوي والجمالي الجديد... شرقاً وغرباً... فالدرس البلاغي الجديد الذي نرمي إليه لا ينغلق على الماضي ويرتمي في أحضانه، ويتكبل بنظراته... ولا ينصهر بالجديد انصهاراً يشعرنا بعقدة النقص أو الذنب، والتنكر لما نملك؛ لأنه سيغدو تابعاً أو أسيراً لنظريات لا تتسق في بعض اتجاهاته عما بين أيدينا من أبحاث أدبية وبلاغية...

لهذا كله كنا نتوقف عند آراء القدماء، والمحدثين؛ ونواجه ذلك كله متأملين بدقة في الرؤى والأفكار؛ لنبرز جمالية كل أسلوب وأثره في إطار من الموازنة تارة؛ وفي إطار من بيان خصائصه وأشكاله الجمالية تارة أخرى... وكان الإعجاز البلاغي القرآني يظهر في كل موضع عرضنا له على أنه يملك جمالية فريدة وبديعة تدل على النمط الإعجازي فيه.

هكذا حاول منهجنا المستند إلى الاستنباط والتحليل أن يربط بين الماضي والحاضر لإدراك جمالية الكلمة البلاغية... ولإثبات قدرة العربية على توليد أساليب جمالية متنوعة لا تتوقف عند حدود معينة... ومن ثم فإن البلاغة العربية ليست تحفة فنية وضعت في متحف تاريخي يتردد إليه الزوار للتمتع بجماليتها السكونية... وإنما هي مادة جمالية حية فاعلة يتفاعل معها المتلقي فيستبطن دلالتها، ويعتصر وظيفتها، ليستمد خصائصها الجمالية المتجددة؛ والمرتبطة بالكلمة القرآنية المعجزة، وبالكلمة الشعرية الراقية البديعة، والمنفتحة على أحدث الدراسات البلاغية والأسلوبية واللغوية.

ومن هنا فإننا ندعو أصحاب السلائق السليمة؛ وأهل الذوق المرهف؛ والعقول المؤاتية التي تمتلك سعة في المعرفة القديمة والمحدثة، وتحوز وعياً أصيلاً لمناهج القدماء والمحدثين... إلى تحقيق نقلة نوعية في الدراسات البلاغية العربية الجديدة، وأن يكونوا أحفاداً بررة للجاحظ وابن قتيبة ولعبد القاهر وابن سنان، وللزمخشري وحازم القرطاجني، والزركشي والقزويني...

وفي ضوء ما تقدم كله نقول: كل من ملك حضارة الأمس؛ وكانت قامات أجداده فيها شامخة، ثم دارت دورتها وانتقلت إلى غيره يمكنه أن يملكها من جديد إذا صمم على تجاوز التخلف الحضاري الذي يشل تفكيره ويتعب جسده ويصيبه بأزمات نفسية شتى... وعلى كل فرد في أمتنا أن ينطلق من موقعه الذي هو فيه ليصبح الفعل فعلاً جماعياً... ومن ثم ليتجسد هذا الفعل سلوكاً وعملاً؛ بدلاً من أن يظل مأزوماً ومهزوماً من الداخل، وينعى حظه العاثر، وحظ أمته المنكوبة به وبأمثاله...

وكل ما أرجوه من الله العلي القدير أن يكون بحثنا هذا في عداد الأبحاث التي تتطلع إلى مكانتها في الدراسات الجمالية والبلاغية، وأن يسد ثغرة ما في المكتبة العربية، راجياً من الله العون على إكمال ما وعدت به.

وأن ليس للإنسان إلا ما سعى؛

والله ولي التوفيق.

دمشق مساء الجمعة 2001/6/15م

حسين جمعة

←←

الفصل الأول:

مفهوم الكلمة وجمالياتها في الفصاحة والبلاغة

القسم الأول: حدود ومفاهيم

1-مفهوم الكلمة واللغة

2-مفهوم الفصاحة والبلاغة

القسم الثاني: فصاحة اللفظ وجماليته

1-فصاحة اللفظ المفرد

2-فصاحة اللفظ المؤلف

——— .16

القسم الأول: حدود ومفاهيم

1-مفهوم الكلمة واللغة:

الكلمة من حيث هي وجود تمثل النشأة الإنسانية لقوله تعالى في خطابه لمريم: ﴿إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح ابن مريم﴾ (آل عمران 45/3)... ومن هنا تكون شهادة بالوجود ذاته؛ لا تكذيباً به لقوله تعالى: ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم، إن يقولون إلا كذباً﴾ (الكهف 5/18).

فالكلمة موضوعة لإحقاق الحق والعمل من أجله لقوله تعالى: ﴿ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون﴾ (يونس 82/10)... ولكن بعض القوم يجعلون الكلمة في الباطل، ولن يفلحوا؛ لقوله تعالى: ﴿ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها... ومثل كلمة خبيثة اجتُثَّت من فوق الأرض ما لها من قرار﴾ (إبراهيم 24/14-26).

فالكلمة وجود وضرورة إنسانية؛ تعبر عن قيمتها وأهميتها بذاتها من دون تباطؤ، أو انحراف. وهي بهذا المفهوم الصورة المثلى لمقاصد القوم ومشاعرهم من أجل إثبات الحق... وبها تحفظ مجموعة القيم التي يتواضع عليها الناس؛ ومن ثم تقيد القوانين التي قد توافق النشأة الأولى والحق أو تخالفه... وتبقى الكلمة وحدها هي الفاصلة والفيصل بين الخبيث والطيب لقوله تعالى: ﴿ وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته﴾ (الأنعام 115/6).

وقد كانت في بدء النشأة واحدة ثم تبلبلت على الألسنة في إطار عملية الاصطفاء وتلبية التعبير عن الحاجات والمشاعر... وحين استمرت العملية الإجرائية في صميم التطور الاجتماعي والارتقاء الفكري كانت الكلمات تتابع تطورها في البيئات كلها حتى تباينت ونشأت منها اللغات العديدة... فصارت الكلمة جزءاً من اللغة، وصارت اللغة ألفاظاً يعبر بها كل قوم عن مشاعرهم

وحاجاتهم ومقاصدهم. وإذا كانت اللغات قد اختلفت من جهة التلفظ بالكلمات فإنها ظلت متشابهة من جهة المعنى... إن لم نقل متحدة فيه.

واللغة العربية تلك اللغة المختصة بجنس العرب ينطقون بها ويعبرون عن مشاعرهم وحاجاتهم ومقاصدهم بأساليبها المتنوعة.

وفي صميم العملية الاجتماعية والفكرية والنفسية والطبيعية وفي إطار عملية الاصطفاء كانت اللغة العربية مستمرة بالتطور حتى انتهت إلى احتواء القدرة على الإبداع، وتمثل بها البيان في أشكاله الجمالية التي ورثناها من لغة العصر الجاهلي...

وكانت الكلمة الفطرية العربية في ذلك العصر تواكب متطلبات التعبير وصيغه في أشكال شتى، في الوقت الذي حافظت على ذاتية خاصة بها... وجعلت لنفسها نمطاً من التركيب القائم على الاسم مرة، والفعل مرة أخرى؛ فجمعت بين الذات والحركة... وظلت تتطور من الداخل بفعل قوانينها الفاعلة والمؤثرة كالاشتقاق والتركيب والانفتاح على اللغات الأخرى... فكان الفعل بأشكاله يتنفس في صميم الذات الصانعة ويتحرك للتعبير عنها...

لهذا واكبت الكلمة في العربية كل متطلبات الحياة وما نشأ فيها من ضروب النشاط الفكري والفني والاجتماعي... وأصبحت قادرة على التعبير عن أدق ما في الكون من أفكار وعقائد ومصطلحات ومشاعر... ثم استحقت أن يختص بها كتاب الله دون غيرها من اللغات الأخرى...

فالكلمة في العربية ذات ظلال وإيحاءات كثيرة؛ وهي- أيضاً- ذات طبيعة علمية، إذ تعبر عن الحقائق كيفما كانت وفي أي اتجاه اتجهت... فكيفما قلبتها لبَّت لك ما تبتغي... وكأنها لا تنفد؛ بل كأن كلام الله تعالى الذي لا ينفد يصدق عليها في قوله سبحانه: ﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي، ولو جئنا بمثله مدداً﴾ (الكهف 109/18).

فالكلمة في العربية تقوم على معانٍ نحوية وصيغ بلاغية لا نظير لها في اللغات الأخرى... وكلما تأمل فيها الباحث العارف والعالم بأسرارها وأدرك إشاراتها وغاياتها البعيدة والقريبة تأكد له ذلك...

وحين ننظر إلى مصطلح (الكلمة) ذاته نجد أن المصطلح في العربية يطلق عند اللغويين والأدباء والبلاغيين على اللفظ المفرد تارة، وعلى الجملة تارة أخرى، وقد يقال للقصيدة كلمة... كما يقال للكتاب كلمة...

فبلاغة تصميم الكلمة تنتظم التكيف والتهيؤ والتوافق مع التصميم الأولي للكون؛ في الوجود والنشأة؛ وفي التعبير عن الحق والحقائق، ومن ثم تغدو كلمة أدبية جمالية رفيعة... تملك من اللطائف البلاغية ما لا يمكن بلوغه كله... ولا يحيط به محيط.

وفي ضوء ذلك كله نقول: قد يتفق عدد من الناس مع ما قلناه؛ وقد يخالفنا عدد آخر... ولكننا سنشد العزم على توضيح مفهوم الكلمة العربية ثم الفصاحة؛ والبلاغة؛ ولا سيما أن أكثر الناس سلموا- منذ القديم- بمفهوم الكلمة باعتبارها الدلالي واختلفوا في تعريفها على نحو ما... ولو راجعنا ما قاله علماء العربية لوجدناهم لم يتفقوا على تصور واحد لها... فعلماء العربية نظروا إلى الكلمة من جهة شكلها المفرد الدال على معنى مرة، ومن الوجه التركيبي المؤلف نحواً وصرفاً مرة أخرى ثم باعتبارها البلاغي المرتبط بالفصاحة والبلاغة مرة ثالثة، ولكنهم قيدوا هذا الاعتبار حين وضعوا له شروطاً في حالة الإفراد وفي حالة التأليف...

فالكلمة عندهم- وفي طليعتهم سيبويه والمبرد- أساس الجملة والكلام؛ وهي لفظ دال على معنى مفرد؛ باعتبار أقسامها الثلاثة (الاسم والفعل والحرف)(1).

فالاسم: لفظ دال على معنى مفرد؛ غير مقترن بالزمان نحو زيد وشجرة... سواء كان اسم ذات أو اسم معنى... وعلامته صحة الإخبار عنه، أو تنوينه أو نداؤه أو جره بحروف الجر...

والفعل: لفظ دال على معنى في ذاته مقترن بالزمان- نحو: جاء زيد، وذهب عمرو؛ وقد يطلق الزمان ويتجدد كقولنا: بئس الكسول، ونعم المجد... وعلامته أن يقبل (قد أو السين أو سوف، أو تاء التأنيث الساكنة أو لن...).

والحرف: لفظ يدل على معنى في غيره لا في ذاته... نحو (هل- في - إنَّ- لم) وليس له علامة يتميز بها... وأقسامه ثلاثة:

1- حرف يختص بالاسم: نحو (حروف الجر، وحروف النواسخ: إن وأخواتها).

2- حرف يشترك بين الاسم والفعل: كحروف العطف (و، أو، ف... ثم...) حروف الاستفهام (الهمزة- هل) وحروف النفي مثل ما، لا...).

3- حرف يختص بالفعل: نحو (حروف الجزم، وحروف النصب، وحروف

الشرط (إذنْ- إذما)... (2).

ونظر علماء العربية إلى دراسة اللغة وأساليبها فما انفكوا يلتزمون بالكلمة ذاتها. فقد جعلها علماء النحو مادتهم في أبحاثهم، فعلم الإعراب لديهم يبحث في الكلمة المركبة وفق ما يقتضيه آخرها من تغير في الحركة أو ثبات فيها... وعلم الصرف عندهم يتوقف عند الأصول؛ ليعرف صيغة الكلمات وأحوالها فيما ليس بإعراب ولا بناء... لهذا كله فإن الكلمة مفردة ومركبة أساس علم النحو؛ وبه تعرف أحوال الكلمات العربية.

إن دراستنا تقوم على الكلمة المفردة والمركبة من جهة أحوالها البلاغية والدلالية معاً (أسلوباً ومضموناً)، وما تتركه من أثر في المتلقي... مما يجعلها تحتاج إلى علم النحو ومعانيه، لما يقدمه من عظيم الفائدة لعلم البلاغة؛ بل إن معاني النحو؛ هي البناء الأساسي لمعاني البلاغة...

لهذا سنسوق العديد من الآراء لمفهوم الكلمة من جهة أنها قيمة دلالية وجمالية وصوتية عند القدماء ثم نسوق بعض آراء المحدثين فيها شرقاً وغرباً، لنتبين قيمة ما لدينا.

فابن جني- مثلاً- بيَّن لنا اللغة والكلام والقول؛ فاللغة مجموعة أصوات للتعبير عن مقاصد القوم؛ والكلام كل "لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل... وأما القول فأصْلُهُ إن كان لفظاً مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة، وما كان في معناها، والناقص ما كان بغير ذلك... فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً"(3).

فابن جني سبق أصحاب اللسانيات الحديثة الذين فرقوا بين اللغة التي تكون استعداداً للبشر كلهم؛ بينما يكون للكلام وجه فردي واجتماعي متفاعلين كما قال دوسوسير، وتشومسكي.(4)

وكان سيبويه قد وقف عند ماهية الكلمة المفردة دون أن يعرفها، وكذلك فعل المبرد، بعد تقسيمها إلى الاسم والفعل والحرف، بينما قال ابن الحاجب: "حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى"؛ و"الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع".(5) وقال الزمخشري: "اعلم أن الألفاظ التي يتهجى بها أسماء مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم".(6)

فالكلمة بما تحمله من خصائص بنائية تؤدي وظائف صوتية ونحوية وصرفية ومن ثم تعبيرية وفنية... واتصالية... ولهذا عرفها الدكتور حلمي خليل

بقوله: "الكلمة هي مجموعة من الوحدات الصوتية المؤلفة بطريقة معينة لكي ترمز للأشياء الحسية والأفكار المجردة."(7) ونحو هذا التعريف ذهب إليه الدكتور صلاح فضل.(8)

وهو بهذا التعريف يوفّق بين القدماء والمحدثين ولا سيما أصحاب اللسانية الغربية الحديثة... فاللغة عندهم مرتكزة على الكلمة والكلمة مجموعة أصوات (فونيمات)؛ بينما الجملة تمثل عدداً من الأصوات ذات الدلالة الإشارية... فالكلمة عند العالم الأمريكي (بلوم فيلد Bloom Field) "هي أصغر صيغة حرة"؛ على حين عرَّفها (ماثيسيس Mathesius) بأنها "أصغر وحدة صوتية متتابعة لا يمكن أن ترتبط بأي وحدات أخرى"، بينما قال (تُرنكا Trnka): إنها "عبارة عن وَحْدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات (الصوائت phonemes) وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلالية (semantic).(9)

فالكلمة من حيث هي صوت تحمل دلالة ما، وتتصف بجمالية معينة على مستوى اللفظ المفرد والمؤلف عند ابن سنان الخفاجي؛ فسبق بذلك الغربيين، ولكنه نظر إليها من جهة الفصاحة والبلاغة... فهي ذات ماهية خاصة على المستويين السابقين، فما تتخذه الكلمة في حالة الإفراد لا تتخذه في حالة التركيب النحوي المباشر وغير المباشر... وهي في نهاية المطاف (مبنىً ومعنىً)... إنها تتخذ لنفسها ماهية متعددة كتعدد السياق الذي تدخل فيه... ولهذا فهي تظهر وتُحذف، وتُقدَّم وتؤخر، وتقحم في مكان لا تقحم في غيره، ويُستعاض عنها بكلمة في مكان لا يمكن أن تقع كلمة أخرى في مكانها... فهي تتسم بخصائص فنية بنائية مستمدة من جنسها اللغوي الذي تنتمي إليه أولاً ومن صياغة حروفها في تقاليبها المميزة لعمق دلالتها وتنوعها ثانياً، ومن التركيب النحوي الذي تغدو جزءاً منه ثالثاً؛ ومن الاستعمال الحقيقي أو المجازي الذي تبنى عليه رابعاً، وقد تحدث عنه القدماء ثم دخل في الدراسات البلاغية عند المتأخرين.(10)

لذلك كله فالكلمة عند الإمام عبد القاهر أعظم بكثير مما انتهى إليه ابن سنان الخفاجي- على معاصرتهما- فقد تقدم خطوات كبرى في معالجة أصوات الكلمة عما انتهى إليه ابن فارس، وكذلك فعل في البنية الصرفية ودلالتها، وفي التركيب النحوي وثرائه الدلالي... فدرس علاقة التركيب بالدلالة الشعورية والفكرية؛ ونظر إلى بنية الكلمة ووظيفتها مفردة ومركبة وما تتركه من أثر في المتلقي... فكان رائداً للدراسة الأسلوبية بكل اتجاهاتها، وإن تطورت كثيراً عما هي عليه عنده.(11)

وقبل أن نتناول مسألة الفصاحة والبلاغة في اللفظ المفرد والمؤلف، وما قيل في شأنهما فيما يخص الكلمة، لا بد أن نضع تعريفاً لها نتصوره في ضوء ذلك. **فالكلمة صوت دال على معنى ما يحدث في الآذان إيقاعاً معيناً؛ ويتصف بجمالية خاصة تترك أثرها في المتلقي. وهذا التعريف يفرض علينا القول:**

"إن دلالة الكلمات ليست كلأ مباحاً، الكلمات أنظمة مفتوحة، الكلمات حرية؛ ولكل حرية قيود. بعض التعامل مع الكلمات أشبه بالثغرة، وبعض حرية الكلمات أقرب إلى الإضافة. لقد شعر المدققون بأن الكلمة يجب ألا تكون مطية لكل إنسان لا يلتزم بشرعية التمييز بين الأهداف والتسليم بهدف مشترك يدور في ظله بعض الخلاف".(12)

وإذا كان هذا الكلام يثير فينا الممارسة الحرة والمسؤولة فإنه يفرض علينا الحديث عن مسألة تأصيل الفصاحة والبلاغة لدى البلاغيين والنقاد العرب؛ لأنها مسألة لغوية بلاغية أسلوبية تبحث في الصوت والدلالة والأثر. ولعلنا ندرك في ضوء ذلك وفي ضوء ما يأتي من دراستنا أن الكلمة ليست عند العرب مجرد إشارة منفصلة عما تشير إليه؛ بل هي منذ القديم مرتبطة بنظام معياري معين وربما ينزاح عن تلك المعيارية إلى اتجاهات بلاغية مثيرة... ومن هنا فإننا نعترض على ما قاله أحد الباحثين من أن "الكلمات في الاصطلاح القديم في الشرق والغرب جميعاً إشارات منفصلة عما تشير إليه، وعلى عكس ذلك الكلمات في الفكر الحديث رموز أو أدوات ذهنية للتفكير"(13)، فأساليب البلاغة وعلومها– على تطورها– ملتزمة بدلالتها الاصطلاحية ولا تنفك منها...

وسيتضح لنا أيضاً أن البلاغة العربية لم تكن "ترى الأفكار الخارجية تطفو على سطح القصيدة، أو ترى هذه الافكار متميزة ثابتة في كل مكان، أو ترى القصيدة تعكس عاطفة شخصية من رغب ورهب وطرب"(14). وتبقى محايدة في التعبير عن ذلك.. إننا نرى أن البلاغة لدى القدماء كانت إرهاصاً لكثير من مفاهيم النقد الحديث؛ وما ظهر فيه من ملامح البلاغة الجديدة، على اختلاف المنهج والرؤية. وإذا كان منهج البحث العلمي يفرض علينا بيان مفهوم البلاغة والفصاحة فإن التدرج التاريخي– على أهميته– لن يقيدنا في ذلك... ومن هنا سنبدأ بإجلاء ما يتعلق بالمفهوم اللغوي والاصطلاحي للفصاحة والبلاغة في الكلمة والجملة... ومن ثم نتوقف عند شروط فصاحة اللفظ المفرد والمؤلف كما وردت عند ابن سنان الخفاجي– غالباً– في كتابه (سر الفصاحة)، دون أن نهمل الإشارة إلى المتأخرين الذين أخذوا منه كالسكاكي والقزويني وابن الأثير... وكلهم

حاولوا التوفيق بين ما اقتفوه من طريقة الإمام عبد القاهر الجرجاني؛ وبين ما وجدوه عند ابن سنان الخفاجي. ورأوا في الفصاحة أنها مطابقة مقتضى الحال؛ وهو ما عبر عنه الإمام عبد القاهر بتوخي معاني النحو، ولكنهم فصلوا على نحو ما بين الفصاحة والبلاغة... وهذا غير قادح لما ذهب إليه الإمام...

أما ما يتعلق بالمتقدمين عليه كالجاحظ وابن قتيبة والمبرد وأبي هلال العسكري... أو بمعاصريه كابن رشيق فإن البحث سيشير إلى ما ذهبوا إليه وتبنوه من مفاهيم.

2-مفهوم الفصاحة والبلاغة

انطلق العرب القدماء في درسهم اللغوي للفصاحة والبلاغة من مفهوم تنظيري ذوقي، ومن ثم مارسوه تطبيقاً عملياً في الكلمة المفردة والمؤلفة قبل أن يعرفوا مرحلة الترجمة عن الثقافة اليونانية... وكان النص الذي يشتمل على الكلمة أساس توجيههم إلى دلالتها المباشرة وغير المباشرة...

وحين نشأت نظرات بلاغية فطرية في العصر الجاهلي ثم تطورت في العصور التالية كان النص وحده صاحب السيادة في التحليل؛ فتوقفوا عند الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية... وأدركوا أن هذه الكلمة أفصح من تلك في هذا الموضع دون ذاك؛ علماً أن العرب يتميزون بسليقة فطرية ذات قدرة عالية على براعة الكلم حتى قال (صلى الله عليه وسلم):" أنا أعربكم: أنا من قريش، ولساني لسان بني سعد"؛ أي أفصحكم؛ وقال [عليه السلام] [أُعطيت جوامع الكلم، واختصر لي الكلام اختصاراً].(15)

ولعل الدرس البلاغي للفصاحة والبلاغة وغيرهما يدين بالفضل للدراسات القرآنية... واللغوية في وقت واحد؛ ومن ثم تطور على يد من تأثر بالثقافة اليونانية... وانتهى إلى تقعيد سافر؛ ذهب ببهاء الذوق البلاغي والنقدي واللغوي المرهف والواعي الذي سما به الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، بينما أضرَّ به كثيراً ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)، ومن حذا حذوه كالسكاكي في تقنينه بقواعد صارمة.

فابن سنان تحدث مطولاً عن فصاحة الكلمة وبلاغتها باعتبارها المفرد المُوَقَّع الدال على معنى، وباعتبارها المؤلف وحدد لهما شروطاً خاصة... ظلت مدار الباحثين بعده؛ وإن كان هو قد استمدها ممن سبقه، وأطَّرها في أشكال محددة.

وهذا ما سنكشف عنه فيما بعدُ؛ إذ اتضح لنا أن للفصاحة مفهوماً لغوياً واصطلاحياً؛ وقد استعمل في اللغة قبل استعماله في النقد والبلاغة؛ وتعددت معانيه في ذلك كله. ومما جاء في اللسان (فَصح) أن الفصاحة- في اللغة-: البيان. فصُح الرجل فصاحة فهو فصيح من قوم فُصحاء وفِصاح وفُصْح، وامرأة فصيحة من نسوة فِصاح وفَصائح. ورجل فصيح وكلام فصيح، أي بليغ، ولسان فصيح: طَلْق.

وأفْصح يُفصِح إفصاحاً: أبان وأوضح... وفَصُح الأعجمي فَصاحة: تكلم بالعربية وفُهم عنه... وتفَصَّح: تكلَّف الفصاحة... والفصيح في كلام العامة: المُعَرَّب. والفصيح في اللغة: المنطلق اللسان في القول، الذي يعرف جيد الكلام من رديئه.

وبهذا فإن الفصاحة- في الاصطلاح- تعني الإبانة والظهور والإيضاح والبراعة والبلاغة في اللفظ المفرد والمؤلف...(16)

وقيل: جميع الحيوان ضَرْبان: أعجم وفصيح، فالفصيح كل ناطق، والأعجم كل ما لا ينطق. وقال الجاحظ: "الفصيح هو الإنسان، والأعجم كل ذي صوت لا يفهم إرادته إلا ما كان من جنسه."(17) وبذلك فسر قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): [غفر له بعدد كل فصيح وأعجم].(18)

فالأعجمي في ضوء ذلك من لا يفصح في كلامه، ولا يفهمه أقوام آخرون حتى غدا الفصيح معادلاً لكلمة عربي، والعجمي مقابلاً للعربي بينما يقال الأعجمي للسان غير العربي.

فالفصاحة ملكة يقتدر بها على التعبير عن المشاعر والحاجات... وهي لذلك تمام آلة البيان.

ويعد الجاحظ أول من قصَر مفهوم الفصاحة على العرب على اعتبار أنهم أفصح من غيرهم؛ في الوقت الذي يكون أحدهم أفْصح من الآخر؛ كما يستفاد من كلمة لأبي بكر (رضي الله عنه) حين جعل النبي أفصح العرب: [لقد طفت في العرب وسمعت فصحاءهم فما سمعت أفْصح منك](19). لكن بعض المتأخرين عنه حصر الفصاحة في العرب دون غيرهم من الأمم كالنويري (ت 733هـ) في قوله: "ولا توجد الفصاحة إلا في العرب" بينما البلاغة لهم ولغيرهم.(20) وقال يحيى بن حمزة العلوي (ت 749هـ) في كتابه (الطراز): "اعلم أن الفصاحة في الألفاظ المفردة يجب أن تكون مختصة بخصائص: الخاصة الأولى؛ أن تكون اللفظة عربية قد تواضع عليها أهل اللغة؛ لأن الفصاحة والبلاغة مخصوصان

بهذا اللسان العربي دون سائر اللغات من الفارسية والرومية والتركية، فلا مدخل لهذه الألسنة في فصاحة وبلاغة"(21).

ونرى أن الفصاحة ليست ملكاً لأمة دون أمة؛ وإن كانت تقع لفرد دون فرد؛ ويقع الفرق فيها في الأحسن والأبرع والأكثر إثارة وجمالاً... ويؤكد هذا قوله تعالى: ﴿وأخي هارون هو أفصح مني لساناً﴾ (القصص 34/28). وإذا كانت كلمة (أفصح) هي الكلمة الوحيدة في القرآن الكريم من مفردات الفصاحة، فإن الآية تثبت وجودها في أمم أخرى غير العرب... ولكن العربية في طبيعتها ومفرداتها وأساليبها التي انتهت إلينا، وفي إطار ما عرفناه من لغات الآخرين تدل على أنها "أوسع مناهج؛ وألطف مخارج؛ وأعلى مدارج؛ وحروفها أتم، وأسماؤها أعظم، ومعانيها أوغل، ومعاريضها أشمل، ولها هذا النحو الذي حِصَّتُه منها حِصَّة المنطق من العقل. وهذه خاصة ما حازتها لغة على ما قرع آذاننا، وصحب أذهاننا من كلام أجناس الناس؛ وعلى ما ترجم لنا أيضاً من ذلك".(22)

وهذا ما نلمحه عند ابن الأثير (ت 637هـ) في قوله: "فإن كل لغة من اللغات لا تخلو من وصفي الفصاحة والبلاغة المختصين بالألفاظ والمعاني؛ إلا أن للغة العربية مزية على غيرها، لما فيها من التوسعات التي لا توجد في لغة أخرى سواها"(23).

بهذا كله قد نكون أوضحنا مفهوم كلمة الفصاحة التي تعني البيان والظهور والبلاغة في الكلام وعند القائل، وفي صفة الأشخاص كما يوضحه قول عبد الله ابن رواحة في مدح النبي الكريم:

لو لم تكن فيه آياتٌ مُبَيَّنَةٌ   كانت فصاحتُه تنبيك بالخبر

وقد بيَّنا في الوقت نفسه أنها ملازمة لكلمة البلاغة التي دار معناها غالباً على معاني الفصاحة عند كثير من البلاغيين القدامى... حتى أصبحتا صنوين في الدراسات البلاغية عند كثير منهم... ثم أخذوا يفرقون بينهما فيما بعد...

ولعل الدرس البلاغي في التفريق بينهما قد أفاد كثيراً من الدراسات التي بدأت تظهر لخدمة القرآن الكريم؛ ابتداء من كتاب (معاني القرآن) للفراء (ت 206هـ) وكتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة (ت 210هـ)، وكتاب (نظم القرآن) الذي لم يصل إلينا حتى الآن للجاحظ (ت 255هـ).

أما ما وصل إلينا من كتب الجاحظ فكلها تؤكد أنه لم يضع حداً فاصلاً بين الفصاحة والبلاغة على الرغم من أنه ساق جملة من تعريفات البلاغة في كتابه (البيان والتبيين)، ولم يُعرّف البلاغة، وكأنه ارتضى بتعريف ابن المقفع لها بعد قوله: "لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظُه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك" ثم أورد تعريف ابن المقفع لها حين سئل: "ما البلاغة؟ قال: البلاغة اسم جامع لمعانٍ تجري في وجوه كثيرة"(24). وعلى الرغم من ذلك فالفصاحة لديه مرتبطة بسلامة النطق وصحة مخارج الألفاظ، ونقاء اللغة.

وكذلك كان ابن قتيبة (ت 276هـ) فلم يشر إلى الفصاحة، وتوقف كالجاحظ عند قضية اللفظ والمعنى، واتفق معه على أن الألفاظ أحق بالرعاية والاهتمام وإن لم يهمل العناية بالمعاني؛ ولكنه نحا بدراسة الألفاظ والأبنية منحىً تطبيقياً جاعلاً النص الأدبي مدار حديثه في ضوء أشعار بعينها في كتابه (الشعر والشعراء) ثم اتجه بها اتجاهاً بلاغياً في كتابه (تأويل مشكل القرآن).(25)

ولو تتبع المرء ما كتبه القدماء كالمبرد (ت 285هـ) في كتابه (الكامل في اللغة والأدب) وغيره، وثعلب (ت 291هـ) في كتابه (قواعد الشعر) وابن المعتز (ت 296هـ) في كتابه (البديع) لما ظفر بشيء واضح ودقيق يفرق بين الفصاحة والبلاغة. كما أن الفصاحة ظهرت مرادفة للبلاغة عند قدامة بن جعفر (ت 338هـ) في كتابه (نقد الشعر)؛ بل لم تأخذ المعنى الدقيق عند إمام البلاغيين عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) فضلاً عن أنه لم يرَ في أسلوب المجاز فصاحة ولا هو رأس البلاغة عنده كما في كتابه (أسرار البلاغة)، بل لم يختلف مفهومهما عند بعض المتأخرين كالرازي (ت 606هـ) في كتابه (نهاية الإيجاز)

والقرطاجني في (منهاج الأدباء).(26)

ومن هنا يفرض البحث علينا أن نتبين معنى البلاغة قبل أي شيء آخر لغة واصطلاحاً لإدراك حقيقة الأمر. فالبلاغة- لغة-: الانتهاء والوصول، وبلغ الشيء يبلغه بلوغاً وبلاغاً: وصل وانتهى، وتبلَّغ بالشيء: وصل إلى مراده. والبلاغ: ما يُتَبَلَّغ به؛ ويُتَوَصَّل إلى الشيء المطلوب، والبلاغ: ما بلغك. والإبلاغ: الإيصال... بلغت المكان بلوغاً: وصلت إليه... والبَلْغ والبِلْغ: البليغ من الرجال، ورجل بليغ: حسن الكلام فصيحه؛ يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه، والجمع بُلَغَاء(27) وقيل: البلاغة: الفصاحة.

ولذا لم يتفق الناس على مفهوم البلاغة؛ فقيل: "للفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل، وقيل لليوناني: ما البلاغة؟ قال: تصحيح الأقسام، واختيار الكلام. وقيل للرومي: ما البلاغة: قال: حسن الاقتضاب عند البداهة، والغزارة يوم الإطالة. وقيل للهندي: ما البلاغة؟ قال: وضوح الدلالة، وانتهاز الفرصة، وحسن الإشارة"(28).

ثم يسوق الجاحظ جملة من الأقوال التي تدل على اتساع مفهوم البلاغة تبعاً للمقام ومقتضى الحال؛ فأثبت أنها الإيجاز، أو الانطلاق بالكلام على الفطرة، أو أن تجيب فلا تبطئ وتقول فلا تخطئ...

وإذا كان مقام البحث لم يوضع لهذا الجانب يمكنه أن يلم ببعض الآراء اللازمة له... فالبلاغة تقع- في مفهومنا- على الشخص وعلى الكلام نفسه، فنقول: رجل بليغ وكلام بليغ، والبلاغة لكليهما، وهي الفصاحة للقائل؛ وهي **الكلام البديع المؤثر المفيد الصائب في موضوع لغته المطابق لمعناه المقصود حقيقة ومجازاً، الصادق في ذاته، المطابق لمقتضى الحال والمقام.**

وإذا كان الزمخشري قد ذهب إلى أن بلاغة الكلام المؤثر تتجه اتجاهاً نفسياً(29) فإن الراغب الأصبهاني يجريه على القائل وعلى الكلام ذاته حين فسر قوله تعالى: ﴿وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً﴾ (النساء 63/4). وذهب في تفسيره لكلمة بليغ إلى وجهين:(30)

1- **الكلام بذاته بليغ لأنه صواب في لغته**، مطابق لمعناه المراد منه، وصادق في طبيعته ومضمونه؛ وإذا فقد إحدى هذه الصفات كانت بلاغته ناقصة.

2- **الكلام بليغ** باعتبار قائله والمقول له... فالقائل يورد أمراً على وجه يقبله

المقول له..(31)

وكان عمرو بن عبيد (ت 144هـ) قد فسر البلاغة تفسيراً دينياً فقال:ما بلغ بك الجنة وعدل بك عن النار، وما بصَّرك مواقع رشدك وعواقب غيّك(32)

أما أبو هلال العسكري (ت 395ه) فقد عرَّفها بقوله: البلاغة كل ما تبلغ به قلب السامع فتمكنه في نفسه؛ كتمكنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن.

يذهب أبو هلال إلى أن البلاغة من صفة الكلام لا من صفة المتكلم؛ بدليل أنه لا يجوز أن نصف الله بقولنا: الله بليغ؛ ووصف الرجل بأنه بليغ إنما يكون على التوسع.

واتجه أبو هلال العسكري إلى إثبات رأيين للفصاحة والبلاغة معاً:

الأول: تَرْجِعُ الفصاحة والبلاغة إلى معنى واحد؛ فكل منهما للإبانة عن المعنى والإظهار له.

الثاني: الفصاحة والبلاغة مختلفتان، فالفصاحة من تمام آلة البيان؛ مما يجعلها مقصورة على اللفظ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب، فهو مفهوم مقصور على المعنى. ولا شيء أدل على ذلك عنده من أن الببغاء يسمى فصيحاً ولا يسمى بليغاً، وليس له قصد إلى معنى يؤديه... ومن هنا نفذ إلى حديث بديع عن النظم المستمد من ماهية فصاحة اللفظ وبلاغة المعنى.(33)

ولا يشك أحد في أن ابن سنان الخفاجي قد أفاد من أبي هلال العسكري حين قرر أن الناس قد اضطربوا في كُنْه الفصاحة والبلاغة ثم رأى أن "الفصاحة مقصورة على اللفظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني... وكل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغاً."(34) ثم وضع شروطاً لفصاحة اللفظ المفرد، وفصاحة اللفظ المؤلف حتى يغدو بليغاً، وتابعه فيها عدد من البلاغيين بعده، فقال القزويني– مثلاً–: "والبلاغة في المتكلم ملكة يُقْتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فَصاحته"(35).

إننا لنلحظ أن هناك اتجاهين اثنين في تفسير البلاغة والميل بها إلى فصلها عن الفصاحة، اتجاهاً ينطلق من القرآن ويفسرها تفسيراً دينياً؛ ومن ثم يقدم في إطاره بحثاً لغوياً، وأسلوبياً رفيعاً يضاهي به الدراسات اللسانية والأسلوبية الحديثة كابن قتيبة والزمخشري؛ واتجاهاً آخر يفسرها تفسيراً أسلوبياً صرفاً بعد أن أفاد من

أسلوب القرآن، واعتمد فيه على اللغة في سياقها النصي، وعلى الذوق المرهف والنزعة الوجدانية المتأصلة في النفس العربية، ويمثله الجاحظ وابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني... وغيرهم...

ولعل هذا كله كان وراء عدم وجود تعريف جامع مانع للبلاغة عند العرب؛ وهذا ما توصل إليه ابن خلدون في مقدمته إذ قال: "ليس في تعريف القدماء ما يعطي صورة واضحة للبلاغة."(36) فهناك كثير من التعريفات لها عندهم ذكرنا شيئاً منها؛ وعرض لعدد كبير منها صاحب كتاب (التفكير البلاغي عند العرب) الذي رأى أن كثيراً منها لا يحقق الشروط الدنيا للمعنى المنطقي الاصطلاحي وإن توافر فيها جملة من الخصائص الأسلوبية المستمدة من النص... وقد قرر أن البلاغة لم تخرج عن معناها اللغوي (الفصاحة والإبانة).(37)

أما تعريف البلاغة عند اليونان فقد كان واضحاً، واتجه ثلاثة اتجاهات من جهة الهدف؛ فإذا كان هدفها أصول الكلام الرفيع الذي يقتضي الإفهام والتصرف وتأكيد الاعتقاد والإقناع فهي (فن الكلام الرفيع)؛

وإذا كان هدفها الكشف ضمن الخطابات المتعددة، عن الطرق القابلة للتعليم وإيصالها إلى الآخرين بحالات مختلفة فهي (تعليم فن الخطابة)؛

وإذا كان هدفها "دراسة الخطاب ليس لاستعماله ولكن لفهمه" من جهة أنها تفسيرية لا معيارية فهي (نظرية الخطاب المقنع).(38)

ومن هنا قد يكون الفارق الحضاري اللغوي والفني والفكري سبباً في بروز الفرق في الدرس البلاغي بين العرب وبين اليونان.. ويؤكد ذلك اتصال الدرس البلاغي في مستوياته كلها ونتائجه بالدرس اللساني واللغوي الغربي الحديث.

وقد رأى منذر عياشي أن هناك تعريفين لدى العرب يقتربان من تعريفات اليونان؛ تعريف ابن المقفع ويقول فيه: "البلاغة كشف ما غمض من الحق في صورة الباطل" وتعريف خالد بن صفوان، ويقول فيه: "البلاغة إصابة المعنى والقصد في الحجة".(39)

ولا بأس أن نقرر هنا ما قرره ابن عبد ربه في تعريفها "البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ومقام الكلام عند تفاوته."(40) "ذلك أن هذا القول إنما هو تعريف لغوي ولساني لعمل الأسلوب في انسجامه مع السياق المعبر عنه، ومراعاته للمتغيرات عند تفاوت أصناف الخطاب ومستويات

المتكلمين".(41)

وبذلك كله فإن الدرس البلاغي عند العرب ظل منشداً إلى الدراسات الإعجازية في القرآن وإلى الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية القائمة على الشعر العربي وبيان خصائصه...

وما أحرانا نحن العرب- اليوم- أن نتمسك بمنهج القدماء ورؤيتهم، وإن انفتحت أعيننا على الدرس الغربي الذي أخلص لتراثه البلاغي وغيره. فاللغة العربية متفردة بما تملكه من خصائص ذاتية، وأساليب بلاغية وتبرز طاقات هائلة من الإشارات والإيحاءات البلاغية والجمالية.. وتؤكد نصوصها الأدبية مستويات أسلوبية رفيعة لا توجد في أي نصوص أجنبية..

ومن ثم فإن التصور البلاغي عند العرب إنما هو نتيجة لما يمتلكونه من نصوص كثيرة ومتنوعة دينية وأدبية ولغوية... وهي نصوص معرفية تعبر عن مجمل قضاياهم بل تفكيرهم وحضارتهم... وهي التي كانت وراء عدم وجود تعريف بلاغي شامل لمفهوم البلاغة.

وإذا كانت أي حضارة تلتقي مع أختها في بعض العموميات فإن (لكل حضارة مكوناتها الخاصة). وهذا يجعلنا نؤمن بلا أدنى شك بأن الدرس البلاغي عند العرب القدماء كان درساً متميزاً، وسبق في كثير من قضاياه ما عرفته الدراسات الحديثة اللسانية والأسلوبية وفي طليعتها البنيوية.(42)

وبعدُ، فإن الدراسة البلاغية النصية عند العرب اعتمدت على الأبيات المفردة حتى مجيء الباقلاني (ت 401هـ) وابن شرف القيرواني (ت 460هـ) فدرسا النص كاملاً منطلقين في ذلك من التأثر بالنص القرآني... فقد كانت الدراسات القرآنية سابقة في هذا المجال، وقد قامت على النص الكامل لا الأبيات المفردة... وكلاهما تناول شعر امرئ القيس عامة ومعلقته خاصة ووازن بينها وبين النص القرآني... وما يعاب على الباقلاني أنه انحاز مقدماً إلى أسلوب القرآن، ولذلك أجحف في كثير من الأحكام بحق امرئ القيس.

ومهما كان من انحراف المنهج عند الباقلاني فقد سبق في دراسته للنص المتكامل ما عرف لدى الغربيين بالدراسة النصية... واستطاع أن يتوقف عند كثير من الأساليب البلاغية اللافتة للنظر؛... وكأنه في ذلك يحذو حذو أبي عبيدة وابن قتيبة في دراسة النص الكامل ممثلاً في القرآن الذي كان وحده سبيل الدراسة لديهما...(43)

فإذا ما أتى عبد القاهر الجرجاني وجدنا الدراسة البلاغية تقوم على النص القرآني الكامل والنص الأدبي واللغوي.. لتقدم نظرات رائعة في إطار الأساليب البلاغية تنظيراً وتطبيقاً سبق بها أصحاب الدراسات الحديثة...

وهنا يتوقف بنا المقام لئلا نخرج في بحثنا عن تعريف البلاغة وأساليبها لنؤكد من جديد أن أي واحد من هؤلاء لم يضع تعريفاً نظرياً للبلاغة أو الفصاحة وإن مارسوها عملياً في أبحاثهم؛ ويظل ابن سنان الخفاجي فرداً في ذلك حين سعى جاهداً إلى وضع حدود للفصاحة والبلاغة؛ فالفصاحة في اللفظ المفرد؛ والفصاحة والبلاغة في اللفظ المؤلف. وهذا ما نتبينه فيما يأتي.

■

القسم الثاني: فصاحة اللفظ وجماليته

1-فصاحة اللفظ المفرد

في ضوء الدراسات البلاغية التي وصلت إلينا يتضح بجلاء أن الفصاحة تكون للفظ المفرد غالباً، بينما تكون البلاغة في اللفظ المفرد والمؤلف...

ونرى أن فصاحة الكلمة تكمن فيها منفردة ومؤلفة ولكل منها أبوابه، فالفصاحة كما قال ابن سنان الخفاجي نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة؛ وكلها تكسبها جمالاً وبهاء وتأثراً في النفس. وهذا يدعونا إلى الحديث عن فصاحة اللفظ المفرد؛ في إطار جمالية الكلمة واستخدامها؛ وسنتحدث عن فصاحة اللفظ المؤلف في إطار جمالية الجملة.

وإذا كان أصحاب البلاغة قد أرجعوا مفهوم البلاغة والفصاحة إلى جوهر اللفظ المفرد(44) في دلالته الوضعية فإنهم ذكروا له ثمانية أشياء؛ عرض لها ابن سنان في كتابه (سر الفصاحة):

1-أن تكون حروف الكلمة متباعدة المخارج... فالحروف أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر. فتقارب مخارج اللفظ يبعده عن الجمال كما في كلمة (الهُعْخع)، إذ روي عن الخليل قوله: "سمعنا كلمة شنعاء هي (الهُعْخع) وأنكرنا تأليفها".

ويرجع ابن سنان قبح هذه الكلمة إلى تقارب مخارج حروفها، فهي (حلقية) يستقبح لفظها في النغم والإيقاع، ومثلها كلمة "مستشزرات" في قول امرئ القيس:

غدائره مُسْتشزراتٌ إلى العلا   تضل العقاصُ في مثنًّى ومُرْسَلِ

فمخارج حروف كلمة (مستشزرات) متقاربة، فأكثرها يخرج من الأسنان...

وعلق على ذلك ابن سنان بقوله: "وأنت تدرك هذا وتستقبحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان، وبعض النغم من الصوت."(45) وهو في هذا الشرط

عالة على الجاحظ وابن جني وآراء الخليل الموزعة في (الكتاب) لسيبويه، والرماني.(46)

2-التأليف المختار لبناء الحروف المتباعدة في الكلمة؛ سواء تساوت أم لا.

فالتباعد في مخارج حروف الكلمة يعطيها جمالاً بلا شك ولكن التأليف المخصوص لها يمنحها مزية في التصور وفي التأثير النفسي، فلفظ عذب وعُذيب، من الألفاظ المتباعدة المخارج، وهي حسنة الوقع، ولكن تقديم الباء على الذال يفسدها. وكل منا يدرك أن كلمة غُصن وفنن أجمل من كلمة (عُسْلوج)، وإن كانت الكلمات الثلاث متباعدة مخارج الحروف... فالعبرة في التأليف المخصوص لهذه الكلمات.. ومما وقع من الألفاظ الكريهة التأليف في شعر المتنبي (الجِرِشَّى) وتعني (النفس) في قوله:

مبارَكُ الاسْمِ أغَرُّ اللقَبْ كريمُ الجِرِشَّى شريفُ النَّسَبْ

وقد أفاد بهذا من أبي هلال العسكري والخطابي خاصة.(47)

3-ألا تكون الكلمة غريبة متوعرة أو وحشية.

تقع الغرابة والتوعر في الاستعمال وكثرته، أو في بنية الكلمة، أو بيئتها؛ أو موضوعها، أو ثقافة أهلها...

وقد شغلت الغرابة أذهان علماء اللغة والبلاغة، ومنهم من قسمها إلى قسمين: غريب حسن، وغريب قبيح.(48)

ومهما يكن من أمر فالغرابة في الألفاظ مسألة اعتبارية محكومة بالمتلقي وثقافته وصلته باللغة وآدابها، ومعرفة عصرها وبيئتها...

أما غرابة استعمال كلمة ما فمثالها (كهل) الواقعة في قول بعض الهذليين. فهي ليست كريهة التأليف لكن استعمالها نادر وغريب مما يؤدي إلى احتياج المتلقي إلى المعجمات لمعرفتها. فالكهل في البيت الآتي (الضخم) ولا يعرفها إلا مثل الأصمعي؛ وهو لأبي خراش الهذلي (ت نحو 15هـ):

فلو أنَّ سلمى جارَهُ أو أجارَهُ رياحُ بنُ سَعْدٍ ردَّهُ طائرٌ كهلُ

وقد عاب البلاغيون وخبراء اللغة على جرير استعماله لكلمة (بوزع) في قوله:

وتقول بَوْزَعُ: قد دببتَ على العصا هلا هَزِئْتِ بغيرنا يا بوزَعُ

وروي أن الوليد بن عبد الملك قال له: أفسدت شعرك بـ"بَوْزَع".

وقد يكون بناء الكلمة أو مدلولها غريباً عن الاستعمال العرفي أو النحوي، أو الصرفي أو مخالفة القياس كما في قولنا: عَبْشمي في عبد شمس، وجمع غازٍ على غُزَّى؛ أو أن يكون توعرها من اشتقاقها غير الشائع كما في كلمة (مِيْتاء) على وزن مِفْعال من الإتيان... التي وردت في الحديث النبوي [لولا أنه طريق ميتاء لحزنا عليك يا إبراهيم](49) وميتاء؛ أي مسلوكة.

وقد يكون توعر الكلمة من تعدد اللغات في الكلمة الواحدة، كالبُوْع المقابلة للباع؛ الواردة في الحديث الشريف: [إذا تقرب العبد مني بوعاً أتيته هرولة]. (50) والبوع والباع سواء؛ وهو قدْر مد اليدين وما بينهما من البدن.

أما تطور المدلول أو الدلالة المجازية فقد يكون مدعاة للغرابة، كتطور دلالة الزكاة والصلاة والصيام والسلام... في الإسلام عما كانت عليه في الجاهلية؛ حتى غدا المعنى الجاهلي غريباً.

4-ألا تكون الكلمة عامية مبتذلة؛ وينقل ابن سنان الخفاجي عن الآمدي (ت 370هـ) وغيره جملة من الألفاظ العامية كقول أبي تمام:

جَلَّيْتَ والموتُ مُبْدٍ حُرَّ صفحته وقد تَفَرْعَنَ في أوصاله الأجَلُ

فالفعل: تفرعن، مشتق من فرعون، وهو من ألفاظ العامة، وعادتهم أن يقولوا: تَفَرْعَنَ فلان، أي تجبَّر وظلم وبغى... فلما كانوا يسمون الجبابرة بالفراعنة تشبيهاً بفرعون موسى حُملت الكلمة على ذلك...

ومن ذلك قول المتنبي في استعماله لكلمة طويلة جداً؛ أدى إلى استكراهها:

إني على شغفي بما في خُمْرها لأعفُّ عما في سراويلاتها

فلا شيء أقبح من ذكر السراويلات لديه، ووصفُ عِفَّة سلوك الرِّيَب والتهم أحسنُ من التلفظ بها؛ وكذلك قوله الآخر في استعمال الجورب وما يتركه من رائحة كريهة:(51)

تستغرق الكف فَوْدَيه ومِنْكبَه وتكتسي منه ريحَ الجورب الخَلِق

فالجورب من الألفاظ العامية التي يكره إيرادها... ومما كره قوله من استعمالات النساء من الألفاظ العامية ما جاء في قول أبي تمام:

قد قلت لما لجَّ في صدِّه: اعطف على عبدك يا قابري

وبعد أن يسخِّف ابن سنان لفظ (القابري) لأنه من ألفاظ عوام النساء

وأشباههن يعرض لشواهد أخرى مطروحة في الأشعار ولا سيما أشعار عصره، كما أنها وقعت في أشعار الفحول من قبلُ كزهير بن أبي سلمى في قوله:

وأقسمت جهداً بالمنازل من منىً   وما سحقت فيه المقادم والقَمْلُ

فإن القمل يجري هذا المجرى من الألفاظ العامية.

وفي ضوء ذلك كله توارثت كتب البلاغة والنقد جملة من الأحكام دون تمحيص لكثير منها... فإذا كنا نرى كثرة الثرثرة بجملة من الألفاظ لدى العامة فلا يعني أن بعض هذه الألفاظ قد خرجت بها عن الاستعمال الدقيق كما في لفظ (تفرعن)... فهي على عاميتها ذات إيحاء دقيق، واشتقاقها اللغوي فصيح ليس فيه خروج عن القياس... وما الفرق بين الشعراء الفحول وغيرهم إذا لم يجددوا في اللغة؟!!

5-جريان الكلمة على المذهب اللغوي الصحيح، وألا تكون شاذة عما تواضع عليه العرب من أبنية.

وقد دخل في هذا القسم كل ما أنكره أهل اللغة، وعابوه على الشعراء من ألفاظ جديدة، أو أنها غير جارية على القياس، أو أنها غير عربية، ومن ذلك قول البحتري:

يشق عليه الريح كل عشية   جيوب الغمام بين بِكْرٍ وأيِّم

فوضع الأيم مكان الثَّيِّب، وليس الأمر كذلك، إنما الأيم التي لا زوج لها؛ بكراً كانت أو ثيباً... أو كقول أبي الشيص (محمد بن رزين- ت 196هـ):

وجناحٍ مقصوص تحيَّف ريشَهُ   رَيْبُ الزمانِ تحيُّفَ المِقراضِ

وقالوا: ليس المقراض من كلام العرب، فهو من التصرف الفاسد في اللغة، فلم يسمع عن العرب إلا المثنى كما في (لسان العرب): المقراضان: الجَلَمان، لا يفرد لهما واحد. هذا قول أهل اللغة وحكى سيبويه مِقْراض فأفرد.(52)

وقد يكون مفهوم المخالفة لما تواضع عليه العرب في حذف بعض حروف الكلمة أو زيادة حروف فيها، فمن الحذف قول خفاف بن نُدْبة:

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديَّةٍ   ومسحتِ باللِّثَّتين عصفَ الإثمدِ

يريد: كنواحي، وكذلك (ولكن) التي وقد حذفت النون منها في قول النجاشي:

فلست بآتيهِ ولا أستطيعهُ   ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فَضْلِ

أراد: ولكن اسقني.

ومن الزيادة ما يكون بإشباع الحركة في الكلمة حتى تصبح حرفاً، كقول ابن هرمة في رثاء ولده؛ حين قال (منتزاح: أي بعيد عنه) بدل (منتزح):

وأنت على الغواية حين تُرْمى　　　وعن عيب الرجالِ بِمُنْتَزاحِ

وأوضح الفرّاء أن لفظ (أنظر) أُشبع فصار (أنظور) في قول الشاعر:

وأنني حيثما يسري الهوى بصري　　　من حيثما نظروا أدنوا فأنظور

وقد تكون الكلمة شاذة قليلة الاستعمال مثل (اللَّذْ) بدل (الذي) كقول المتنبي:

وإذا الفتى طرح الكلام معرضاً　　　في مجلس أخذ الكلام اللذْ عنا

ثم ساق ابن سنان الخفاجي في هذا القسم الشاذَّ الرديء، واستعمال الكلمة بخلاف صنيعها؛ أو في إبدال حرف من حروفها (كالثعالي في الثعالب، والضفادي في الضفادع...) أو إظهار التضعيف في الكلمة، أو صرف ما لا يَنْصرف كجبريل في قول حسان:

وجبريلٌ أمينُ الله فينا　　　وروح القدس ليس له كِفاءُ

أو منع الصرف مما ينصرف، أو قصر الممدود كقول الأعشى:

والقارح العدَّا وكل طمِرَّةٍ　　　ما إنْ تنالُ يدُ الطويلِ قَذالها

أو مَدّ المقصور، وحذف الإعراب للضرورة، وتأنيث المذكر على بعض التأويل، وتذكير المؤنث...

ويلاحظ من قول ابن سنان الخفاجي أنه أدخل ما يتعلق بالضرورة الشعرية في فساد الكلمة وإخراجها من باب الفصاحة؛ لأنه يُؤْثر صيانتها؛ فالفصاحة لديه "تُنْبي عن اختيار الكلمة وحسنها وطلاوتها، ولها من هذه الأمور صفة نقص؛ فيجب اطراحها على أن ما ذكرته يختلف قبحه في بعض المواضع دون بعض على قدر التأويل فيه وحكمه".(53)

وكذلك جعل علماء اللغة يقفون بالمرصاد للشعراء لئلا يخرجوا عما تُعورف عليه من أبنية وصيغ... فخروج الشعراء عنها ينتهي إلى الخروج عما تواضع عليه العرب في القديم.

ونحن نقر لعلماء اللغة بأنهم الحراس لها والمحامون عنها، ولكن الشعراء الفحول ذوي السلائق البليغة والمواهب السنية قادرون على الاستجابة لقواعد اللغة وصيغها ومن ثم التجديد فيها... فالشعراء صناع اللغة، والعاملون على تطويرها وتوليد صيغ ومعانٍ جديدة... وكلنا يذكر مقولة أبي عبيدة عن يونس: "لولا شعر

الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب"،(54) وقيل: ثلثاها.

6-ألا تعبر الكلمة عن أمر آخر يكره ذكره؛ ولم توضع له في الأصل. فإذا أوردت ولم يقصد بها المعنى الأصلي قبحت... كقول أبي تمام:

مُتفجــــرٌ نادمتـــــه فكـــــأنني للــــدَّلْو أو للمِـــرْزمينَ نـــــديمُ

فالدلو معروف؛ وهو لاستخراج الماء من البئر، ولكن أبا تمام استعمله هنا اسماً لبرج من بروج السماء... فهو يمدح رجلاً بالجود فيقول له: أنت كالدلو كرماً والمرزم جوداً... وكلاهما من نجوم السماء التي يرتبط بها المطر... ولكن الاستعمال للدلو على هذا الوجه غير مألوف. ولعل قول عمرو بن معديكرب أكثر قبحاً إذا فهمناه على ما هو شائع في معنى (الغائط)؛ بينما أراد أن المطمئن من الأرض ليس به أحد في قوله:

فكم من غائطٍ من دون سلمى قليــلِ الأُنْـــسِ لـــيس بـــه كَتيـــعُ

وعمرو بن معديكرب معذور كعروة بن الورد في استعمال (الكنيف) حين وصف اصحابه؛ فما عرف في عهدهما للغائط إنما هو البطن من الأرض، ثم استعمل بمعنى (الحَدَث) استعمالاً طارئاً وكذلك (الكنيف) بمعنى الساتر... وهكذا استعمل اللفظ على المعنى الأصيل في قول عروة وعمرو؛ وإن وافق المعنى الطارئ أو المجازي... ولكن كره استعماله لموافقته هذا المعنى الطارئ واستقبح... وهو في الأصل ليس مستكرهاً ولا قبيحاً.

وقد تصدى ابن سنان لنقد التطور الدلالي حين عذر عروة وعمراً... فانكشف لنا ابن سنان الناقد المتفتح العقل على مفهوم تطور الدلالة في الألفاظ، ومن ثم تغير العواطف والأذواق.(55)

فمسألة تطور الدلالة اللغوية، وتعقب تاريخها لا يزال من وسائل الدرس التي لم تنجز؛ ولم تُلحظ بدراسات لغوية وبلاغية معمقة بعد الزمخشري.

7-اعتدال عدد حروف الكلمة؛ فمتى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة. فكثرة حروف الكلمة إذا استعملت في الشعر خاصة كانت قبيحة جداً، ولو كانت عربية كما في (سويداواتها) من قول المتنبي:

إن الكـــريمَ بـــلا كـــرام مـــنهمُ مثـــلُ القلـــوب بـــلا سُـــويداواتِها

فالمتنبي خرج إلى الشاذ النادر في تركيب لفظ من حروف كثيرة فقبح لطوله وكثرة حروفه؛ والطول وحده قبيح كما في قول أبي تمام حين استعمل كلمة

(حَوْباواتها) وهي جمع حوباء بمعنى النفس:

العِيْسُ تعلم أنَّ حَوْباواتها   ريحٌ إذا بلغتك إنْ لم تُنْحرِ

وقد تكون الكلمة رديئة قبيحة لكثرة حروفها ولعجمتها مثل (أذربيجان) في قول أبي تمام:

فلأذْربيجانَ اختيالٌ بعدما   كانت مُعَرَّس عِبْرةٍ ونكالِ

ولا شك في أن اعتدال حروف الكلمة يقربها من أذن السامع فلا يحس بثقل نغمها الصوتي ولكن مسألة الاعتدال ترجع إلى الكلمة ودقة اختيارها، وقبولها لدى المتلقي... فمسألة الاعتدال مسألة نسبية بين الأشخاص والأماكن...

8-تصغير الكلمة في موضع يعبر به عن شيء لطيف أو خفي أو قليل... فكل تصغير ينتهي باللفظ إلى نكتة بلاغية يزيد حسنه ويجمل موقعه، ويوحي بأثر نفسي محبب... ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

وغاب قُمير كنت أرجو طلوعه   وروَّحَ رُعْيانٌ ونَوَّم سُمَّرُ

فالتصغير هنا مختار بعناية ويوحي بالود والإعزاز والدلال... فإنه جعله قميراً لأنه لم يكتمل؛ فهو هلال غاب في أول الليل...

أما الأسماء التي لا ينطق بها إلا مُصَغَّرة كاللُّجين والثُّريَّا فليس للتصغير فيها حُسْن يذكر لأنه غير مقصود به ما قدمناه... فيحسن التصغير لموقع الاختصار به كما في قول الشريف الرضي:

يُوَلِّعُ الطَّلُّ بُرْدينا وقد نَسَمَتْ   رُوَيْحةُ الفجر بين الضَّال والسَّلَمِ

"فلما كانت الريح المقصودة هناك نسيماً مريضاً ضعيفاً حسنت العبارة عنه بالتصغير، وكان للكلمة طلاوة وعذوبة".(56)

فأما ما يذهب إليه من التصغير بمعنى التعظيم في مثل قول لبيد بن ربيعة؛ فلا يقبله في (دويهية) وما يجري مجراها:

وكلُ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم   دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

فابن سنان الخفاجي يقف ناقداً ومحللاً لهذا التصغير مقتفياً أثر أبي العباس المبرد (ت 285هـ) في مفهومه للتصغير. فالتصغير لم يستعمل- كما يزعمان- في كلام العرب للتعظيم، لأنه موضوع للتحقير، فإذا وضع للتحقير والتعظيم فقد زالت الفائدة به، ولم يكن دليلاً على واحد منهما...

ثم يُسْتَشفُّ من متابعته للكلام أنه يقر بأن التصغير يمكن أن يستعمل

للتعظيم ويحمل عليه، ولكنه لا يختاره كوجه من وجوه فصاحة الكلمة، كما في قول المتنبي:

أُحاد أم سُداسٌ في أُحادٍ — لُيَيْلتنا المنوطةُ بالتنادِ

فتصغير (لُيَيْلتنا) تصغير تعظيم...

فابن سنان الخفاجي يقبل بعض التصغير وينفي الآخر في دلالته البلاغية على التعظيم؛ فإذا أدركنا أن التصغير إنما هو المبالغة في التصوير لأمر بلاغي يتوخاه المتكلم أيقنا أنه قد يستعمل للتحقير أو للتعظيم على السواء... فالنظرة النقدية اللغوية حصرت محاكمة ابن سنان في المفهوم اللغوي الصِّرْف لمعنى التصغير... وهذا ما اتضح من تعليقه على بيت أبي الطيب المتنبي:

ظَلِلتُ بين أُصَيْحابي أكفكفُه — وظلَّ يَسْفَحُ بين العُذْر والعَذْلِ

فقال: "فالتصغير فيه مختار؛ لأن العادة جارية في قلة عدد من يصحب الإنسان في مثل هذه المواضع؛ ولهذا كانوا في الأكثر ثلاثة، وجرى ذكر الصاحبين والخليلين في الشعر كثيراً لهذا السبب"(57) على حين أن العكبري شارح ديوان المتنبي رأى أن (أُصيحابي) تصغير تعظيم... فالتصور اللغوي قاد الخفاجي إلى كيفية خطاب المفرد بلفظ المثنى فأيده بشعر امرئ القيس:

خليلي مُرَّا بي على أم جندب — نقض لبانات الفؤاد المعذب

فالشاهد (خليلي)... بينما وظيفة تصغير الكلمة في إيحائها الدلالي البلاغي هي التي دفعت بالعكبري إلى تفسيره لمفهوم التصغير...(58)

وينتهي بنا التأمل في كل ما قيل إلى أن التصغير مقترن بقصد المتكلم في التصوير لوجه بلاغي، فقد يوحي بالمبالغة في أي أمر بهدف التحقير، أو التدليل، أو التقريب أو الاختصار أو التعظيم أو التهويل... ويكون تعظيم قَدْر لا تعظيم قدرة.

ومهما قيل في شأن فصاحة اللفظ المفرد فإن صورتها ناقصة إذا لم تقترن بفصاحة اللفظ المؤلف في الجملة... فكلمة (الرب) مثلاً تدل على العزة والعلو والارتفاع والسمو والنمو... ولكنها حين سيقت في النص القرآني الآتي اكتسبت جمالية خاصة بدلالتها على الإله المالك لكل شيء، والذي لا تنفد خزائن كلماته: ﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفِدَ البحرُ قبل أن تنفَد كلمات ربي، ولو جئنا بمثله مَدداً﴾ (الكهف 109/18).

ولو قرأنا قوله تعالى: ﴿إن عدَّةَ الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب

الله يـوم خلَـقَ السـموات والأرض﴾ (التوبـة 36/9)... لرأينـا أن كلمـة (العِدَّة) اكتسبت أبعاداً فكرية وجمالية خاصة في سياقها القرآني. فالعدة تشير إلى المقدار والتهيؤ للعملية الإحصائية... ولكنها في الوقت نفسه ارتبطت ببلاغة التصميم للكون منذ بدء التكوين، ثم اتفقت بالدلالة مع ما تواضع عليه الخَلْق في عدد الشهور... فانتظم التهيؤ الكيفي التركيبي للكلمة مع الدلالة في تطورها منذ تصميم الكون حتى خلق البشرية، واتفاقهم على معطيات العدد والعِدَّة في مواضَعاتهم الاجتماعية والفكرية...

ولن نتمكن من فهم فصاحة اللفظ المُؤلَّف قبل أن ندرك طبيعة شروط الفصاحة في اللفظ المؤلف كما انتهى إليها القدماء... وإبراز جمالية ذلك في ضوء ما تحدث عنه ابن سنان الخفاجي خاصة في كتابه (سر الفصاحة).

2 ـ فصاحة اللفظ المؤلف:

مهما قيل في فصاحة اللّفْظ المفرد مما يبين خصائص الكلمة وجماليتها في حال الإفراد فإن أثرها الذي يقع في النفس موقع القبول ويتسق مع دلالته الوضعية يظل دون ما يكون في التأليف. فالوفاء بالمعنى والإمتاع الجمالي شرطان أساسيان يعبران بصدق عن عواطف القائل وأفكاره... وحينما يراعي المتكلم الحال والمقام والمخاطب والدقة في الاستعمال؛ فإن كل كلمة تبقى فصيحة في موضعها على الشروط التي مرت وتكتمل بخمسة أشياء ذكرها الحكماء كما قال ابن سنان: ((الموضوع والصانع والصورة والآلة والغرض)). (59).

وإذا كان الأمر كذلك فتأمل شروط فَصَاحة اللفظ المفرد؛ وقُسْ عليها ما يَرِدُ من الألفاظ عليك، وإنك تعلم الفصيح منه... على الرغم من أنهم خلطوا بين مفهوم الفصاحة والبلاغة والبيان والجمال كما نراه في قول ابن الأثير: "شيئان لا نهاية لهما، هما البيان والجمال."

وهذا كله لا يكتمل إلا بمعرفة فصاحة اللفظ في التأليف... فالتأليف يؤدي إلى سياق، والسياق يوحي بأشياء كثيرة في فصاحة الكلمة وتأثيرها... وهذا يشكل وعياً جمالياً بالكلمة في نطقها وفي استعمالها... ويصبح الجمال الفني قائماً على معايير الانسجام والتلاحم الدقيق في المعنى والتركيب والتناسب بينهما، مع مراعاة الحالة النفسية.

وقد تجتمع الفصاحة بشروطها الثمانية في اللفظ المفرد لكن التأليف المختار

في التركيب وفي موقعه الإيقاعي، واتساقه المعنوي، واتساع دلالته أو ضيقه يقلل من فَصَاحته؛ إن لم يستهجن... وقد تكون الكلمة ثقيلة في اللفظ أو أن مخارجها متقاربة ولكنها في التركيب تستدعيك فلا يؤخذ غيرها؛ فتمد لك الآفاق في التصور، وتجري من الإيقاع مجرى التأثير المتصاعد، كما نراه في كلمة (عسعس)، في قوله تعالى: ﴿والليل إذا عسعس؛ والصبح إذا تنفس﴾، . (التكوير 81/ 17-18).

فتقارب مخارج (عسعس) في ذاتها لم يُحِلْ دون استعمالها في تركيب تأليفي يشعر ببديعِ التصوير وعظمة التأثير، فالظلام يطول ويلقي بثقله على الإنسان فيرسي فيها هموماً وخيالات شتى فجاءت كلمة "تنفس" لتخرجه من حالته الكئيبة. وكذلك كلمة (ضِيْزى) في قوله تعالى: ﴿تلك إذاً قِسمة ضِيْزى﴾ - (النجم 22/53). فلو استخدم مكانها أي لفظ لما وقع موقعها.

ولهذا فإننا حين نراعي شروط الفصاحة في اللفظ المفرد كما أثبتها البلاغيون فإن هذه المراعاة تقتضي أن ينظر إليها متكاملة في بلاغة التأليف وفصاحته...

ولاشيء أدل على هذا من أن ابن سنان الخفاجي أعاد الأقسام الثمانية في اللفظة المفردة حين تحدث عن فصاحة التأليف في الكلام إلى التأليف ذاته.. فكلمة (ضِيْزى) التي ذكرناها؛ غريبة في إفرادها، ولكنها تدل أعظم دلالة على الفصاحة في تأليفها. ويرى ابن سنان أن القسم الأول منها "تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج وهذا بعينه في التأليف ثم يوضح مفهومه فيقول": وبيانه أن يجتنب الناظم تكدر الحروف المتقاربة في تأليف الكلام، كما أَمرناه بتجنب ذلك في اللفظة المفردة بل هذا في التأليف أقبح". (60).

وليس يحتاج إلى معرفة قبحه أكثر من سماعه. فأبو العلاء المعري كان متعصباً للمتنبي، ولكنه لما أنشد بين يديه إحدى قصائده، ووصل القارئ إلى البيت الآتي، قال: هذا والله شعر مُدْبِر؛ والبيت هو:

ولا الضِّعْف حتى يبلغ الضِّعفُ ضعفَهُ

ولا ضعفَ ضعفِ الضِّعْفِ بل مثله ألفُ

وطالما استشهد البلاغيون على تقارب مخارج اللفظ ببيت حرب بن أمية وجعلوه مثالاً للتنافر والثقل والضَّعف؛ فالمصراع الثاني يثقل التلفظ به وسماعه...:

وقبرُ حربٍ بمكان قَفْرُ   وليس قُرْبَ قبرِ حربٍ قَبْرُ

ولهذا كله قال الرماني: التأليف على ثلاثة أضرب: متنافر، ومتلائم في الطبقة الوسطى، ومتلائم في الطبقة العليا..... ثم أرجعها ابن سنان إلى اثنين: متنافر ومتلائم. وحكي عن الخليل بن أحمد أن التنافر هو تباعد مخارج الحروف بعداً شديداً حتى يكون بمنزلة الظَّفْر، فإذا قربت قرباً شديداً كانت بمنزلة مشي المقيد، فكلاهما صعب على اللسان والسهولة في الاعتدال.(61).

وقد فصَّلَ ابن سنان القول في القسم الأول كل ما يتعلق بالتنافر اللفظي لقرب الحروف وتكرار الكلمات التي تؤدي إلى ابتذال في المعنى كقول أبي الطيب:

ومن جاهلٍ بي وهو يجهلُ جهلَهُ ويجهلُ علمي أنَّهَ بيَ جاهلُ

فقد ذكر الجهل خمس مراتٍ؛ وكرر . بي . فلم يبق من ألفاظ البيت مالم يعده إلا اليسير....... ثم ذكر أن المتنبي جمع القبح بأسره في صيغة لفظ له في بيتين، وكرر فيهما اللفظ فجاء بالغثاثة كلها، (62)، ثم فصّل القول في مسألة قبح التكرار.

والثاني: التأليف المختار الحسن مع تباعد الحروف تباعداً مناسباً... "فإن هذا إنما يكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة، فيوجد الحسن فيه أكثر، وتزيد طلاوته على مالا يجمع من تلك الكلمات إلا القليل.... فالتأليف المتواتر والمترادف يثير جمالاً قوياً... ويظل القبح في الإفراد أكثر مما هو في التأليف...

والثالث والرابع من فصاحة الألفاظ ما يتعلق بالتوعر والعامية...

وهذان الضربان يقبحان في التأليف إذا كثرا فيه... فالإسهاب في إيراد الكلام الوحشي، أو العامي المبتذل يذهب بهاء التأليف... وهناك من يرى أن التأليف للألفاظ العامية قد تكون بليغة إذا كان غرضها خطاب العامة... وإنما يجب الاحتراز من الصيغ في بعض الوجوه المذمومة.

والخامس أن تكون الكلمة جارية على العُرْف العربي الصحيح، "فللتأليف بهذا القسم عُلْقة وكيدة لأن إعراب اللفظة تبع لتأليفها في الكلام، وعلى الموضع الذي وردت فيه... فإن قال لنا قائل: إني إذا أمعنت النظر وأحسنت النظر واعتبرت قول حسان:

يُغْشَونَ حتى ما تَهِرُّ كلابهم لا يَسْألون عن السَّواد المُقْبِل

وغيّرتِ الإعراب عن وجهه"، لذهب تأثير الفصاحة ورونق الكلام... ثم يرى أن "تغير الكنايات وعدول الضمائر عن النسق في إيرادها ما يزيل شطراً من

الفصاحة وطرفاً من الرونق"، كقول المتنبي:

قــوم تفرَّسَــتِ المنايــا فــيكُمُ فـرأت لكـم فـي الحـرب صَــبْرَ كـرامِ

لأن وجه الكلام قوم تفرست المنايا فيهم فرأت لهم... فإعراب الكلام إنما يدل علـى معـانٍ، وبـه يـزول اللـبس والغمـوض والجـواز والشـاذ... فـالإعراب يتعلـق بالفصـاحة العربيـة ومتـى خـرج الكـلام عـن الفصـاحة العربيـة فـي نظـام التـأليف انحدرت الفصاحة فيه...

السـادس: كراهة وضع لفظ لمعنـى آخر قبيح مكروه؛ "فللتـأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها"، كقول الشريف الرضي:

أَعْـزِزْ علـيَّ بـأنْ أراكِ وقـد خلَـتْ مــن جانبيــكِ مَقَاعــدُ العُــوَّادِ

فإضـافة (مقاعد) إلـى (العواد) إضـافة صـحيحة، ومعنـى (مقاعد)، في البيت صـحيح، لكنـه موافـق لمـا يكـره ذكـره فـي مثـل هـذا الشـأن... فالتـأليف زاد قـبح الكـلام... ولـو أفـرد لمـا وجـد فيـه قـبح... فلفـظ (العُـوَّاد) يـذكرنا بـالمرض وعيـادة المريض.

السابع: اجتناب الكلمة الكثيرة الحروف...

ويرى ابن سنان أن كثرة الحروف تعيب اللفظ المفرد؛ وإنما يظهر قبحـه في التأليف إذا تكرر كقول المتنبي:

سَـمُجَتْ ونبهنـا علـى استسـماجها مــا حولهــا مــن نَضْــرةٍ وجمـــالِ

فكلمة "استسماجها" رديئة لكثرة حروفها، وزاد التأليف من قبحها حين استعمل معها الفعل "سمجت".... فصار اللفظ بهما سمجاً.

الثامن: تصغير الألفاظ...

وكذلك تصـغير الكلمـات عنده لا عُلْقة للتأليف بقبحـه وتدّني فصاحته إلا إذا تكررت ألفاظه أو ترادفت، ثم يقول: "إن تكرار التصـغير والنداء والترخيم والنعت والعطـف والتوكيـد وغيـر ذلـك مـن الأقسـام، والإسـهاب فـي إيرادهـا معـدود فـي جملة التكرار، ويجب التوسط فيه، فإن لكل شـيء حداً أو مقداراً لا يحسن تجاوزه، ولا يحمد تعديه."(63).

وإذا كانت دراسة ابن سنان للفصاحة المثال المحتذى بعده للدراساتِ البلاغية فـي فصـاحة اللفـظ المفـرد والمؤلَّـف فـإن معاصـره عبـد القـاهر الجرجـاني (ت 471هـ)، قد ركز اهتمامـه فـي التـأليف. فهنـاك ألفـاظ حلـوة الجرس فـي موضـع

ثقيلته في موضع آخر على فَصاحتها في حال الإفراد... لأن المزية التي من أجلها نصف اللفظ في شأننا هذا بأنه فصيح مزية تحدث بعد أن لا تكون وتظهر في العلم من بعد أن يدخلها النظم"(64).

فالفضيلة للفظ تثبت في ملاءمة معناه لما يليه من الألفاظ، وما يسبقه فلفظ (الأخدع)، لا يخفى حسنه في بيت البحتري:

وإنـي وإنْ بلَّغتنـي شرف الغنـى وأعتقـت مـن رِقِ المطـامعِ أَخْـدَعي

فالأخدعان: عرقان في جانبي العنق قد خفيا؛ ولا يخفى الثقل والتكدير في استعمال أبي تمام لهذا اللفظ في قوله:

يـا دهرُ قوِّم من أَخْدعيك فقد أَضْـججت هـذا الأنـامَ مـن خُرُقِـكْ

ويستطرد الجرجاني في بيان حسن اللفظ المؤلف، واللفظ المستعار الذي يمثل جمالية التصوير، ويعبر في الوقت نفسه عن فصاحته، فقد تستحق الكلمة الشرف منفردة؛ لكنها في حال مجاورتها لأخواتها في النظم قد تفقد هذه المزية. فالفصاحة لديه تكمن في إطار عملية (النظم) وتوخي المعاني الأُوَل فالثواني، والأديب لا يطلب اللفظ المفرد؛ وإنما يطلب المعنى في اللفظ المؤلف؛ وإن لم ينكر فصَاحة اللفظ المفرد.

وكأني به قد تأثر بعبد الجبار في تفسيره للفصَاحة على أساس النظم الذي يتوخى معاني النحْو.(65).

ثم يذهب الرازي (ت 606هـ)، مذهبه ويركز على مفهوم خلوص الكلام من التعقيد؛ وكذلك يرى ضياء الدين ابن الأثير (ت637هـ)؛ بينما يشرح السكاكي قبله (ت626هـ)، مفهوم خلوص الكلام من التعقيد فيقول: هو أن يعثر صاحب الفكر في متصرفه ويشيك الطريق إلى المعنى (66)، كقول الفرزدق:

ومـا مثلُـهُ فـي النـاسِ إلا مُمَلَّكـاً أبـــو أُمِّـــهِ حـــيٌّ أبـــوهُ يقاربُـــهُ.

أما حازم القرطاجني(ت684هـ)، فقد استلهم ما أتى به عبد القاهر الجرجاني في المعاني الأُوَل والثواني، ونمَّى نظرية ((النظم)) حين أردفها بنظرية التناسب التي أتى بها... فقال: "ومن ذلك حسن التأليف وتلاؤمه، والتلاؤم يقع في الكلام على أنحاء: منها أن تكون حروف الكلامِ بالنظر إلى ائتلافِ بعض حروف الكلمة مع بعضها، وائتلاف جملة كلمة مع جملة كلمة تلاصقها منتظمة في حروف مختارة متباعدة المخارج مترتبة الترتيب الذي يقع فيه خفة وتشاكل ما، ومنها ألا تتفاوت الكلم المؤتلفة في مقدار الاستعمال، فتكون الواحدة في نهاية

الاعتدال والأخرى في نهاية الحوشية وقلة الاستعمال، ومنها أن تتناسب بعض صفاتها مثل أن تكون إحداهما مشتقة من الأخرى مع تغاير المعنيين من جهة أو جهات أو تتماثل أوزان الكلم أو تتوازن مقاطعها، ومنها أن تكون كل كلمة قوية كالطلب لما يليها من الكلم أليق بها من كل مايمكن أن يوضع موضعها.

وقد تعدم هذه الصفات أو أكثرها من الكلم وتكون مع ذلك متلائمة التأليف، لا يدرى من أين وقع فيها التلاؤم ولا كيف وقع، ليس ذلك إلا لنسبة وتشاكل يعرض في التأليف لا يعبر عن حقيقته ولا يعلم ما كنهه؛ إنما ذلك مثل ما يقع بين بعض الألحان وبعض؛ وبعض الأصباغ وبعض من النسبة والتشاكل ولا يدري من أين وقع ذلك".(67).

ثم يأتي حازم القرطاجني بشواهد تقوي رأيه في نظرية التناسب في الكلام المؤلف... والمهم لدينا أن العناصر الجمالية في الكلام المؤلف تدخل في فاعلية التوحّد بين الدلالة و الشكل وقدرته على الإمتاع والتأثير النفسي والفكري دون تنافر أو تعقيد أو غموض يسقط من جمالية الكلام... ومن هنا تبرز جمالية التناسب التي تعطي الجملة سحراً أخاذاً.:..

ثم أعاد القزويني (ت739هـ)، آراء السابقين له، وضبط بدقة صفة الكلام الخالي من التعقيد؛ فقال: "ماكان الانتقال من معناه الأول، إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه من حاقِّ اللفظ".(68).

ورأى أن كثرة الإضافات وتداخلها، وكثرة التكرار في التأليف يؤدي إلى التعقيد؛ كقول المتنبي؛ وقد كرر في لفظ (غمرة) وهي بمعنى واحد؛ فأوهم وعقَّد الكلام؛ وأفضى إلى ثقل اللفظ في اللسان:

وتُسْعِدُني في غَمْرةٍ بعد غمرةٍ سَبُوحٌ لها منها عليها شواهدُ

فمتى حصل ذلك كله وجب الاحتراز منه في التأليف...

وهذا كله مستمد من آراء عبد القاهر الجرجاني؛ أما حازم القرطاجني فقد أوضح فكرته في التناسب الإيقاعي والتركيبي، ولعل التعقيد في بيت المتنبي جاء من عدم إقامة التناسب بين العناصر اللغوية والفنية... مما أسقط جماليته، ومن ثم وُصِفَت بعض ألفاظه بابتعادها عن الفصاحة.

تلك هي ملامح جمالية الكلمة في المفهوم وما تتصف به في حال الإفراد والتركيب من جهة الفصاحة والبلاغة... وقد عُنِيَ القدماء بإظهار خصائصها الأسلوبية في ذلك كله؛ فكانوا رواداً عظماء في الحديث عن كثير مما تعرفه

البلاغة الجديدة.

ولما ظهرت الدراسات الأسلوبية الحديثة لم تفترق في نظرتها لجمالية الكلمة فصاحة وبلاغة عن رؤية القدماء؛ وبقي مفهوم الفصاحة ألصق باللفظ المفرد؛ بينما ربطت البلاغة باللفظ المفرد والمركب.(69).

ومهما قيل في هذا الاتجاه يظل مصطلح (البلاغة) شاملاً لعدد من المصطلحات القديمة كالفصاحة والبيان، والظهور وعلم المعاني وعلم البديع.... وهي جامعة لدلالة الاصطلاحات الحديثة كعلم الأسلوب، أو الأسلوبية، وفن التأليف، أو فن الإنشاء؛ والكتابة؛ أو صناعة الكتابة؛ وفن التعبير....

ولما كان ذلك كله أساسه الكلمة الجميلة الموحية؛ كان عنوان بحثنا (جمالية الكلمة البلاغية)... ليبقى القديم مستمراً في الحديث على نحو من الأنحاء؛ لكن البلاء والداء يكمن في عقل بعض الباحثين الذين يرون أن كل قديم بالٍ.

وإننا إذ نقدم رؤيتنا الجمالية فإننا نسعى إلى إيضاحها وإبراز ملامحها في مفهوم الجملة، وفيما يليها من مكونات البحث. فقد لا نتفق مع جملة من المواضَعات التي رغب فيها القدماء للفصاحة والبلاغة... فما قد يكون غير فصيح من الألفاظ في موضع فإنه كان فصيحاً وجميلاً في موضع آخر؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقارب الحروف أو تنافرها، أو ما قيل عن غرابة الكلمة ووحشيتها يكون على غاية من البلاغة والفصاحة في مواضع استعمالها، على وجود شيء في النفس منها. فماذا يقول المرء في لفظ (عَسْعَس)، المتقاربة المخارج من قوله تعالى: ﴿والليل إذا عَسْعَس﴾، (التكوير 17/81)، ولفظ (أثاقلتم) في قوله تعالى: ﴿فما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثّاقلتم إلى الأرض﴾ (التوبة 38/9)،

فلا يشك أحد حين يردد لفظ (عسعس) و(أثاقلتم) فإنه سيجد ثقلاً على اللسان وضغطاً على الحروف، إما لتقاربها، وإما لتكرارها... ويثور السؤال في الذهن، أيُّ الألفاظ يمكن أن تقوم مقامها في سياقها؟ فيأتي الجواب بأن المرء لا يمكن أن يجد أفصح منها في تأدية الوظيفة التي حملتها، في سياقها... وبهذا تكمن فصاحتها، على تقارب مخارج حروفها...

فالمنهج العلمي الموضوعي هو الذي يسعى إلى استخلاص أبعاد الجمال البلاغية في اللفظ، وما يعبر عنه سياقه من معانٍ نفسية وفكرية... فالألفاظ تشاكل دلالتها وإيحاءاتها سواء كانت غريبة أم مألوفة، واللفظ الغريب إذا استعمل في سياقه الدقيق، يصبح فصيحاً كما في كلمة (ضيزى) المضروبة مثلاً

للغرابة... ولكنها في حالة استعمال القرآن لها وهي حالة وحيدة لم يقع في موقعها أفصح منها، ﴿ألكم الذكر وله الأنثى، تلك إذاً قِسْمة ضِيْزى﴾ (النجم22/53)...ومثلها لفظ (أغطش) في قوله تعالى:﴿أأنتم أشد خَلْقَاً أم السماء بناها، رفع سِمْكَها فسوّاها، وأَغطش ليلها، وأَخْرَجَ ضُحاها﴾، (النازعات 79/ 27- 29)....فكلمة (ضيزى) تدل على التعسف في القسمة، فهي غيْر عادلة، و(أغطش) تدل على تقريع المعاندين المنكرين للبعث. فلو اختير غيْرهما للدلالة المقصودة لما وقعنا على هذا الإيحاء الخاص الرائع في جمال الأسلوب وشدة اقتضاء اللفظ لمعناه ودقته... فلفظ (أغطش)، على غرابته أعظم فصاحة في الدلالة على شدة الظلمة في موقعه من كلمة (أظلم)، التي تعد مألوفة عند البلاغيين وأكثر فصاحة....(70).

فالباحث حين يتحدث عن فصاحة الكلمة، فإنه يتوقف عن الشروط التي وردت عند البلاغيين؛ ولكنها شروط غير مطردة، ولا منزهة عن الغلط.. فكل كلمة فصيحة في ذاتها بليغة إذا أحسن استعمالها في سياقها وقامت بدلالة أو وظيفة لا تقدر كلمة أخرى عليها... ومن هنا نرى أن كلمة (غطش) بقيت غريبة في قول الأعشى التالي بالقياس إلى الاستعمال القرآني:

ويَهْمَاءَ بالليل غَطْشَ الفلا ةِ يُؤْنِسني صَوْتُ فَيّادِها

فجمالية الكلمة وفصاحتها لا يكمن في ذاتها، ولا تستند إلى الذوق الرفيع؛ ولا دقة أدائها لدلالتها في موقعها المناسب مع أخواتها، وعدم تعارضها مع المنطق والفكر، .... وإنما يعود إلى ذلك كله... فهي لذلك كانت من القرآن الكريم، أكثر سمواً وجمالاً، فكانت اللفظة تؤكد فصاحتها وجماليتها في سياقها الذي لا يكون غيره؛ "ولكل شيء موضع، وليس يصلح في كل موضع، وقد قسم الله الخير على المعدلة" كما قال الجاحظ(71).

وإذا كان كل زيادة في المبنى يعني زيادة في المعنى فإن هذا يجعل عدد الحروف غيرمتساوٍ في الكلمات لفظاً ودلالةً، ومن ثم ترتيباً في البنية والموقع (72). مما يعني أهمية اختيار لفظ دون لفظ لهذا المعنى أو ذاك والدقة في استعماله الوظيفي السياقي.

وهذا لا يعني أننا ننكر جمالية الكلمة أو بلاغتها في اللفظ المفرد، ولكننا نقوي من ذلك في طريقة التخير اللفظي لموضوعه ومقامه، وفق القاعدة البلاغية (لكل مقام مقال) وعملاً بما كان يفعله الرسول الكريم من تغيير كلمات مكان كلمات، أو توجيه السامع إلى ذلك... كفعله حين استمع إلى بعض الشعراء(73)،

وكذلك ما يفهم من التوجيه الإلهي: "﴿يا أيها الذين آمنوا؛ لا تقولوا: راعنا، وقولوا: انظرْنا﴾، (البقرة 104/2).

فالأصل في جمالية الكلمة ماقام عليه الاستعمال ليدل بدقةٍ متناهية على الوظيفة التي يؤديها .... فكلمة (راعنا) غَيْر مذمومة وهي فَصيحة في ذاتها؛ ولكن لهذه الكلمة معنىً مذموماً عند اليهود، لذلك نُهي المؤمنون عن مخاطبة الرسول الكريم بها.(74). فليست البلاغة إلا حق النظم وحسنه كما يفهم من قول للمبرد: "فحق البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام؛ وحسن النظم حتى تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاضدة شكلها"(75). و"لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك".(76).

فالبليغ: من يحوك الكلام على حسب الأماني، ويخيط الألفاظ على قدود المعاني". (77). ورحم الله الجاحظ حين قال: "والأسماء في معنى الأبدان والمعاني في معنى الروح. اللفظ للمعنى بدن والمعنى للفظ روح. ولو أعطاه الأسماء بلا معانٍ لكان كمن وهب شيئاً جامداً لا حركة له، وشيئاً لا حِسَّ فيه، وشيئاً لا منفعة عنده". (78).

وعن هذا الكلام صدر ابن طباطبا في (عيار الشعر) لمفهوم اللفظ والمعنى (79). وابن رشيق في (العمدة)(80).

بهذا تلقينا مفهوم الفصاحة في اللفظ المفرد والمؤلف، وأدركنا وجه التفاعل لكل كلمة مع أخواتها وفي سياقها، فتحقق لنا ماهية جمالية بديعة... فالظواهر البلاغية بأشكالها كلها تبرز أن الكلمة الجمالية الأولى حين تتلقانا... وحين نستقبلها، إنما يكون لها هذه الخاصية في إطار تمثل جمالياتها في اللفظ المفرد أولاً ثم المؤلف ثانياً (81)، لأننا نرى أن أسباب تكيف الكلمة في الجملة يعطيها إيحاءات جمالية لا تكمن في إفرادها... فنحن نكتشف العناصر الفنية الجمالية الثرية في التبدل اللفظي التركيبي المناسب للمقام والحال....

ومن هنا نتجه إلى إدراك طبيعة ذلك ووظيفته في الفصل الثاني الذي يتبنى مفهوم معرفة جماليات الجملة، وبعض أحوال الإسناد فيها....

■

▪ حواشي الفصل الأول:

(1) . انظر: الكتاب لسيبويه 12/1 وانظر حاشية (61)، من حواشي الفصل الثالث.

(2) . انظر المصدر السابق 12/1 . 23 والكشاف 76/1-82 والمزهر 11/1 وبعد.

(3) . الخصائص لابن جني 17/1 و33 وانظر المزهر 7/1 وجواهر البلاغة 4-5.

(4) . انظر مقالات في الأسلوبية 20-25 وبلاغة الخطاب وعلم النص 194 وبعد.

(5) . المزهر 8/1 و40.

(6) . الكشاف 76/1 وكلام الزمخشري مأخوذ من الجاحظ؛ انظر رسائل الجاحظ 187/1-188.

(7) . بلاغة الكلمة والجملة والجمل 27.

(8) . انظر بلاغة الخطاب وعلم النص 194.

(9) . انظر بلاغة الكلمة والجملة والجمل 27 وبعد.

(10) . انظر مثلاً ما ورد في كتاب: "الحيوان للجاحظ 426/5 وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة 21/15 والعمدة لابن رشيق 455/1 والمثل السائر لابن الأثير 343/1 و348... وغير ذلك مما سنذكره في البحث.

(11) . كتاب (دلائل الإعجاز) أعظم دليل على ما ذكرناه، وسيكون معولنا في كثير من الآراء القادمة.

(12) . اللغة والتفسير والتواصل 85 وانظر نظرية النص لرولان بارت 23 و47.

(13) . المرجع نفسه 131 وهو ينطلق في مفهومه للكلمة من مفهوم صاحب المرجع الثاني نفسه.

(14) . المرجع نفسه 135.

(15) . الجامع الصغير من حديث البشير النذير (رقم 2696 و1166)، على ترتيب الحديثين والثاني في (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس). 145/1. وانظر مجالس ثعلب 454.

(16) . اللسان والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط (فصح)، وانظر العمدة 129/1 وسر الفصاحة 58 وبعد، وجواهر البلاغة 6-7.

(17) . الحيوان 32/1.

(18) . النهاية في غريب الحديث 450/3.

(19) . كشف الخفاء 72/1 وانظر الجامع الصغير الحديث رقم 310.

(20) . انظر نهاية الأرب 7/ 6 و11.

(21) . الطراز 56.

(22) . المقابسات لأبي حيان التوحيدي 185-186.

(23) . المثل السائر 85/1.

(24) . البيان والتبيين 15/1 -20 و 65 و 69 و115 و144 و3/212-213، وانظر العمدة 241/1-250.

(25) . انظر الشعر والشعراء 66/1 و103 وكتابه تأويل مشكل القرآن.

(26) . انظر على الترتيب الوارد في المتن: الكامل 43/1 وقواعد الشعر 59 ونقد الشعر 96 وأسرار البلاغة 34 و350 ونهاية الإيجاز 9 ومنهاج البلغاء 65.

(27) . انظر لسان العرب وتاج العروس والمعجم الوسيط والقاموس المحيط (بلغ) والعمدة 249/1 وجواهر البلاغة 32 وبعد.

(28) . البيان والتبيين 88/1 وانظر العمدة: 241/1-250.

(29) . انظر الكشاف 407/1.

(30) . انظر المفردات في غريب القرآن 60.

(31) . انظر ما قاله القاضي عبد الجبار في (المغني في أبواب التوحيد والعدل)، باب إعجاز القرآن 197/16 وبعد.

(32) . انظر البيان والتبيين 114/1.

(33) . انظر الصناعتين 7-9 و 10 و13-14 و167.

(34) . سر الفصاحة 60.

(35) . التلخيص في علوم البلاغة 32 و36 وهو منقول بحرفيته من العقد الفريد 285/2؛ وانظر الإيضاح في علوم البلاغة 9 والمثل السائر 69/1.

(36) . مقدمة ابن خلدون 117.

(37) . انظر التفكير البلاغي عند العرب 113-114 ومقالات في الأسلوبية 196-197.

(38) . مقالات في الأسلوبية 181-182 و196و198.

(39) . مقالات في الأسلوبية 181-182 و196و198.

(40) . العقد الفريد 285/2، وانظر التلخيص في علوم البلاغة 33 وجواهر البلاغة 33.

(41) . مقالات في الأسلوبية 196.

(42) . انظر المرجع السابق 182 و185.

(43) . مثاله من النماذج كتاب (إعجاز القرآن 11/2 وبعد) للباقلاني.

(44) . انظر مثلاً: التلخيص في علوم البلاغة 24 وبعد؛ وجواهر البلاغة 7 وبعد.

(45) . سر الفصاحة 64.

(46) . انظر الكتاب لسيبويه 8/1، والمنصف لابن جني 299/2 -300 والنكت في إعجاز

القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، 72 و87 –88 والمزهر 191/1 –194 وأثر النحاة في البحث البلاغي 56 و259.

(47) . انظر الصناعتين 7–13 وبيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل) 33 والعمدة 261/1.

(48) . انظر مثلاً : رسالة التربيع والتدوير للجاحظ 67 والمثل السائر 57/1 و155 و163 وعيار الشعراء 21–22.

وراجع ما قاله شوقي ضيف في: البلاغة . تطور وتاريخ 154–155.

(49) . النهاية في غريب الحديث 378/4.

(50) . المصدر السابق 162/1 وانظر الحديث بلفظ (الباع)، في الأحاديث القدسية 237.

(51) . سر الفصاحة 74 و76 وانظر جواهر البلاغة 10–12.

(52) . اللسان (قرض).

(53) . سر الفصاحة 84.

(54) . الأغاني 395/21 وانظر كتابنا: قراءات في أدب العصر الأموي 150.

(55) . انظر سر الفصاحة 15–58.

(56) . سر الفصاحة 69

(57) . سر الفصاحة 92

(58) . راجع ما ورد في سر الفصاحة 58 وبعد.

(59) . سر الفصاحة 93–96.

(60) . سر الفصاحة 97 وانظر جواهر البلاغة 22 وبعد.

(61) . النكت في إعجاز القرآن 72.

(62) . سر الفصاحة 104.

(63) . سر الفصاحة 110.

(64). دلائل الإعجاز 307.

(65) . انظر : دلائل الإعجاز 401 والمغني في أبواب التوحيد والعدل 197/16–199م.

(66) . انظر المثل السائر 41/1 و45–46 و224 –227 والبلاغة تطور وتاريخ 274–311 و334.

(67) . منهاج البلغاء 222–223 وانظر فيه 219.

(68) . انظر الإيضاح في علوم البلاغة 6/1 و4–8 و12و73و76–80. والتلخيص في علوم البلاغة 26–27.

(69) . انظر البلاغة عند السكاكي لأمين الخولي 303.

(70) . انظر من بلاغة القرآن 57–58.

(71) . رسالة التربيع والتدوير 67 وانظر رسائل الجاحظ 123/1 و174 و187-188 و236 و62/2-63.

(72) . انظر البيان والتبيين 65/1 -66 و72 والخصائص 152/2-163 ومقدمة الشعر والشعراء 90/1 وأسرار البلاغة 8.

(73) . انظر مثلاً: العمدة 210/1.

(74) . انظر الكشاف 302/1.

(75) . البلاغة للمبرد 59 ومثله سبق إليه الجاحظ في (رسالة التربيع والتدوير 61).

(76) . دلائل الإعجاز 55.

(77) . العمدة 128/1 وانظر فيه 129 و212 -214 و257.

(78) . رسائل الجاحظ 187/1 وانظر رسالة التربيع والتدوير 24-25 و55. وانظر ما يأتي 63 حاشية 11-13.

(79) . انظر عيار الشعر 18 و21-22 و25 و28.

(80) . انظر العمدة 124/1 -128.

(81) . انظر عيار الشعر 29-30.

■ ■

الفصل الثاني:

مفهوم الجملة وجمالياتها

القسم الأول: مفهوم الجملة وبنيتها وأركانها

1 . مفهوم الجملة:

أ . الجملة الاسمية.

ب . الجملة الفعلية.

ج . أركان الجملة ومواضعها:

1 . مواضع المسند إليه.

2 . مواضع المسند.

3 . الفضلة والأداة ومواضعهما.

القسم الثاني: من أحوال الإسناد (الذكر والحذف).

أ . أسلوب الذكر وجمالياته:

1 . ذكر المسند إليه.

2 . ذكر المسند.

ب . أسلوب الحذف وجمالياته:

1 . حذف المسند إليه.

2 . أسلوب حذف المسند.

3 . أسلوب حذف المفعول به.

______ .54

القسم الأول:

مفهوم الجملة وبنيتها وأركانها

1 ـ مفهوم الجملة:

قلنا:

الكلمة لفظ دال على معنى مفرد وأقسامها ثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

ويتركب من ذلك كلام يقال له المركب يقوم على التركيب الإسنادي (مسند ومسند إليه)، وهما أصل الجملة وعمادها... وهناك تركيب إضافي (المضاف والمضاف إليه)، والتركيب البياني: (كل كلمتين؛ الثانية توضح الأولى، وأقسامه ثلاثة: وصفي، توكيدي، بدلي)، والتركيب العطفي، والتركيب المزجي، والتركيب العددي.... والخمسة الأخيرة لا تشكل في بنيتها التركيبية وحدها جملة مفيدة في أغلب الأحيان.

فالجملة تتشكل وفق مفهوم الإسناد المفيد لمعنى، فإذا تم بالمسند والمسند إليه، تمت الجملة، وقد يستدعي أحدهما أو كلاهما كلاماً آخر لإتمام المعنى، يقال له الفضلة، وربما يحتاج ذلك كله إلى أدوات تسمى أدوات الربط.

ولهذا فالكلام:"هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنىً يحسن السكوت عليه". فإذا لم يُفِد معنىً تاماً مكتفياً بنفسه فلا يسمى كلاماً.(1).

والجملة كما قال د.إبراهيم أنيس: "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه؛ سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر".(2). وإلا فلا تسمى جملة مفيدة ولا ينطبق عليها تعريف الكلام. ونلحظ في بناء الجملة تقدم الذات الفاعلة على أنها (المسند إليه) دائماً؛ والذات أبداً تأتي اسماً ثابتاً بينما الفعل متغير؛ بمعنى أن (الذات) سبقت (الحدث) في الوجود. ولهذا قُدِّمت الجملة المسبوقة بالاسم على الجملة المسبوقة بالفعل عند البلاغيين، وأهل اللغة في

إطار المسند والمسند إليه... ولا عبرة للفضلة في تقسيمها، أو لأدوات الربط بينها وبينهما.

فالجملة إما أن تكون جملة اسمية أو جملة فعلية؛ على حين قسمها ابن هشام باعتبار صدرها إلى ثلاثة أقسام؛ فما صدرها اسم هي جملة اسمية، وما صدرها فِعْل هي جملة فعلية؛ وما صدرها ظرف هي جملة ظرفية... وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية.

واستنكر ابن هشام الجملة الشرطية وردَّها إلى الفعلية؛ ونحن نردُّ الجملة الظرفية إلى الاسمية أو إلى الفعلية تبعاً لتقدير المعنى في الكلام؛ فإن قلنا: أعندك زيد؟ وقدرنا الكلام (بكائن أو مستقر)، فالجملة اسمية؛ ويعرب زيد (مبتدأ)؛ وإن قدرناه فاعلاً لفعل محذوف تقديره (استقر) فالجملة فعلية... وقس على ذلك كل كلام يحتاج إلى تقدير سواء صُدِّر بظرف أم غيره.(3).

أما الفضلة فهي اسم يذكر لتتميم معنى الجملة(المكونة من المسند والمسند إليه) إذا لم يتم بهما معنى مفيد...وقد يلزم التركيب وجود أدواتٍ تربط أجزاء الجملة كالشرط والقسم والاستفهام والتمني والترجي... وتقع الأدوات حرفاً واسماً... وتسمى أدوات الربط.

وبناء على ذلك كله تنقسم الجملة إلى قسمين: (الاسمية والفعلية)، باعتبار ركنيها فقط؛ وسنوضح ذلك في إطار مفهوم البلاغة لا النحْو:

أ ـ الجملة الاسمية:

هي كل جملة تصدَّرت باسم، ووضعت لإفادة ثبوت المسند للمسند إليه؛ أو استمراره بالقرائن الدالة عليه؛ أو الثبوت أو الاستمرار معاً...

وموضعها: المبتدأ والخبر؛ والاسم والخبر مع إن وأخواتها، ولا النافية للجنس، واسم الفعل. والأصل في الخبر أن يأتي نكرة مشتقة في ذلك كله، وقد يأتي جامداً؛ نحو: هذا حجر.

وكذلك الأصل في الجملة الاسمية أن تدل على الثبات ودوامه كقولنا: الشمس مضيئة؛ أو كقولنا: الماءُ تجمُّدُهُ في درجة الصفر... فالمبتدأ مسند إليه لأنه لم يسبقه عامل، وهو الشمس والخبر أسند إليه (مضيئة)، وتمت به الفائدة... والإضاءة ثابتة لها على الدوام والاستمرار في الفعل؛ وكذا التجمد. فالجملة الاسمية تفيد الاستمرار بالقرائن إذا لم يكن في خبرها فعل؛ نحو: العلم نافع. فالعلم نفعه مستمر. (هذا هو الأصل فيه...). والسياق لا ينكره كما أن المنطق والعقل

لا ينكره. وعليه قوله تعالى في وصف رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ (القلم 4/68).

فهذه الصفة من الخلق الكريم مقترنة على الدوام بذكر رسول الله؛ ومدعاة لتمثلها من قبل الناس أجمعين.

ويطلق على هذا النمط من الاستمرار الاستمرارُ التجددي الذي يعرف كثيراً باستخدام الجملة الاسمية للقرائن فيها كما في قول النَّضْر بن جُؤَيَّة يتمدَّح الغنى والكرم:

لا يألف الدرهمُ المضروب صُرَّتَنا لكنْ يمرُّ عليها؛ وهو منطلقُ

فالشاهد قوله: (وهو منطلق) فالدرهم لا يستقر عنده؛ لذلك فهو باستمرار ينطلق كرماً وإغاثة للناس المحتاجين... وقد قدَّم السياق القرائن الدالة على ذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ (البقرة 179/2). فالأخذ على يد المجرم حياة للمجتمع واطمئنان له.

وقد يكون السياق في معرض ذم يراد به الاستمرار والثبوت معاً كما في قوله تعالى: ﴿إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم﴾ (النساء 142/4).

فالشاهد (وهو خادعهم)؛ فالسياق أن المخادع ما يخدع إلا نفسه ولن يوقعه فعله إلا في الشرور على الدوام والثبات، ولهذا كان الفعل (يخادعون) مفيداً للتجدد مرة بعد مرة، ولم يقيد بزمن وإن كانت صورته صورة المضارع، فقوَّى المعنى في (خادعهم).

وأما إذا كان خبر الجملة الاسمية جملة فعلية فإنها تفيد لفت السامع إلى حدوث الفعل مجدداً في زمن ما؛ وصار على وجه الثبات كقولنا: زيد سافر... وهذا مغاير تماماً لقولنا: سافر زيد... فهنا زيد لم يسافر إلا مرة واحدة في وقت مضى.. فالزمن الماضي المخصوص بالسفر محدد... وكذا نقول في الزمن المضارع، (الحاضر) فهو مخصوص بوقت ما وإن تضمن معنى التجدد والاستمرار من بعدُ، نحو: زيد يدرس، ومحمد يأكل، وعدنان يشرب. فالفعل ليس على جهة الدوام الأزلي... أو الثبات المطلق... فقد يأتي وقت لا يدرس فيه زيد، ولا يأكل فيه محمد، ولا يشرب فيه عدنان... (4).

ومن الشواهد الشعرية على الحَدَث الذي جرى في الزمن الماضي المخصوص ما قاله المتنبي لسيف الدولة في تكثير حساده؛ (أنت الذي صيرتهم....)، وخاطبه بصيغة الأمر في مطلع البيت:

أَزِلْ حَسَدَ الحُسَّاد عني بكبْتهم   فأنـتَ الـذي صَـيَّرْتَهم لـي حُسَّـدا

ب ـ الجملة الفعلية:

هي كل جملة صدرها فعل، وتوضع لإفادة الحدوث في زمن مخصوص كالماضي والمضارع مع الاختصار؛ أو تفيد الاستمرار التجددي إذا دلت عليه القرائن.

ومواضعها الفعل التام مع فاعله أو نائبه، والفعل الناقص مع الاسم والخبر؛ والفعل اللازم والمتعدي؛ والجامد والمتصرف....

فمن الجمل التي تفيْد الحدوث في زمن مخصوص قولنا: وصل زيد إلى المدينة. فالمتكلم أراد إفادة السامع بأن زيداً وصل في الزمن الماضي، ويصبح هذا الزمن أكثر خصوصية؛ إذا قلنا: وصل زيد إلى المدينة مساءً، أما إذا قلنا: يصل زيد إلى المدينة فالزمن مخصوص بالحاضر لا الماضي...

وقد يفيد الفعل سواء كان ماضياً أم مضارعاً التجدد والاستمرار إذا وجدت القرائن؛ كقوله تعالى: ﴿كنتم خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للناس﴾ (آل عمران 110/3).

فالخيرية ما زالت مستمرة دوام تجدد هذه الأمة وبقاء البشرية على الأرض.

وعليه قول طريف:

أو كلما وردت عكاظَ قبيلـةٌ   بعثـوا إلـيَّ عـريفَهم يتوسـمُ

فدأب هؤلاء القوم كلما انعقد سوق عكاظ، وتقاطرت القبائل إليها قبيلة إثر قبيلة أَنَّهم يبعثون خَبيْراً منهم ينظر في وجوه القوم لعله يلقى الشاعر...

فالحدَث هنا اكتسب صفة الاستمرار مع الثبات عليه كما هو عليه الحال في كثير من الجمل الاسمية؛ وعليه قوله تعالى: ﴿لو يطيعكم في كثير من الأمر لَعَنِتُّمْ﴾ (الحجرات7/49). وقد أراد لو استمر في إطاعتكم وقتاً بعد وقت لحصل لكم مشقة وَعَنَتٌ... ومنه قول المتنبي في مدح سيف الدولة:

تـدَبَّرُ شـرقَ الأرضِ والغربَ كفُّـه   ولـيس لهـا يومـاً عـن المجـدِ شـاغلُ

فتدبير الممالك ديدن ممدوحه وشأنه المستمر الذي لا يحيد عنه فيتجدد حيناً بعد حين... فالجملة الفعلية (تدبرُ ....)، وأصلها (تتدبر كفُّه...)، تفيد الاستمرار التجددي بالقرائن المثبتة في الحكم، وفي الشطر الثاني من البيت.

إن كل ما يزيد على الركنين الأساسيين في الجملة وهما (المسند إليه

والمسند) غير المضاف إليه وصلة الموصول فهو فضلة أو أداة أو كلتاهما؛ وهما قيد ذو فائدة، كالنفي والمفاعيل والحال والتمييز والتوابع والنواسخ وظن وأخواتها... ولا فرق بينها في التقييد...

وكلما زاد القيد زادت الخصوصية؛ ومن ثم زادت الفائدة بزيادة الخصوصية... ويرى الدكتور شوقي ضيف أن لواحق الجملة الاسمية التي جاء خبرها فعلاً تزيد على الجملة الفعلية... فكل ما يحمله الفعل من لواحق تحمله الجملة الاسمية معه، كقولنا: (زيد كتب مقالة كتابة حسنة)......(5).

ومن لواحق الجملة الاسمية التوابع كالنعت والعطف والبدل والتوكيد...

وهذا كله جعل علماء المعاني لا يتبعون خطوات النحويين كلها فتراهم يقسمون الجملة إلى جملة رئيسية وجملة غير رئيسية.

فالرئيسية مالم تكن قيداً في غيرها؛ وغير الرئيسية ما كانت قيداً في غيرها وليست مستقلة بنفسها...

ويخرجون من ذلك إلى أن المسند والمسند إليه ركنا الجملة وكل ما عداهما يعد زائداً عليها، وهو من القيود التي تقدم فائدة ما تبعاً لنوع القيد وطبيعته....

وبناء على ذلك كله فأقسام المسند والمسند إليه أربعة؛ هي:

1 . أن يكون المسند والمسند إليه كلمتين حقيقة، نحو: زيد قائم.

2 . أو أن يكونا كلمتين حكماً؛ نحو: لا إله إلا الله؛ فقائلها ينجو من النار؛ لأنها تعني؛ توحيدُ الله نجاةٌ من النار.

3 . أو أن يكون المسند إليه كلمة (حكماً) والمسند كلمة (حقيقة) كالمثل المشهور؛ تسمع بالمُعَيْدِي خَيرٌ من أن تراه؛ أي: سماعُكَ بالمعيدي خَيْرٌ من رؤيته.

4 . أو أن يكون العكس، المسند إليه كلمة (حقيقة) والمسند كلمة (حكماً) كقولنا: الأمير يحكم بالعدل.

فالحقيقة في المسند أو المسند إليه أن تكون ثابتة لا تؤول ولا تقدَّر؛ بينما الحكم فيهما يقدر؛ أو يؤول على النحْو الذي يحتاج إليه أي منهما، أو كلاهما مع تمام الفائدة في المعنى...

ولذلك كله أصبح لزاماً علينا أن نحدد مفهوم المسند والمسند إليه ومواضعهما باعتبارهما ركني الجملة؛ ومن ثم نبين مفهوم الفضلة والأداة باعتبارهما قيوداً مفيدة ولواحق على غاية من الأهمية في الدلالة والتأثير... ومن هنا سنسوق قبل

ذلك ما أثبته الدكتور صلاح فضل حول مفهوم البلاغيين الغربيين للتغير التركيبي في الجمل الناجم عن النَّحو سواء كان النَّحو التحويلي أو الاتجاه الوظيفي في اللغة... فالوصف النحوي المنطقي لا يستبعد القيم الدلالية... ونعتذر . مسبقاً . عن طول المقبوس إذ لا مندوحة لنا عنه فيقول: "فإن ترتيب الكلمات في معظم اللغات المعروفة يستجيب لعوامل عدة طبقاً لمنطق المعنى. كما يستجيب لتتابع الأفعَال طبقاً لترتيب الأحداث الزمني. ويجعل الأولوية للفاعل على المفعُول؛ فهو بطل الرسالة، إلى غير ذلك من المراتب المحددة.

وهذا يعني كما يقول البلاغيون الجدد أنه بدون أن نتخلى عن تمديد التغيرات التركيبية طبقاً للمنظور التوزيعي (DISTRIBUTIONNEL) لا ننسى أنها تعمل بطريقة ملائمة لارتباط المحتوى بالتعبير. وهنا يطرح هؤلاء الباحثون سؤالاً أولياً عن درجة الصفر النحوية موازياً لما أشرنا إليه من قبل عن درجة الصفر البلاغية. ويقولون: إنه بدون الدخول في مناقشات مطولة عن الجملة والعبارة وقواعدها فإن علينا أن نقيم نموذجاً بسيطاً مقبولاً من غالبية الباحثين يخدم هدفنا كمنطلق أولي. ويرون أن درجة الصفر النَّحْوَية يمكن أن تنحصر في اللغة الفرنسية . ومثلها في ذلك العربية بشكل عام . في وصف عملي لما يطلق عليه (الحد الأدنى من الجملة التامة) ويتكون من وحدتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية، ومن ترتيبهما، بل يكون مبتدأ و خبراً، أو فعلاً وفاعلاً، ومن التوافق الضروري بين علاميتهما. هاتان الوحدتان تعرفان تركيباً بسيطاً يتمثل في حضور اسم معرف وفعل محدد الزمن والشخص والعدد.

وسواء كان الأمر يتعلق بالمنظور البلاغي أو النحوي فإن ترتيب الكلمات هو المظهر الرئيسي للتركيب وما ينجم عنه من مسائل التقديم والتأخير. وعندما يتلاعب الشاعر بالجملة العادية ليجري على نظامها عشرات التحويلات فإنه يعطينا فكرة واضحة عن التنويعات المختلفة التي يقدمها توزيع الوحدات بعناصرها العديدة. ولا يمكن أن تكون هذه التنويعات دون جدوى. وربما يكون من المثمر على المستوى البلاغي أن نقيم تمييزاً بين النظام العقلي والنظام العاطفي للكلمات".(6)

فنقطة الصفر البلاغية تتمثل في الحد الأدنى للجملة المكونة من المسند والمسند إليه في العربية ثم تأتي التنوعات في الفضلة والأداة لتزيد فيهما تنوعاً آخر وتحول الشكل المعياري إلى شكل بلاغي مثير... فالجملة الصغيرة المكونة من الحد الأدنى (المسند والمسند إليه) على قيمة الانزياح اللغوي فيها تبقى ذات

عناصر أولية مكونة للجملة البلاغية؛ في حالة التقديم والتأخير، والحذف والذكر والفصل والوصل... وهو عينه الذي انتهى إليه عبد القاهر الجرجاني فسبق به (جاكبسون) وأمثاله كما تحدث عنهم الدكتور صلاح فضل. فعلم الدلالة البنيوي الحديث؛ على إصلاحه للنظم المعيارية التراكمية ظل متصلاً بالدرس البلاغي والدلالي الذي نشأ في مفهوم الجملة نحوياً وبلاغياً عند العرب... وإن عمد أصحابه الجدد إلى وصف العمليات البلاغية" باعتبارها تحولات أو انحرافات تتضمن تصورات عديدة"، (7)، وتوحي بنظريات متطورة ابتعدت كثيراً عن الأصل.. وهذا كله يدعونا إلى الحديث عن أركان الجملة البلاغية عند العرب.

ج ـ أركان الجملة ومواضعها:

اتضح لنا أن الجملة تتكون من ألفاظ دالة على معانٍ مفيدة لأنها استوفت أركانها؛ فاستقامت دلالتها؛ بمعنى أن كل جملة لابد لها أن تقوم على أركان محددة، وإذا حذف أحدها قُدِّرَ ليستقيم الكلام. وذهب القدماء كسيبويه (ت 180هـ)، إلى أن الجملة الاسمية أو الفعلية تحتاج إلى ركنين أساسيين اصطلح على تسميتهما (المسند والمسند إليه)، ولا يغني أحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا.(8).

وحين استعمل أهل اللغة والنحو مصطلح (المسند والمسند إليه) لم يقوما عندهم مقام المبتدأ والخبر والفاعل والفعل، وغير ذلك... وإن كثر دورانهما لديهما؛ بينما أقام علماء البلاغة في دراساتهم (المسند والمسند إليه) مقام ما ذُكر كله؛ وكأنهما أصبحا قانوناً معروفاً ومسلَّماً به كلما درسوا (علم المعاني). وغلّبوا في دراستهم لهما منهج التذوق وتحسس مواطن الجمال والروعة؛ وإن لم يفتهم التأمل الواعي كعبد القاهر الجرجاني وضياء الدين بن الأثير (ت 637هـ). مثلاً.

وأياً ما يكن الاتهام الذي وجه إلى السكاكي ومدرسته التي قَعَّدت البلاغة فإن هذا التقعيد لم يغفل بنية الكلام؛ وكله مبني على ركنين أساسيين (مسند ومسند إليه) يبرزان معاني كثيرة وأغراضاً شتى مرتبطة بأحوال المخاطب والمتكلم تبعاً للمقام، فضلاً عن الجماليات الخاصة المتعلقة أيضاً بأحوال الإسناد... أو كما قيل في المفهوم الغربي: (المسند والمسند إليه) يكونان درجة الصفر ثم تأتي التحولات الممثلة بأحوال الإسناد.

ولا يشك أحد في أن السكاكي قد كرر أحياناً الكلام على (المسند والمسند

إليه) في أبواب علم المعاني كلها. ولعل سبب التكرار اتكاء هذه الأبواب على ركني الجملة (المسند والمسند إليه).... وهذا الأمر نفسه جعله يتحدث عن باب ما في مواضع عدة من (علم المعاني).... فالحذف والذكر، والقصر والوصل والفصل... يدخل أي منها في باب الخبر والإنشاء... وهذا ما أكده القزويني حين قال: "ما ذكرناه في هذه الأبواب السابقة ليس كله مختصاً بالخبر؛ بل كثير منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر".(9).

ولهذا كله يصبح (المسند والمسند إليه) أساس أبواب علم المعاني؛ وتخصّهما بالذكر لهذا الاعتبار، ولئلا يتكرر الحديث عنهما في أي باب منها... مما ييسر على المتلقي فهم أساليب البلاغة واستيعابها... إذ لا يمكن فهم الخبر والإنشاء . مثلاً . من دون إدراك المتلقي لمفهوم المسند إليه والمسند ومواضعهما... و((القصر كما يكون للمسند إليه على المسند يكون على المسند إليه"(10). وكل ما يعرف . اليوم . بمجال التغييرات التركيبية والانزياح اللغوي والإيقاعي... لا ينفك عنهما غالباً.

ولهذا سوف نتحدث في مقام الجملة عن مواضع المسند إليه والمسند؛ ثم ما يتعلق بذكرهما أو حذف أحدهما... ومن ثم نتابع بيان أحوالهما في التعريف والتنكير وعلاقة هذا بتقديم أحدهما على الآخر...

1 ـ مواضع المسند إليه:

قبل أن نتعرف إلى مواضع المسند إليه يحسن بنا أن نعرفه. فهو المُخْبَر عنه؛ أو المحكوم عليه؛ وهو الأصل في المعنى وعليه دوران الحدث وعنه يصدر؛ سواء وقع اسم ذات، أو معنىً، أو مصدراً)، وهو معلوم من قبل السامع. ومواضعه هي:

1ً . المبتدأ الذي له خبر كقوله تعالى: ﴿نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة﴾ (فصلت 41-31). وقوله: ﴿وجزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلها﴾ (الشورى 42-40). وقال أبو فراس الحمداني:

ومكارمي عدد النجوم، ومَنْزِلي   مأوى الكرام ومنزل الأَضْيَافِ

وكقول الفرزدق:

وأَنْتَ امرؤٌ لا نايل اليوم مانعٌ   من المال شيئاً في غدٍ أَنْتَ واهبُهْ

2ً . ما أصله مبتدأ؛ في:

1 . اسم كان وأخواتها، كقولنا: كان زيد مسافراً؛ وكقوله تعالى: ﴿ما ربك بظلام للعبيد﴾ فصلت(41-46). وقوله: ﴿أليس الله بعزيز ذي انتقام﴾ (الزمر 37/39). وقال المتنبي:

وأصبح شعري منهما في مكانه   وفي عنق الحسناء يستحسن العقْدُ

فاسم الفعل الناقص (زيد، ربك، الله، شعري) هو المسند إليه.

2 . اسم إن وأخواتها ؛ كقولنا: إن زيداً مجتهد؛ وكقوله تعالى: ﴿إن وعدَ الله حق﴾ (الجاثية32/45). وكقول المتنبي في رثاء أخت سيف الدولة:

فليت طالعةَ الشمسين غائبة   وليت غائبة الشمسين لم تغبِ

وقوله تعالى: ﴿لعل الساعةَ قريب﴾ (الشورى42-17). فاسم إن وليت(زيد، وعد؛ طالعة...) مسند إليه.

3 . المفعول به الأول لفعل (ظن وأخواتها) كقولنا: أظن زيداً قادماً؛ وكقوله تعالى: ﴿ما أظن الساعةَ قائمةً﴾ (الكهف 36/18). وكقوله: ﴿ولا تحسبنَّ الله غافلاً عما يعمل الظالمون﴾ (النور 57/24). وقال الفرزدق:

أأجعل دارماً كابنَي دخانٍ   وكانا في الغنيمةِ كالركابِ

فالمفعول به الأول فيما سبق (زيد، غافل، دارم)، هو المسند إليه، لأن أصلهُ مبتدأ.

4 . المفعول الثاني للأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل؛ كقولنا: أريت الطالب الحقَّ واضحاً؛ وأنبأت محمداً الخبرَ صحيحاً. وكقوله تعالى: "أَرأيتَكَ هذا الذي كرمت عليَّ"(الإسراء62/17). فالمفعول به الثاني (الحق، الخبر، هذا)، مسند إليه؛ لأن أصله مبتدأ؛ وقع عليه الحكم كما في الحالات السابقة.

3ً . الفاعل، كقولنا: نجح الطالب، وكقوله تعالى: ﴿فاستجاب لهم ربهم﴾ (آل عمران195/3). وقوله: ﴿قد جاءتكم بَيِّنَةٌ من ربكم﴾ (الأعراف 73/7 و85)؛ فالفاعل (الطالب، ربهم، بينة) مسند إليه وكذلك (الدهر وسهام والنصال) في قول المتنبي:

رماني الدهر بالأرزاء حتى   فؤادي في غِشاءٍ من نِبَالِ

فَصِرْتُ إذا أصابتني سهامٌ   تكسرتِ النِّصالُ على النِّصالِ

وكذلك الضمير في الفعل (صِرْتُ) مسند إليه، لأنه فاعل قام بالفعل وحكم به.

4ً . **نائب الفاعل**؛ كقولنا: قُرِئَ الدرسُ، حُفِظَ الكتابُ، وكقوله تعالى: ﴿زُيِّنَ للناس حبُّ الشهوات﴾(آل عمران41/3) وكقوله:" وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا". (الزمر 73/39). وقوله: ﴿ويوم يُكْشَف عن ساق ويُدْعَون إلى السجود فلا يستطيعون﴾، (القلم 42/68). وقال الشاعر:

تُعَدُّ ذنوبي عند قومٍ كثيرةً ولا ذَنْبَ لي إلاَّ العلا والفضائلُ

وقال آخر:

ولا عَيْبَ فيه لامرئٍ غيرَ أنَّهُ تُعَابُ له الدنيا وليس يُعابُ

وقال آخر:

ولو سُئِلَ النَّاسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيل: هاتوا، أَنْ يَمَلُّوا ويمنعوا

5ً**ـ شبه الفاعل:** يقع بعد كل اسم قام مقام الفعل المبني للمعلوم؛ كاسم الفاعل مثل: رأيت طاهراً قلبُهُ، أو كالصفة المشبهة؛ نحو: مررت بالكريم نَسبُه، فلفظ (قلبه ونسبه) فاعل، ومنه قول أبي العلاء المعري:

غَيْرُ مُجدٍ فـي مِلَّتي واعتقادي نَوْحُ باكٍ ولا ترنُّمُ شادي

فالمسند إليه (نَوْح) سد مسد الخبر؛ لأنه جاء فاعلاً لاسم الفاعل (مجدٍ).

6ً . **شبه نائب الفاعل:** يقع بعد كل اسم قام مقام الفعل المبني للمجهول؛ كاسم المفعول؛ نحو: رأيتُ المحمود خلقُه. (خُلُقه: نائب فاعل). وقال الشاعر:

لعلَّ عَتْبَكَ محمودٌ عواقبُهُ وربما صحَّتِ الأَجسامُ بالعِلَلِ

وهنا نشير إلى أن المسند إليه في ارتباطه بالمعنى الدال عليه، ومن ثم في ارتباطِهِ بالمسند؛ كالروح والجسد. وقد قال ابن رشيق: "اللفظ جسم وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم."(11)، وكان ابن طباطبا قد سبق إلى هذا حين نقل عن بعض الحكماء: "للكلام جسد وروح، فجسده النطق وروحه معناه"(12). وهذا الكلام مستمد من الجاحظ.(13).

وفي هذا المقام لاحظنا أن مواضع المسند إليه باعتبارها الأصل الذي يبني عليه الكلام كانت تؤسس لإظهار مافي النفس من العواطف والأخيلة والأفكار... وأثبتت تلك المواضع أن وجود المسند إليه ليس وجوداً سكونياً في الجملة ولا وجوداً محايداً وإنما هو وجود فاعل ولازم سواء ذكر أم قُدِّر. وإذا كنا قد ركزنا على المواضع التي ظهر فيها المسند إليه ليكون دليلاً وهادياً للتعرف إليه فهذا لا يعني أنه لا يقدر في مواضع عديدة؛ بل ربما يحذف وتدل عليه قرينة من

القرائن... وهذا ما سنتحدث عنه من بعد في أحوال الذكر والحذف... وما ينتهيان إليه من جمالية خاصة.

ونشير مرة أخرى إلى أن المسند إليه وكذلك المسند الذي سنعرض لمواضعه... قد يتكرر، أو يعطف عليه... فأياً كان الأسلوب الذي يَرِد ذكره فيه فإنه يستكمل معاني الجملة في عملية الإسناد؛ ويؤكدها، ليصبح الكلام بحق جسداً وروحاً متناسبين.

ومن هنا ننتقل إلى الحديث عن المسند ومواضعه.

2 ـ مواضع المسند:

تبين لنا تعريف المسند إليه ومواضعه؛ وثبت لنا أنه مدار الحدث والإسناد؛ لكن الفائدة لا تتم به وحده فلابد من مسند. فالمسند هو الذي يحقق مبدأ تثبيت العناصر الفنية بالمسند إليه، ويكسبه الصورة الجمالية الموحية... فالمسند يحتوي على الأجزاء الزمانية والدلالية اللاحقة بالمسند إليه؛ ومن ثم يرتب أجزاء الجملة كلها من اللواحق... وربما الأدوات، وإن كانت الأدوات تقع مسنداً إليه كما سبق الحديث عنه.

ونحن إذ نسوق الكلام على المسند، ومواضعه إنما نسوق توضيحاً شكلياً خالصاً لنتوصل من بعدُ؛ إلى إبراز النواحي الجمالية في العناصر الفنية وما تحمله من متعة وبهجة... فالمسند مع المسند إليه، يحققان تجربة شعورية وفكرية مختزنة عند المتكلم يريد التعبير عنها... بمعنى آخر يحققان لطائف لغوية وبلاغية متنوعة... وليسا حالة سكونية جامدة... وهذا ما سنراه حين نتحدث عن اللطائف الفنية الجمالية لأسلوب ذكرهما؛ ومن ثم حذف أي منهما...

أما الآن فيحسن بنا أن نعرف المسند؛ ثم نتعرف إلى مواضعه.... فهو المخبر به عن المسند إليه؛ أو المحكوم به، لأنه صفة في المعنى، وبه تتعلق الفائدة والتحولات لترتيب الأحداث الزمني، وفق التغير التركيبي في مفهوم البلاغيين الغربيين. ومواضعه كثيرة؛ منها:

1 ـ المبتدأ المكتفي بمرفوعه: الأصل أن يأتي المبتدأ مسنداً إليه كما سبق، وأوضحناه ولكنه قد يأتي مسنداً إذا اكتفى بمرفوع سد مسدَّ الخبر؛ فالمرفوع هو الذي يغدو فاعلاً في المعنى (مسنداً إليه) بينما المبتدأ يحل محل الخبر في عملية الإسناد كقولنا: أقائم زيد؟!... زيد: فاعل سد مسد الخبر وهو المسند إليه، لذلك كلمة(قائم) إن أُعربت مبتدأ فهي مسند، وعليه قول الشاعر:

غَيْـرُ لاهٍ عِـدَاكَ فـاطَّرح اللَّـــ ـــهْوَ ولا تغتـــرر بعـــارض ســـلم

(غير) مبتدأ . وهو مسند. لأنه اكتفى بمرفوعه الفاعل (عداك)، الذي جاء فاعلاً لاسم الفاعل (لاه).

2 . الخبر الذي يتصف بالمبتدأ في الجملة الاسمية:

كل خبر يتّصف بالمبتدأ يكون مسنداً كالخبر (مفيد) في قولنا: العلم مفيد؛ وكالخبر (بعيدة) في قول العرب: فلانةُ بعيدة مَهْوَى القِرْط؛ والخبر (مثْلُ) في قول عنترة يصف ساق أمه وشعرها:

الساقُ منها مِثْلُ ساقِ نَعامةٍ والشَّعْر منها مِثْلُ حَبِّ الفلفلِ

ويمكن أن ننبه على حذف المسند إليه . وهو ما سيأتي . فالخبر يتصدَّر الكلام ويشبه في صورته المبتدأ، والمعوَّل عليه هو المعنى كما في رثاء الخنساء لأخيها؛ فهو طويل النجاد...:

طويلُ النجادِ، رفيعُ العمادِ كثيرُ الرمادِ، إذا ما شتا

3 . خبر (إن وأخواتها): أينما وقع وكيف كان شكله فهو مسند، كقولنا: إن المجدَّ مكرمٌ، فلفظ (مكرم) خبر (إن) وهو مسند، وكذلك (موعدهم وتذكرة) في قوله تعالى على التوالي: ﴿إنَّ جهنم لموعدُهم﴾، (الحجرة 43/1). وقوله: ﴿إنها تذكرة﴾ (المدثر 55/74). و(عبس 12/80).

وكلمة (تبسم) في قول البحتري خبر (كأن) وهي المسند:

كأن سناها بالعشيّ لصُبْحِها تَبَسُّمُ عيسى حينَ يَلْفظ بالوَعْدِ

والجار والمجرور (منهم) و(بعض) مسند في قول المتنبي:

فإن تَفِقِ الأنامُ، وأَنْتِ مِنْهم فإنَّ المسكَ بعضُ دم الغزال

وقد يتساءل إنسان ما فيقول: إن لفظ (بعض) لفظ مبهم؛ فما الجمالية فيه في الإسناد؟...

ونقول: إن إبهامه قد زال بإضافته إلى ما بعده؛ وخُصِّص به... فاكتسب دلالة معينة؛ وأكسب الجملة حركة جمالية مثيرة... وكذلك نراه حين اعترض بين المسند إليه (صبري) وبين المسند (جميل) في قول أبي خراش الهذلي يخاطب امرأته:

فلا تحسبي أني تناسيتُ عهدَهُ ولكنَّ صَبْرِي . يا أميمَ . جميلُ

4 . خبر كان وأخواتها: قد يأتي في خبر الأفعال الناقصة، لأن الأفعال

الناقصة تعد من أدوات الربط، وليست من المسند إليه كالفعل التام؛ ومن ذلك قولنا: كان زيد حسنَ التدبير؛ وكقول خويلد بن مرة الهذلي:

فإنْ أَكُ مقتولاً، فكنْ أَنْتَ قاتلي فبعضُ منايا القومِ أكرمُ من بعضِ

فكلمة (حسن، مقتولاً، قاتلي) مسند، وكذلك (مستضعفين، جاثمين، قادرين)، في قوله تعالى: ﴿كنا مستضعفين في الأرض﴾ (النساء 97/4). وقوله: ﴿فأصبحوا في دارهم جاثمين﴾ (الأعراف 78/7 و91)، وقوله: ﴿وغدوا على حَرْدٍ قادرين﴾ (القلم 25/68).

5 . المفعول به الثاني لفعل (ظن وأخواتها):

لما كان المفعول به الثاني في ظن وأخواتها خبراً في الأصل بقي المسند في الدلالة والحكم وإن نُصِبَ بها وصار مفعولاً؛ كقولنا: ظننت خالداً غائباً، وكقوله تعالى: ﴿وإني لأظنه كاذباً﴾ (غافر 37/40). وقوله: ﴿وإني لأظنك ـ يا فرعون ـ مثبوراً﴾ (الإسراء 102/17). وقوله: ﴿وتحسبونه هيناً﴾ (النور 15/24). وقوله: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة﴾ (النمل 88/27). وقوله: ﴿إنا جعلناه قرآناً عربياً﴾ (الزخرف 3/43). وقوله: ﴿وجعل الشمس سراجاً﴾ (نوح 16/71). ونلحظ أن المسند منصوب في كل ما ورد وهو منصوب مرة ومجرور بحرف جر زائد مرة أخرى في قول الشاعر:

زعمتني شيخاً ولستُ بشيخٍ إنَّما الشيخُ مَنْ يدبُّ دَبيبا

6 . المفعول به الثالث للفعل المتعدي لثلاثة مفاعيل: قد تتعدى بعض الأفعال لثلاثة مفاعيل كالفعل (أرى، وأنبأ ونبَّأَ، واتخذ...). والمفعول الثاني والثالث في الأصل مبتدأ وخبر، أي مسند إليه ومسند؛ كقولنا: أنبأتُ سعيداً الخبرَ صحيحاً؛ وأريتهُ الأمرَ واضحاً، وكقوله تعالى: ﴿وكذلك يريهم الله أعمالَهم حسراتٍ عليهم﴾ (البقرة 167/2). فلفظ (صحيحاً، واضحاً حسرات)، مسند، لأنه في الأصل خبر؛ ونصب حسرات بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم.

7 . الفعل التام: إذا جاء الفعل تاماً مبنياً للمعلوم أو مبنياً للمجهول وأياً كان نوعه ماضياً أم مضارعاً أم أمراً فهو مسند متصف بالفاعل، فمن المبني للمعلوم والأمر قوله تعالى: ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾ (آل عمران31/3). أو كقول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصَّعْبَ أو أُدركَ المُنى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

أما المسند في الفعل المبني للمجهول فهو الفعل (نُتج) في قول الشاعر:

نُـــــتِج الربيــــعُ محاســــــناً   أَلْقَحْنَهـــــا غُــــــرُّ الســـــحابِ

8 . اسم الفعل العامل عمل فعله:

اسم الفعل كلمة تدل على ما يدل عليه الفعل غير أنها لا تقبل علامته، وإما أن يكون بمعنى الفعل الماضي، نحو (هيهات) بمعنى بَعُد، وإما بمعنى المضارع نحو (أف) أي أتضجر، وإما بمعنى الأمر مثل (آمين) أي استجب.

ولسنا الآن بصدد الحديث عن اسم الفعل وأنواعه وكيفية استعماله على أنه يلزم صيغة واحدة للجميع... إلا ما لحقته الكاف... ولكننا بصدد ذكر أن اسم الفعل إنما هو مسند.

وأسماء الأفعال كثيرة؛ منها ما ورد في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ (المؤمنون 36/23). وهيهات تستعمل للماضي بمعنى بَعُد؛ وكقوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيهْ﴾ (الحاقة 19/69). وهاؤم تستعمل للأمر (خذوا) وكقوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسَكم لا يضرّكم مَنْ ضَلَّ إذا اهتديتم﴾ (المائدة 105/5). و(عليكم) اسم فعل أمر بمعنى (الزموا)، وكقوله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أفٍّ﴾ (الإسراء 23/17) و(أف) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر). وقال الفرزدق:

ومِنْ قَعْنَبٍ، هيهات ما حَلَّ قعنبٌ   بنـــي الخَطَفـى؛ بـالمنزل المتباعـدِ

فأينما ورد اسم الفعل وبأي صيغة فهو مسند، لأنه حلَّ محل الفعل معنىً.

9 . المصدر النائب عن فعله:

وينوب المصدر عن فعله سواء كان أمراً أم مضارعاً؛ فيكون مسنداً؛ ففي الأمر قول قطري بن الفجاءة:

فَصَبراً فـي مجـالِ المـوتِ صـبراً   فمـــا نَيْـــلُ الخلـــودِ بمســـتطاعِ

(صبراً) مصدر ناب عن الفعل (اصبر) فحل محله في كونه مسنداً؛ وكذلك قول سُحيم عبد بني الحسحاس:

أشوقاً ولمَّا يمضِ بنا غَيرُ ليلة   فكيـف إذا خـبَّ المطـيُّ بنـا عشـرا؟!

(شوقاً) مصدر ناب عن الفعل المضارع (أتشتاق) فحلَّ محله في كونه مسنداً... وقد ينوب المصدر عن فعل يحمل معناه وليس من لفظه؛ كقول أبي ذؤيب الهذلي:

جَمالَــكَ أيُّهــا القلــبُ القــريحُ ســـتلقى مَـــنْ تحـــبُّ فتســـتريحُ

يقول: لا تنسَ جمالَكَ، وأراد تجمل بالصبر والإرادة.. فالمصدر (جمالك) مسند.

واعلم . عزيزي القارئ . أن المواضع التي ذكرناها للمسند أو للمسند إليه قد تحققت بالتعبير الفطري؛ وكما رأيت لم يتعمد المتكلم إلى صنعة شاذة؛ وكل ما احتاج إليه في تمثيل مشاعره أو أفكاره ساقه بلغة إسنادية جميلة... وإذا "رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسَّنوها ورققوا حواشيها وصقلوا أطرافها فلا تظن أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ فقط؛ بل هي خدمة منهم للمعاني، ونظير ذلك إبراز الصورة الحسناء في الحلل الموشية والأثواب المحبرة"(14). ومثله نراه في الفضلة والأدوات؛ ومواضعها تدل على كمال الحسن والفائدة.

3 ـ الفضلة والأداة، ومواضعهما:

الفضلة؛ هي كل اسم يذكر مع المسند أو المسند إليه لإتمام معنى الجملة، وليس أحداً منهما... كقولنا: قرأ زيد الكتاب، وأعطينا سعيداً كتاباً.

والفضلة قد يكون وجودها مؤكداً إذا استدعاها المسند أو المسند إليه سواءً في الجملة الفعلية كقولنا: ظننت خالداً مجتهداً، أم الاسمية، نحو أحمد ضارب أخاه... فالمعنى لا يكتمل بغير الفضلة (مجتهداً . أخاه) على الرغم من أنه قد يستغني المسند والمسند إليه عنها؛ وإذا وجدت معهما أضافت معنى ما؛ كقولنا: نجح خالد... فإذا أضفنا إليها نجح خالد هذا العامَ.... حدد زمن النجاح بعد أن كان مطلقاً في الزمن الماضي... ومن هنا قيل لها القيد لأنها قيدت المعنى كما سميت بالفضلة لأنها زيدت على المسند والمسند إليه، وأضافت إليهما معنى جديداً.

ويظل القيد أعم اصطلاحاً من الفضلة لأنه يشتمل على الأداة أيضاً؛ ويقال لهما اللواحق أيضاً.

والفضلة . في الأصل . منصوبة حيثما وقعت كقولنا: نجح الطلاب إلا خالداً ووقفت إجلالاً وتكرمةً، وسافرت يوم السبتِ، وجلست تحت الجسر... أما إذا وقعت بعد المضاف أو حروف الجر فحكمها أن تكون مجرورة كقولنا: وقفت أمام السبورةِ، وكتبت بالقلمِ... وما مررت إلا بسعيد.

وقد تتحول الفضلة إلى عُمْدة في الكلام لأمر بلاغي، وتصبح مسنداً إليه كما هو عليه بعد بناء الفعل للمجهول كقولنا قُرِئَ الكتابُ.. فالكتاب صار مسنداً

إليه حين بني الفعل للمجهول بعد أن كان فضلة قبل بنائه للمجهول: قرأ زيد الكتابَ... وكذلك (العلياء) في قول الشاعر بعد أن كان مجروراً بالباء لفظاً؛ فقد تحول إلى مجرور لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه نائب فاعل:

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيداً ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلا ذو هُدَى

ولذلك مواضع أخرى توقف عندها أهل اللغة ليس مجالها هنا...، إنما نريد بيان قيمة الفضلة في إتمام المعنى وزيادة تأثير صياغة الجملة... فمتعلقات المسند أو المسند إليه من الكلام الزائد لا يكون لمجرد زيادته وإنما لغاية معنوية وبلاغية، ولعل الأدباء يتمايزون بمدى قدرتهم على توظيف الفضلة في صورهم الجمالية....

ولا يقلُّ قيمةً عن ذلك تميزهم بمدى براعتهم في استعمال أدوات الربط بين الفضلة وبين المسند أو المسند إليه أو كليهما؛ أو استعمالهم لها بين المسند والمسند إليه لغايات بلاغية مثيرة كقوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ (آل عمران 144/3).

وأداة الربط: هي كل كلمة تكون رابطة بين جزئين من الكلام، سواء وقعت متصدرة له كالاستفهام، أم في صميمه كأدوات العطف، وحروف الجر...

وأدوات الربط كثيرة أسماءً وحروفاً؛ مثل أدوات الاستفهام والشرط والقسم والعطف والحض والتمني والرجاء والنواصب والجوازم وحروف الجر، والنواسخ... والجواب... والأسماء الموصولة...

وأكثر هذه الأدوات مبنية عدا القليل منها... وحركة آخرها هي حركة بناء أو إعراب فأداة الشرط (أي) في قولنا (أيَّ يوم تسافر أسافر)، معربة؛ وكذا في قوله تعالى: ﴿أياً ما تدعوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنَى﴾ (الإسراء 110/17)، أما في قول زهير:

ومهما تكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تخفى على الناس تُعْلَمِ

فأداة الشرط (مهما . إن) مبنية على حركة آخرها...

وأدوات الربط تكون حروفاً وأسماءً وتكون أَفْعَالاً؛ فأدوات العطف والقسم والجر . مثلاً . كلها حروف؛ بينما أكثر أدوات الاستفهام والشرط أسماء....

وكل اسم من الأسماء التي تقع أداة ربط يمكن أن تكون أداة ربط وفي الوقت نفسه تكون أحد أركان الجملة؛ وقد تقع فضلةً... فلو قلنا: مَنْ يقرأ ينجح... لكانت

(من) أداة ربط وموقعها فضلة لأنها في محل نَصب مفعول به... بينما لو قلنا: من يقرأ كتبه ينجح.... لصارت (مَنْ) أداة ربط، وموقعها مسند إليه لأنها في محل رفع مبتدأ... وقد تكون مسنداً كقولنا: خيرُ كُتبِك ما قرأته؛ ما: اسم موصول: أداة ربط وقعت في محل رفع خبر للمبتدأ (خير). أما أدوات الربط التي تأتي أَفْعَالاً فهي الأَفْعَال الناقصة (كان وأخواتها)، وهذه لا تقع مسنداً ولا مسنداً إليه؛ وإن دلت على حدث وزمن.

بهذا كله اكتملت عناصر الجملة وأركانها؛ وفيها يتميز المبدعون باستعمال اللفظ المؤلف الفصيح والبليغ وفق ظاهرة الإسناد والإثبات والنفي والحذف... كما تحدّث عنها البلاغيون العرب.

وهنا لا يفوتنا أن نشير إلى نزعة الاقتصاد في أساليب القول التي فَضَّلتها العربية، والتي تقوم على أركان عديدة... وفيها تميل العربية إلى التقليل من الفضلة والأدوات إلا إذا اقتضتها البلاغة، واحتاجت إليها الدلالة.... وإضافة أي كلمة إلى المسند أو المسند إليه في الاستهلال أو الوسط أو الختام إنما يكون لاستيفاء العناصر التي تشكل الجملة البلاغية الممتعة والمفيدة... ومن هنا يصبح لترتيب الكلمات في أشكالها النحوية ثم البلاغية غايات كبرى في الدلالة والتأثير...

وبهذا الترتيب تتنوع أساليب البلاغة العربية، فضلاً عن تنوعها بسبب تنوع الكلمة وبنيتها... فالتوزيع في التركيب النَّحْوي ليس إلا شكلاً بلاغياً في الجملة العربية؛ ويتفاوت أصحابه بمدى قدرتهم على امتلاك هذا النسق اللغوي البلاغي في الإمتاع والإفادة... وهو نسق مليء بالمجازات البلاغية والعلاقات الدلالية.

ولم يأت (دو سوسيير saussure,F) بشيء كثير في حديثه عن نظام الجملة اللغوية ونسقِها عما هو موجود في العربية؛ وإن اخترع نظام العلاقات اللغوية القائم على محورين: أحدهما استبدالي، والآخر تركيبي. وبهما تكتسب كل كلمة قيمتها ودلالتها من نظام وضعها في إطارهما وعلاقاتهما... وما تفعله اللغة الأدبية هي أنها تقوم بتكثيف وتوظيف هذه الممارسات المجازية، مما يجعل الاستبدال فيها أصعب منالاً وأعز طلباً. وذلك نتيجة لتوخي العلاقات البعيدة، أو لارتباطها بمنظومات قيمية ثقافية ليست في متناول الجميع"(15).

لعل هذا الكلام الجميل يعد إنجازاً في ذاته حين أدرك طبيعية الجملة الثابتة؛

وعبر عنها بـ(التركيبي) وهو يقابل في العربية ركني الجملة (المسند والمسند إليه)، ويقصر عنهما لما يمتلكانه من خصائص أسلوبية في العربية؛ وحين أدرك طبيعة الجملة المتغيرة بما يلحقها من تحولات في المحور الاستبدالي. وهذا كله موجود في لواحق المسند والمسند إليه في العربية من الفضلة والأدوات، فضلاً عن التبدل الذي يطرأ على ترتيب المسند والمسند إليه وتعريفهما أو تنكير أحدهما...

وأسلوب الجملة في نهاية المطاف لغةً، ولكنه لغة ذات نظام خاص.... وقد تحدث علماء العربية عن ذلك ابتداءً بسيبويه واللغويين وليس انتهاء بالجرجاني والبلاغيين جميعاً. ورأوا في أسلوب الجملة مستويين المستوى الحقيقي المباشر للدلالة والمستوى البعيد غير المباشر وفيه تتكثف دلالات رمزية كثيرة... وتتغير طبيعة المستويين بتغير الإضافات ونمط التأليف وتناسبه كما يقول حازم القرطاجني.(16).

إن المتغيرات الأسلوبية في الجملة ترتبط بالصوت والتركيب والدلالة، وهذا كله مما عني به في البلاغة العربية، والنحْو العربي وصرفه... فكل شكل يظهر للجملة يمكن أن يتخذ وجوهاً عدة نتيجة التحولات التي تطرأ عليه بدخول الفضلة والأداة، فحين نقول: محمد رسول الله؛ فإن دلالة هذه الجملة تختلف عن دلالتها لو قلنا: ما محمد إلا رسول ... وكذا الأمر حين نقول: ذهب محمد؛ فهذا غير قولنا: أين ذهب محمد؟ فأي أداة أو فضلة لا تترك طبيعة التركيب ثابتة في العربية.... فالجملة الأولى جملة خبرية، والثانية إنشائية.(17).

فبلاغة الجملة العربية منذ وجود العربية ليست سكونية وإنما تتجسد كائناً إبداعياً يتجاوز الظرف الوصفي الذي زعم فيه بعض الباحثين أن العربية وصفية.

بقي أن نقول في ختام الحديث عن مفهوم الجملة البلاغية العربية: إنها تستند إلى عناصرها المرتبطة بالكلمة ثم بالجملة... في وحداتها المعنوية الصغرى، ولو اتصلت بالسياق النصي فهو سياق مرتبط بالفضلة والأداة... ومن ثم بوحدة البيت الذي يكون أحياناً جملة واحدة... فمفهوم البلاغة وإن راعى مقتضى الحال والمقام عند المتكلم والمخاطب ظل مشدوداً . كما قلنا من قبل . إلى نزعة الاقتصاد اللغوي والبلاغي، فالبلاغة الإيجاز عند العرب. لهذا لا تنظر البلاغة العربية إلى النص المتكامل باعتباره وحدة بنيوية عضوية متعاونة. ولا يعيبها أنها بنيت على ذلك التصور لأنها نتيجة فطرية طبيعية وحتمية للبنية الفكرية والنفسية والاجتماعية للذهنية العربية الأصيلة المتجذرة بالاعتزاز الذاتي الفردي؛ وإن اعتز الفرد منهم بجماعته.

وحين يرى بعض الناس ذلك عيباً فإننا نراه فضيلة؛ لأن البلاغة العربية في منطلقها كانت قائمة على مافي النصوص الأدبية العربية من جهة؛ ومن جهة أخرى انفتحت البنى الجمالية البلاغية على مثيلاتها ونظائرها في عدد لا متناهٍ من الأساليب في الجملة المرتبطة بسياق ما... وبتركيب ما.. فمفهوم البلاغة العربية مشدود إلى بنية الجملة والكلمة باعتبارها وحدة معنوية صغرى... ولهذا رأوا أن الكلمة الواحدة إذا أفادت معنىً فهي جملة بذاتها كقولنا: امض، وأفّ، وهيهات، وشتان...وإيه،... بل الحرف يصبح جملة وفق ظاهرة الإسناد، مثل : (قِ) من (وقى)، و(فِ) من (وفى)... ، وهكذا.

لهذا يصبح اختيار الصورة اللغوية في حالة الأشكال البلاغية رفضاً مطلقاً للوضوح المباشر الذي يميز العلاقات اللغوية الثابتة في نظام (دوسوسيير) التركيبي. وتغدو الوظيفة البلاغية متنوعة وثرية بثراء أساليب البلاغة العربية؛ بحيث لا نجد نظائر لها في أية لغة من لغات الأمم الحية.

ولا يمكن للبلاغي أن يتجاوز تلك الإشارات الهامة للجملة عند بعض الباحثين الغربيين أمثال (جوليا كريستيفا، وجيرار جينيت وتودورف ورولان بارت)، وقد تخطت إشاراتهم عالم الأسلوبية إلى ما بعدها...

وإذا لم يكن هنا مجال التوسع في تناول ما طرقوه حول الجملة فإننا نسوق ما قاله (تودوروف) في مفهومه للنص: "يمكن للنص أن يكون جملة، كما يمكنه أن يكون كتاباً تاماً، وهو يعرف باستقلاله وانغلاقه".(18).

ونرى أن الجملة في العربية قد تأخذ الموقع نفسه الذي أراده (تودوروف)، في كونها نصاً، وفي كونها تتمتع بالانغلاق، فالمتلقي ليس له الحق في تغييرها، وإن كان له الحق في إثرائها بوساطة تأملها تأملاً واعياً... فالجملة البلاغية العربية تتضمن في ذاتها قيمة أسلوبية؛ ثم تستمد قيماً جديدة متحولة من النص والموقف والبيئة، ومن طبيعة اللغة التي تنتمي إليها؛ وفي إطار العناصر المكونة لها والعلاقات التي تربط بينها.

ومن هنا نقول: إن مفهوم الجملة باعتبارها نصّاً لدى الغربيين يخالف على نحو ما مفهوم الجملة البلاغية عند العرب في أساليبها المتنوعة. وهذا ما نكشف عنه في دراستنا لأسلوب الذكر والحذف، والتعريف والتنكير؛ وكلاهما يتعلقان بأحوال المسند والمسند إليه.

وألحقنا أسلوب الذكر والحذف بمفهوم الجملة وبنيتها لأنهما يدخلان في صميم تركيب الجملة من جهة أحوال الإسناد في التركيب، وفي ذكر أحدهما أو

حذفه تتعلق قضايا بلاغية من جهة الذكر والحذف، أما التعريف والتنكير فأعظم؛ لأنه يتعلق بهما من جهة الإسناد واللفظ والمعنى، والتركيب؛ تقديماً وتأخيراً، وذكراً وحذفاً؛ وإثباتاً ونفياً... ولهذا جعلناه في فصل خاص...

■

القسم الثاني :

من أحوال الإسناد (الذكر والحذف).

نقصد بأحوال الإسناد ما يتعلق بالمسند إليه والمسند من الذكر والحذف؛ والتقديم والتأخير؛ والتعريف والتنكير... وقد جعلنا التعريف والتنكير في فصل خاص لقيمته الكبرى... ولم نهمل الإشارة إلى ما يتعلق بالفضلة مما توقف القدماء عنده كالمفعُول به في الذكر والحذف والتقديم...

وسنوضح ذلك على الترتيب بادئين بالذكر ثم الحذف، وبالمسند إليه ثم المسند فالمفعول به؛ ومن ثم نتناول التقديم والتأخير على الشكل السابق؛ لنثبت أن البلاغيين العرب استطاعوا أن يقدموا نظرات مبدعة في قراءة النص البلاغي؛ فأدركوا بدقة عجيبة المستويات التركيبية والتوزيعية للانزياح اللغوي والبلاغي المعروف اليوم.

فقد وقفوا عند بنية الجملة البلاغية وما يطرأ عليها من تحولات في داخل السياق والنص وقفةً متميزة. ولعل الحديث عن (الذكر والحذف) قد سبق إليها النحاة ودرسوه من جهة الواجب؛ وما يتعلق بالعامل (19)؛ فظلّت إشاراتهم البلاغية فيهما وفي غيرهما عابرة... بينما وجه البلاغيون عنايتهم إليهما من جهة الجواز؛ فقدموا نظرة جمالية بديعة؛ حين أوضحوا سبيل كل أسلوب والغرض منه في المسند إليه والمسند والفضلة.

وسنرى هذا في أسلوب الذكر ثم الحذف.

أ ـ أسلوب الذكر وجمالياته:

إذا أراد المتكلم إفادة السامع (المخاطب) حكماً ما؛ فأي لفظ يدل على معنى فيه فالأصل ذكره... ويثبت لأن فيه لطيفة بلاغية متفردة؛ أما إذا علم اللفظ من الكلام لقرينة تدل عليه في الجملة أو السياق فإن حذفه أَوْلى... وإذا ما تعارض

هذان الأصلان فإنه لايعدل المتكلم عن مقتضى أحدهما لإثبات الآخر إلا لأسباب بلاغية تستدعي الذكر أو الحذف...

ومن هنا نبين البواعث البلاغية لذكر المسند إليه ثم المسند.

1 ـ ذكر المسند إليه:

هناك أسباب كثيرة لذكر المسند إليه؛ ولامقتضى للمتكلم للعدول عنه؛ لأن ذكره هو الأصل فهو محكوم عليه والفاعل في المعنى؛ ومنها: (20).

1 . زيادة التقرير والإيضاح:

فالمتكلم يسعى إلى إثبات حكم ما وتقريره في ذهن السامع دون غيره؛ كقوله تعالى: ﴿أولئك على هدىً من ربِّهم، وأولئك هم المفلحون﴾ (البقرة 5/2). فاسم الإشارة المبتدأ (أولئك) وهو المسند إليه قد تكرر للتوضيح والتنبيه على أنهم كما ثبت له الميْزة بالهدى. فقد ثبت لهم ذلك بالفلاح؛ ((أي الذين هؤلاء عقائدهم وأعمالهم أحقاء بأن يهديهم الله ويعطيهم الفلاح... وفي اسم الإشارة الذي هو: أولئك: إيذان بأن ما يرد عقيبه فالمذكورون قبله أهل لاكتسابه من أجل الخصال التي عددت لهم)). (21). وفي الأسلوب نفسه، نجد قول الشاعر:

هو الشمسُ في العَليا، هو الدهر في السُّطا

هو البدرُ في النادي هو البحر في الندى

وعليه قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): [أنا أكثر الأنبياء تبعاً يوم القيامة؛ وأنا أول من يقرع باب الجنة]. (22).

2 . ضعف الثقة بالقَرينة:

قد لا يستطيع المتكلم التعويل على القرينة؛ لضعفها في الدلالة؛ أو لضَعف فهم السامع، ولاسيما إذا ذكر المسند إليه في الكلامِ، وبَعُدَ عهدُ السامع به حتى نسيه، أو أنه ذكر معه كلام يوقع في اللبس إن لم يذكر المسند إليه من جديد.فالمستمع في كل الحالات ليس على دراية بالكلام... مما يستدعي ذكر المسند إليه كقولنا:

خالد نعم القائد العربي؛ أو قولنا: زيد نعم الطالبُ... أو كقول الشاعر الذي عدد صفاته؛ حتى نُسِي أمره فأعاد القول مثبتاً المسند إليه من جديد وهو (أنا) ثم طفق يتلذذ بإعادة ذكره:

أنا مصدرُ الكلم البوادي بين المحاضِر والنّوادي
أنا فارسٌ، أنا شاعر في كل ملحمة ونادي

وعليه قوله تعالى: ﴿فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم... فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون﴾ (البقرة 79/2). فإثبات المسند إليه (ويل) غير مرة يؤكد ضَعْف الثقة بفهم السامع، واستمرار بالجحود.

3 . الرد على المخاطب:

ويتوجه فيه المتكلم إلى المستمع في أمر ما يستدعي السؤال أو الشك، أو الحيرة، أو التكذيب؛ كقوله تعالى على لسان من كفر: ﴿قالوا: إن الله ثالث ثلاثة...﴾ (المائدة 73/5). فنقول: الله واحد، أو هو الله وحده لا شريك له. ويقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) رداً على الكفار: [أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب](23). أو قول عمرو بن كلثوم وقد تخيل أن قبائل العرب لا تعترف بمنزلة قومه فقال:

ونحن الحاكمون إذا أُطعنا ونحن العازمون إذا عُصينا

وعليه قول بشار بن برد:

إذا أنتَ لم تشرب مراراً على القذى ظمئتَ، وأَيُّ الناسِ تصفو مشاربُهْ؟

4 . التعريض بغباوة السامع:

إذا كان المخاطب أو المستمع بليداً ولا يفهم قرائن الكلام، لابد من التصريح لإيصال المتكلم ما يريد إليه، وهو في ذلك يعرِّض به؛ وينزل من مكانته، كالجواب على السؤال التالي: ماذا قال زيد؟ فنجيب: زيد قال كذا وكذا... أو كقولنا له: الرئيس أمرني في شأنك؛ والرئيس كتب أمره لإنصافك... وقال الشاعر؛ لمن سأل ماذا يفيد الجد؟:

الجِدُّ يُدني كُلَّ أَمْرٍ شاسعٍ والجِدُّ يفتح كل بابٍ مُغْلَقِ

5 . الإهانة:

هذا أسلوب يُقْصَدُ بِهِ السامعُ دون غيره غالباً ويريد المتكلم إخبار الناس

بصفاته؛ مع تأكيدها؛ كقولنا لمن سأل (هل السارق عمرو؟): نعم، السارق عمرو؛ (وهل الخائن حاضرٍ في المحكمة؟): نعم؛ الخائن حاضر. فتأكيد الجواب استدعى ذكر المسند إليه. وقد لا يكون هناك سؤال؛ وإنما إثبات حقيقة كما في قولنا: اللعين إبليس... الكذاب قصي. فإثبات حقيقة ما يستدعي من المتكلم أن يثبت المسند إليه؛ كما يستدعيه الحال في الأمر السابق.... لتقرير حكم ما، كالإهانة المقصودة هنا.

6-التعظيم:

ويستدل من سياق ذكر المسند إليه أنه يفيد التمجيد في مقامات كثيرة؛ كقولنا في صفات الله تعالى: الرحمن الرحيم، القاهر، الجبار يصون عباده... أو كقولنا في جواب من سأل عن سيف الدولة: سيف الدولة قائد تاريخي، فَذٌّ حكم دولة الحمدانيين في حلب. أو كسؤال أحدهم عن الأمير ونشره للأمن؛ والمعرفة؛ فنقول: أمير البلاد نشر المعارف وأمَّن المخاوف. وعليه قول الشاعر وكأنه يردُّ على سؤال سائل عن قومه: لماذا تراجعت منزلتهم؟:

إنـي منَ القوم الـذين همُ همُ إذا مـات مـنهم سـيِّدٌ قـامَ صـاحبُهْ

وقال مروان بن أبي حفصة في مدح معن بن زائدة:

بنـو مطـرٍ يـوم اللقـاءِ كـأنهم أسـودٌ لهـا فـي بطـن خَفَّـان أشـبُلُ

همُ يمنعون الجار حتّى كأنما لجـارهمُ بـين السِّـماكين منـزلُ

7-التعجب:

قد يكون الأمر غريباً حتى يدعو إلى الدهشة؛ كأنْ يملك أحد الناس قدرةً مدهشة فيقتل النمر، فنعجب ونسأل: هل قتل خالد النمر؟ فتأتي الإجابة: نَعم؛ خالد قتل النمر. وعليه قول الشاعر:

أنلهـو؛ وأيامنـا تـذهبُ؟!! ونلعـبُ؛ والـدهرُ لا يلعـبُ؟!!

8-تسجيل حكم على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار

ويجري هذا كثيراً حين يخيل للمتكلم أن السامع لا يقر بما يفعل ولن يُقِرَّ به، كأن يقول القاضي للشاهد: هل أقر زيد بأنه ارتكب الجريمة؟ فيقول: نعم؛ زيد أقر بذلك... ويذكر زيداً باعتباره مسنداً إليه في الحقيقة والفعل، فيثبت الحكم عليه؛ ويحيط بمشاعره كلها فلا يتأتى له إنكار ما ارتكبه. وهذا أحد الأغراض والأساليب التي تشكل في العربية أنموذجاً جمالياً راقياً، على سهولته وقربه ووضوح مستواه اللغوي والتركيبي.

9-بسط الكلام لطلب الإصغاء:

قد يعرض المتكلم الكلام على سبيل البسط للتشويق وجذب الأسماع إليه، كما في قوله تعالى في حكاية موسى: ﴿قال: هي عصاي، أتوكأ عليها﴾ (الكهف 18/20). وعليه قول البحتري:

هـو المـرء، أَبْـدَت لـه الحادثا تُ عزمـاً وشـيكاً ورأيـاً صـليبا

10-التبرك:

كأن يبدأ المتكلم باسم (مسند إليه) فيه التبرك، والالتماس؛ والتقدير؛ كقولنا: محمد (صلى الله عليه وسلم) خير الخلق، وقولنا: القرآن الكريم كتاب الله؛ وأحسن الحديث. فالدلالة المجازية تمثل مستوىً رفيعاً من الوظيفة اللغوية المختزنة لعناصر تاريخية ودينية واجتماعية وثقافية... ومن هنا يظهر الانزياح في التركيب الإسنادي وتبرز دلالته.

11-التلذذ:

فقد يذكر المسند إليه لشعور المتكلم بإحساس جميل في لفظه والتذاذ سماعه، كقولنا: الله ربي؛ الله حسبي. ونحس بهذا المعنى اللطيف بصيغ كثيرة يرددها عمرو بن كلثوم وهو يفتخر بقومه تغلب:

بأنَّا المطعمونَ إذا قَدَرْنا وأَنَّا المهلكون إذا ابْتُلينا

وأَنَّا المانعون لما أَرَدْنا وأنا النازلون بحيثُ شِيْنا

وأنا التاركون إذا سخطنا وأنا الآخذون إذ رَضينا

ونشعر أن التذاذ الشاعر بالذات الجماعية جعله لا يمل من تكرارها والإصرار عليها في أسلوب إخباري تقريري... وكذلك نجده في قول الشاعر:

أنا فارس أنا شاعر في كل ملحمة ونادي

ومثله قول الآخر:

فعبّاسٌ يصدُّ الخَطْب عنَّا وعباسٌ يُجِير مَنِ استجارا

فسبيل ذكر المسند إليه هنا يعتمد على جملة من الوظائف التي تستقى من السياق.

12-كون الخبر عام النِسْبة:

ذهب السكاكي إلى أن المسند إليه يذكر إذا جاء الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه (24) كقول الشاعر:

الله أَنجحُ ما طلبتَ به والبِرُّ خيرُ حقيبةِ الرجلِ

وكقول أبي ذؤيب الهذلي:

والنفسُ راغبةٌ إذا رغَّبتها وإذا تُردُّ إلى قليلٍ تقنعُ

فالمسند (الخبر) في (أنجح، خير، راغبة) يمكن أن يكون لأي مسند إليه آخر؛ لهذا ذكر المسند إليه لتحديده به، ولكي يحكم به دون غيره.

ولم يرتض القزويني رأي السكاكي، وقال: "وفيه نظر؛ لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر، وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره وإلا فيكون ذكره واجباً"(25).

وبهذا كله نرى أن أسلوب ذكر المسند إليه يبحث في طبيعة التركيب المستوي حرصاً على التماسك، ووضوح الطريق... ولكنه لا يتوقف عند حدود الدلالة الأولى لمستوى اللغة الظاهري؛ لأنها تنبئ للقارئ المتمهل بأنها لا تقف عند ذلك المستوى القريب. وهذا ما سعى البلاغيون إلى اكتشافه، ورأوا فيه دلالات بعيدة مرتبطة بالقرائن الدالة عليها. فكانوا مشغولين على الدوام بالسياق النّصي وبالقرائن التي تجعل الجملة مشبعة بالإيحاءات غير المباشرة... فكشفوا عن جمال اللغة؛ والمهارة في استبطان معطياتها. ومثل هذا نجده في ذكر المسند، إذ نرى أن البنية البلاغية للجملة تفيد من البنية المعيارية اللغوية ثم تتجاوزها إلى عناصر فنية ودلالية تتألف فيما بينها... لتتحول إلى قيمة جمالية رفيعة.

2-ذكر المسند:

لعل الأسباب التي وردت في ذكر المسند إليه هي ذاتها التي تكمن وراء ذكر المسند؛ فذكر المسند هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه؛ وإن زيدت بعض الأسباب الأخرى في المسند لا توجد في المسند إليه(26).

ويمكن أن نذكر بعض الأسباب السابقة ونضيف إليها ما يتعلق بذكر المسند لدواع بلاغية لا تكمن في المسند إليه. ومنها:

1-زيادة التقرير والوضوح:

فالمتكلم يسعى إلى إثبات الخبر (المسند) للمبتدأ (المسند إليه دون غيره، على وجه التقرير ونسبة الصفة إليه كقولنا: العلم خير من المال، وكقوله تعالى: ﴿هو الذي خلق ما في الأرض جميعاً﴾ (البقرة 29/2) فالمسند (الذي...) متصف بنسبته إلى المسند إليه (هو) على وجه تقرير خَلْق الأشياء في الأرض للإله الواحد القهار. وعليه قول الشاعر في المسند (ذهب -درر):

وللأقاحي قصورٌ كلها ذهبٌ   من حولها شُرُفاتٌ كلها دُرَرُ

2-ضَعف الثقة بالقرينة؛ أو بالسامع:

يتعلق ضعف الثقة بالسامع وقدرته على الفهم؛ أو بقصور القرينة ذاتها، مما يؤدي إلى اللبس في الكلام؛ مما يجبر المتكلم على إثبات المسند كقوله تعالى:

﴿كشجرةٍ طيبةٍ أَصْلُها ثابتٌ وفرعها في السماء﴾ (إبراهيم 24/14) فلو حذف المسند (ثابت؛ في السماء) لما تنبه السامع على دلالة المسند إليه (أصل؛ فرع) ومثله قوله تعالى ﴿الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قِصَاص﴾ (البقرة 194/2) قال الزمخشري: "أي هذا الشهر بذلك وهتكه بهتكه... وكل حرمة يجري فيها القصاص من هتك حرمة: أي حرمة كانت اقتص منه بأن تهتك له حرمة" (27). فضعف القرينة هو الذي جعل الله سبحانه يثبت المسند للمسند إليه لئلا يتجه المعنى اتجاهاً آخر. وعليه قولنا: مالي شريف؛ ورزقي ميسور. فلو حذفنا المسند (شريف، ميسور) لما دل المسند إليه على هذا المعنى... فضَعف القريْنة أَدَّت إلى ذكر المسند. وعليه قول الشاعر:

إنَّمـا الـدنيا متـاعٌ زائـل   فاقتصـد فيـه وخُـذْ منـه ودَعْ

فقد قصر المتاع (المسند) على المسند إليه (الدنيا) ليزيل أي معنى آخر عنها.

3-الرد على المخاطب:

يكون إثبات المسند نتيجة لسؤال مثار في ذهن المتخيّل، أو في سياق الجملة على لسان المخاطب أو السامع كقوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق...﴾ (البقرة 197/2) فقوله: (الحج أشهر..) كأنه جواب لسؤال سائل: متى الحج؟ فبين مواعيدها التي تختلف عن مواعيد العمرة فهي زمان الحج لا غيره، وبها يلتزم الحاج بما لا يلتزم في غيرها... وقد يكون السؤال مثبتاً فيأتي ذكر المسند إليه والمسند معاً كقوله تعالى: ﴿قال: من يحيي العظام وهي رميم؟ قل: يحييها الذي أنشأها أول مرة﴾ (يس 78/36-79) فالسؤال أثبت المسند للمسند إليه (وهي رميم) ثم جاء المسند في الإجابة فعلاً: (قل... يحييها... أنشأها...) وعليه قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه؟ قل: قتال فيه كبير؛ وصد عن سبيل الله... أكبر عند الله، والفتنة أكبر من القتل﴾ (البقرة 217/2) فقد أثبت المسند (أكبر) للمبتدأ (صد) و (الفتنة)... نتيجة لسؤال من سأل من الكفار أو من المسلمين عن القتال في الشهر الحرام. وعليه قول الشاعر:

تسائلني ما الحبُّ؟ قلْتُ: عواطفٌ   مُنَوَّعـةُ الأجنـاسِ موطنهـا القلـبُ

4-إفادة المسند للتجدد في الحدث:

لعل من خصائص المسند في بنيته التركيبية أنه يأتي فعلاً، أو ظرفاً، أو

جاراً ومجروراً، فضلاً عن كونه اسماً... وقد يفيد التجدد في الزمن، وربما يفيد ثباته مطلقاً في حالة دلالة القرينة في الفعل عليه. ويتجدد الحدث سواء كان الفعل ماضياً أم مضارعاً؛ كقوله تعالى: ﴿يخادعون الله وهو خادعهم﴾ (النساء 142/4) فالفعل (يخادعون) يفيد التجدد مرة بعد مرة، وعليه قوله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ (آل عمران 110/3) كأنه "قيل وجدتم خير أمة؛ وقيل كنتم في علم الله خير أمة"(28).

أما المسند في قوله: "وهو خادعهم" فهو يفيد الثبوت مطلقاً؛ وكذا عرضنا له في حديثنا عن الجملة الإسمية (29)، فلا يقيد بزمان، وعليه قولنا: العلم مفيد؛ أو خالد في الصف، ومحمود فوق المنصة.

5-إفادة المسند لزمن مخصوص:

قد يفيد المسند اتصاف الحدث بزمن مخصُوص سواء اسماً أم فعلاً؛ أم قيد بأداة أو فضلة تفيد تخصيصه بهذا الزمن... كأن نقول: ذهب عمرو، وزيد نجح؛ وسيأتي خالد؛ والآن أتى عمراً، وغداً ظهور النتائج الانتخابية؛ وفي الصباح نبدأ التدريس؛ وخالد ضارب عمراً. وعليه قول الشاعر:

كأَنَّ شعاعَ الشمس في كلِّ غُدْوةٍ — على ورق الأَشْجارِ أَوَّلُ طالعِ

وكذلك قول الآخر:

انظر إلى حُسْن تكوين السماءِ وقد — لاحت كواكبُها والليل دَيْجورُ

وقال آخر:

وأَشرقَ عن بِشْرٍ هو النور في الضُّحى — وصافَى بأَخلاقٍ هي الطَلُّ في الصبحِ

هكذا اتضح لنا أن ذكر المسند لا يختلف في طبيعة تركيبه السياقي عن المسند إليه وكلاهما يومئ إلى الموضع الذي وجد فيه على أنه استجابة فطرية لما يعتلج في نفس المتكلم. وقد دلت الشواهد كلها على أنها وجود شامل يتكون؛ ثم يرسل ليؤثر ويوحي... وتصبح العناصر الفنية متآلفة مع المسند المذكور أو المسند إليه في تكثيف الدلالة التي تشي بها القرينة. فالمجال الدلالي لم ينحصر بهما؛ وإن كانا الركنين الثابتين في الجملة. وبمعنى آخر؛ إذا كانت عملية الانزياح اللغوي لم تنل من وجودهما في التركيب فإن التحول في المعنى كان انزياحاً أكبر وقد فطن البلاغيّون لهذه الجمالية التي أكسبت تركيب الجملة بهاء وروعة. فكان وجودهما يحث المتلقي على تأملهما وتحليل العلاقات التي يجسدانها في هذا الوجود مع العناصر الفنية الأخرى ولاسيما ما عرف عند

البلاغيين بالقرائن... وتغدو مسؤولية التأويل ذات أبعاد أصيلة، لا تنصاع لكل إنسان وتتأبى على إفهام كثير من الناس... وكان عبد القاهر الجرجاني قد أدرك قبل غيره أن صناعة الكلمة ليس بالأمر الهين؛ فهي تصنع وفي الوقت نفسه تخترق الشعور الذاتي والفكري لتنمو في داخلهما وتطرح رؤى أصحابهما... والكلمة في حال الذكر والحذف- قبل كل شيء سياق مذكور أو مقدر يتعاظم في الجملة ليعبر عن منهج ورؤية... هي رؤية أصحابه، في عصرهم وثقافتهم؛ وإن أتاح لنا في النهاية درساً لغوياً وبلاغياً... ويظل عبد القاهر الجرجاني متفرداً بين البلاغيين فهو لا يغلق الباب دوننا بل يفتحه على مصراعيه؛ لنقرأ جيداً المستوى الدلالي المكثف في التركيب... فالحذف لا يستوي مع الذكر، والتساوي بين المسند والمسند إليه إنما هو وهم مُخْتلق؛ فالتقديم في أحدهما أو التأخير ما يكون إلا لأمر بلاغي ما في إطار التأليف والنظم، ومن ثم في إطار التصوير والإبانة عن الغرض والوظيفة.

وتبقى الحقيقة الثابتة والناصعة للعناصر الفنية في أي جملة تستند إلى مسند أو مسند إليه مذكور أو محذوف،... هي أنها مرتبطة بمقاصدها وغاياتها.. وهذا ما أبرزه حازم القرطاجني حين تحدث عن أوصاف الكلام وكيفياته... ومن ثم كل نصّ مشدود إليها بحبل متين؛ لا يخرج منه شعر أو نثر(30).

وسوف ندرك ذلك ونحن نتحدث عن مقاصد حذف المسند إليه والمسند أو تقديم المسند على المسند إليه في التعريف والتنكير من بعدُ.

ب- أسلوب الحذف وجمالياته:

لعل كثيراً من بلاغيي اليوم يعاودهم الحنين إلى الأصل، ويتحدثون عن نزوع المشابهة بين البلاغة الجديدة والبلاغة القديمة؛ ويقيمون حالة من التوازن والتقابل، ومن ثم وجوه الاختلاف.. بينما هناك آخرون تملكتهم نزعة الثورة على الماضي فانتهت ثائرتهم المغاضبة إلى الحكم على بلاغة الأجداد بالتخلف... فنزعوا كل صلة لهم بها وتعلقوا بالبلاغة الجديدة القادمة من الغرب...

وأياً كان أمر هؤلاء أو أولئك فإن رؤيتهم البلاغية نزعت إلى التقليد وقد تمكنت منهم فكرة إزاحة الآخر وعدم الانفتاح عليه... فكل منهم أسقط الآخر أو حذفه من ذهنه، ومن موقع البلاغة، دون قرينْة بعكس أسلوب الحذف تماماً.

فالحذف -لغة-: الإسقاط وطرح الشيء وقطعه؛ حذف الشيء يحذفه حَذْفاً: قطعه من طرفه؛ وخفّف منه(31).

والحذف في الاصطلاح: **إسقاط بعض الكلام أو كله لقرينة لفظية أو معنوية تدل عليه.** هذا ما اتفق عليه أصحاب علم المعاني، أما تعريفه عند أهل البديع فهو حذف المتكلم من كلامه حرفاً من حروف الهجاء، أو جميع حروفه المهملة بشرط عدم التكلف... ولهذا صار لديهم لوناً من ألوان البديع... (32) فأسلوب الحذف يستند إلى الوظيفة اللغوية للسياق.

وعقد عبد القاهر باباً لحذف المبتدأ والمفعُول به؛ ولم يعقد مثيله للذكر؛ وقال فيه: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر. فإنك ترى به تَرْكَ الذكر، أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة؛ أَزيدَ للإفادة؛ وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم يُبِنْ.

وهذه جملة قد تنكرها حتى تَخْبُرَ، وتدفعها حتى تنظر؛ وأنا أكتب لك بديئاً أمثلة مما عَرَض فيه الحذف، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه" (33).

وأنا أنبهك على أن القدماء اختلفوا في شأن الحذف: هل هو مجاز؟ وإن كانوا قد آثروا ما قاله الجرجاني... فيقول الزركشي: "إنْ أُريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه فالمحذوف ليس كذلك لعدم استعماله، وإنْ أريد بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره –وهو المجاز العقلي– فالحذف كذلك"(34).

ومهما يكن فالحذف خلاف الأصل ويقع في المسند إليه والمسند والفضلة لمعان بلاغية لطيفة تدل عليها القرائن؛ على ألا يكون الحذف تعمية وإلغازاً... ومن جمالية الحذف أنه متى ظهر المحذوف زال البهاء من الكلام واندثرت بهجته؛ وصار إلى ما يشبه الغث... والقرينة شرط في صحة الحذف لأنه مُقترن بها أي غرض من أغراض أسلوب الحذف في المسند إليه والمسند والفضلة. "واعلم أن العرب يحذفون الشيء، وفي كلامهم ماهو أثقل منه، ويستثقلون الشيء وفي كلامهم ماهو أثقل منه مما يتكلمون به. فعلوا هذا لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون... فحذفوا بعضاً، وأَقرُّوا بعضاً على ضرب من التعادل، ولم يجيئوا به على التمام لئلا يكثر ما يستثقلون..."(35).

فجمالية أسلوب الحذف تراعي خفة الألفاظ على اللسان والتئام بعضها مع بعض خشية التنافر في الموقع، وللمحافظة على توازن العبارة ودقة إيحاء وقعها...

والجدير بالملاحظة أن ما حقه الذكر يستقبح حذفه، فانتظام أجزاء الكلام وجودة سبكه مما تقوم له صورة جمالية في النفس لا غنى عنها... ولكل مقام مقال، ولكل صناعة شكل... ولهذا يصبح أسلوب الحذف وجهاً من وجوه الإيجاز

والبيان، وكذلك أسلوب الذكر... فكل منهما يطلب في مواضع لا يطلب فيها الآخر... فيستقيم للمتكلم من بهاء العبارة ما يوحي بما في نفسه ويبلغه للمخاطب.

فالمعول عليه في بيان كشف جمال أسلوب الحذف إنما هو العقل الفطن والذوق المرهف وإدراك ما ينطوي عليه من أسرار بلاغية.

وكأني بالبلاغيين العرب حين يتحدثون عن هذا الأسلوب وغيره من أساليب البلاغة العربية إنما يناقشون بوعي كامل أسس الخطاب البلاغي ومكوناته، والاستعمالات التي ينبغي أن يتصف بها في أشكالها الحقيقية والمجازية.... وما يؤخذ على آلية تلك المناقشة أنها ظلت مقيدة بالنظرة الجزئية، ولم تصل إلى الشمول والإحاطة في إيجاد نظرة بلاغية كاملة... ويمكن أن نعزو هذا كله إلى طبيعة التصور البلاغي والنقدي واللغوي لديهم، وإلى طبيعة الواقع الحضاري والثقافي الذي عاشوا فيه...

ولهذا كله نجد أنهم توسعوا في بعض القضايا البلاغية الجزئية التي لم تصل إلى حَدّ وضع نظرية متكاملة إذا استثنينا منهم عبد القاهر الجرجاني الذي سعى حثيثاً إلى نظرية في (النظم) وحازم القرطاجني الذي جهد بإبراز نظرية (التناسب).

وأياً كان الأمر فالبلاغيون العرب أمعنوا النظر في مفهوم التغيير التركيبي المعياري؛ واتجهوا فيه اتجاهاً جمالياً حين اهتموا بالعلاقات الإسنادية المتبادلة... ويعد أسلوب الحذف والذكر أو التقديم والتأخير أو التعريف والتنكير... أو أي أسلوب آخر متعلق بأحوال الإسناد منطوياً على سمات جمالية في التركيب اللغوي، في الوقت الذي يدل على استيعاب البلاغيين العرب لهذه الجمالية وخصائصها. فأسلوب (الحذف) مثلاً قدَّم لهم معطيات إيحائية كثيرة في حذف المسند إليه أو المسند... فكشفوا عن نظرات نقدية وبلاغية رائعة فيهما كما سنراه.

1-حذف المسند إليه:

قلنا إن قضية ذكر المسند إليه أو المسند خلقت من اللغة الجمالية جملة من العواطف والأفكار؛ وأبرزت نمطاً من جمالية التعبير تغاير تماماً ما توحي به مسألة الحذف وبمعنى آخر؛ إذا كان الأصل ذكره فإن عبد القاهر الجرجاني يرى في حذف أحدهما أو كليهما إثارة جمالية بديعة لا تكمن في الذكر؛ وذلك لأمور بلاغية كثيرة؛ تطورت على يد البلاغيين بعده (36) ومنها في حذف المسند إليه:

1-الاحتراز من العبث والاختصار:

فقد أوضح الجرجاني أن أسلوب الحذف في الجملة وفي الشعر يولد عواطف مدهشة ويتيح الحرية للفكر في الانطلاق لتركيب الصورة البديعة... ولعل أول ما لاحظه أنه ينقذ الجملة من الإسفاف والركاكة والضعف؛ حين يختصر فيها أولاً ويرفعها من العبثية اللفظية التي تذهب بهاء الأسلوب ثانياً.

ويمكن أن نقسم الغرض من هذا الأسلوب إلى قسمين:

أ-: ما يدل عليه الإعراب:

فالمتكلم قد يُضْمر الفاعل، أو الفعل، أو المبتدأ للعلم به، ولدلالة الإعراب عليه كقولنا: أهلاً وسهلاً؛ فالنصب دل على أن المحذوف يقدر بنحو: جئت أهلاً، ووطئت سهلاً؛ وكقول ذي الرُّمَّة:

ديـارَ ميَّـةَ؛ إذْ مـيٌّ تسـاعفنا ولا يـرى مثلهـا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ

وقد أنشده بنصب (ديار) فأضمر المسند والمسند إليه، كأنه قال: اذكر ديار مية. وهذا كله يقال في حذف الفاعل (المسند إليه) للعلم به وشهرته في الحذف سواء ناب عنه نائب فاعل أم لم ينب كقوله تعالى: ﴿وخُلق الإنسان ضعيفاً﴾ (النساء 28/4) فالأصل: وخلق الله الإنسانَ ضعيفاً(37). وقد التزم حذف المسند إليه في أسلوب المدح والذم حتى اشتهر بذلك ولم يعد فيه ما يثير؛ لالتزامه بقاعدة ثابتة؛ كقولنا: نعم فتاةً هندُ؛ فحذف المسند إليه (الفاعل) مع الفعل: نِعْم، و(المبتدأ) مع الخبر (هند) وعليه قول الشاعر:

تقـول عِرْسـي وهـي لـي عَـوْمَرَهْ: بـئس امـرأً؛ وإننـي بـئس المَـرَهْ

(عرسي: زوجي. لي: معي: عومرة: صاخبة غاضبة). وقد حذف المسند إليه (الفاعل) في (بئس امرأً).

وكذلك ما جاء منه في أسلوب التعجب، فيحذف المسند إليه؛ كقول المتنبي:

ما أبعدَ العيبَ والنقصانَ عن شرفي أنـا الثريـا وذانِ الشـيبُ والهـرمُ

وقد يحذف المسند إليه حين لا يتعلَّق بذكره فائدة؛ لدلالة السياق عليه بقوة كوجوب رد التحية لكل من يحيي في قوله تعالى: ﴿وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾ (النساء 86/4). واحترازاً من العبث في التفسير؛ نقول: إن الإعجاز الذي تتضمنه الآية يستند إلى النسق في التعبير لا إلى الحذف...

وأياً كان هذا القسم فيما يحمله من الاختصار والاحتراز من العبث في تركيب الجملة؛ فإنه يبقى في إثارته الجمالية دون ما يحمله القسم الثاني (ما لا

يدل عليه الإعراب).

ب-ما لا يدل عليه الإعراب:

قد تفرض الكلمات سلطانها على القارئ بما تثيره من دلالات ومشاعر؛ وتتصاعد هذه المؤثرات في صميم السياق؛ ثم تدفعه صعداً فتتجمع في خياله إذا حملت إيحاءً أخاذاً؛ فيلتذ بعواطف جمالية لا حدود لها، ثم يجسد الجمال بأسلوب الكلمات المنسق الذي ارتفع عن العبث؛ على اختصاره وشدة إيجازه... فالحذف بهذا الفهم يؤدي وظيفة جمالية قبل أن يؤدي وظيفة عاطفية وفكرية... ويفهم المحذوف (المسند إليه) من القرائن الموحية به، والمكثفة لأبعاده المتعددة.

ونبدأ من حيث بدأ عبد القاهر الجرجاني في هذا المقام؛ حين أوضح لنا أن حذف المبتدأ يطرد في (القطع والاستئناف). وإذا استعمل العرب الكلام على هذه الوجه من البناء "أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ"(38) وتكون القرينة لفظية أو معنوية سابقة على الخبر الذي حذف المبتدأ فيه. ثم عرض جملة من الشواهد الشعرية منها قول عمر بن أبي ربيعة:

هل تعرفُ اليومَ رسمَ الدارِ والطَّلَلا كما عرفْتَ بجَفْنِ الصَّيْقلِ الخِلَلا

دارٌ لمروةَ إذ أهلي وأهلهم بالكانِسيَّة نَرعى اللهو والغزلا

كأنه قال: تلك دار لمروة... فحذف المسند إليه (تلك) لدلالة ما تقدم عليه في البيت الأول، وهي دلالة لفظية وليست إعرابية... وكذلك عليه قول عمرو ابن معد يكرب:

وعلمْتُ أنّي يومَ ذا ك منازلٌ كَعْباً ونَهْدا

قومٌ إذا لبسوا الحديد تنمَّروا حَلقاً وقِدَّا

أي: هم قوم... فالقرينة شرط في صحة الحذف، لأن الغرض البلاغي من الحذف يتعلق بها، ولكنها كلما كانت مكثفة كانت أبعد في الجمال شريطة ألا تصبح رمزاً وغموضاً وتعمية وإلغازاً كما يجري في كثير من التجارب الإبداعية اليوم.

ولهذا حرص العرب على الجمال المؤلف للوضوح والدقة والإيجاز والتلاؤم... في وقت واحد وألا يخل الحذف بالمقصود بل أن يقويه ويثير العاطفة عليه والخيال كما في قول أبي البُرْج (القاسم بن حنبل المري) وقد أتى بجملة من الصور الاجتماعية السائدة بين ظهراني القوم في عصره وقبله، فقد كان بعض

الناس يزعم أن دماء الملوك والسادة يشفي من داء الكَلَب؛ وعبر عن هذه الصورة في معرض مدحه فقال:

هم حَلُّوا من الشرف المُعَلَّى ومن حَسَب العشيرةِ حيث شاؤوا

بُناة مكارم، وأُساةُ كَلْمٍ دماؤهمُ منَ الكَلَب الشفاءُ

أراد: هم بناة مكارم، وهم أساة كلهم؛ فحذف المسند إليه وهو المبتدأ.

ويكثر حذف المسند إليه في عدد من أساليب الجملة ويدل عليه السياق كالشرط والاستفهام وبعد القول(39) كقوله تعالى: ﴿وما أدراك ماهيه؟ نار حامية﴾ (القارعة 10/101-11).

أي هي نار حامية، ومن أمثلة الشرط قوله تعالى: "من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها" (فصلت 46/41) فالجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط المقترنة بالفاء يحذف المسند إليه فيها... كما هو عليه في الآية، والتقدير: فعمله لنفسه وإساءتها عليها.

ويكثر حذف المسند إليه بعد القول، كقوله تعالى: ﴿وقالوا: أساطير الأولين اكتتبها فهي تُمْلَى عليه بكرةً وأصيلا﴾ (الفرقان 5/25). فالكفار بَهتوا رسول الله بنسبة ماهو بريء منه، ووصموا القرآن الكريم بأنه أساطير الأولين، فيصبح التقدير للمسند إليه المحذوف: القرآن أساطير الأولين.

وقد علَّق عبد القاهر الجرجاني على الشواهد التي أتى بها لهذا الجانب البلاغي قائلاً: "فتأمل الآن هذه الأبيات كلها، واستقرِها واحداً واحداً وانظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والظَّرْف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها؛ ثم فَلَيْتَ النفس عما تجد، وألطفت النظر فيما تحس به، ثم تكلَّف أن تردَّ ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقِعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلتُ كما قلتُ، وأنْ ربَّ حذف هو قلادة الجِيْد، وقاعدة التجويد، وإن أردت ماهو أصدق في ذلك شهادة وأدل دلالة فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريماً له قد ألح عليه:

عرضْتُ على زيدٍ ليأخذَ بعضَ ما يحاولُ قبلَ اعتراض الشواغلِ

فدبَّ دبيبَ البغل يألَمُ ظهرُهُ وقال: تعلَّم، إنني غَيْرُ فاعلِ

تثاءَبَ حتى قلتُ: داسعُ نفْسِهِ وأخرج أنياباً له كالمعاولِ

الأصل: حتى قلت: هو داسع نفسه؛ أي حسبته من شدة التثاؤب ومما به

من الجهد؛ يقذف نفسه من جوفه، ويخرجها من صدره، كما يدسع البعير جِرَّته. ثم إنك ترى نَصْبَة الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ، وتباعده عن وهمك، وتجتهد أن لا يدور في خلدك، ولا يعرض لخاطرك، وتراك كأنك تتوقاه توقي الشيء تكره مكانه، والثقيلِ تخشى هجومه"(40).

فالجرجاني نظر إلى ترك مالا ضرورة له للاحتراز من البعث نظرة جمالية بديعة؛ وأبان عن عقل بلاغي فذّ؛ فهو يرمي إلى رونق الكلام وبهائه، فلو ظهر المحذوف لديه (المبتدأ –المسند إليه) في قول الشاعر (داسع نفسه) وفي كل ما مرَّ من الشواهد لزالت بهجة الحسن التي جاء بها الحذف.

ولهذا كله فلا يجوز أن يظهر المسند إليه إذا دلت القرائن عليه وإلا فسد المعنى؛ وانتقص جمال الأسلوب؛ وما يتركه في النفس من إثارة؛ ومن الإعجاز البديع في هذا الشأن حذف المسند إليه في قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وجهها وقالت: عجوز عقيم﴾ (الذاريات 29/51) أي: أنا عجوز عقيم.. فلو تركنا الجمال في التعبير عن حالتها النفسية حين لطمت وجهها بأصابعها، وصاحت: عجوز... لما تركنا الجمالية الفريدة في حذف المسند إليه، لما يدل هذا على الانفعال بالموقف وسرعة التعبير عنه، حينما حذف (المبتدأ). وكذلك يتسامى الإمتاع الفني، والمعنى الطريف لحذف المسند إليه في قوله تعالى: ﴿ثم كان علقة فخلق فسوى﴾ (القيامة 38/75). لنلحظ هذا العدول المعجز في الخَلْق؛ كيف كان الإنسان في مرحلة من مراحل خلقه علقةً ثم سواه الله بعد أطوارٍ بأحسن صورة... وهل يستقيم في عقل إنسان أبدع من هذا الكلام، ولاسيما حين حذف المسند إليه لوضوحه لكل ذي عينين، أي الله خلق الإنسان ثم سواه...؟ وأين هذا التركيب الذي صغناه من قوله تعالى؟. ولذلك "روي أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا قرأها قال: سبحانك؛ بلى"(41).

وعليه نقيس حذف المبتدأ (المسند إليه) في قولنا: يمنع من يشاء، ويعطي من يشاء؛ أي الله –سبحانه وتعالى. ومن جمالية حذف المسند إليه (الفاعل) ما وقع في قول الشاعر للاحتراز من العبث؛ فضلاً عن العلم به، وهو الله سبحانه:

أما والذي أبكى وأَضْحكَ والذي … أماتَ وأحيا والذي أَمْرُه الأَمْرُ

وقول الآخر بعد سؤال صاحبتِه له؛ وقد حذف المبتدأ.

تسائلني ماالحبُّ؟ قلت: عواطفٌ … مُنَوَّعةُ الأَجناسِ موطنها القَلْبُ

لنلحظ في هذا البيت جمالية حذف المسند إليه (هو عواطف...) ومن ثم

لنلحظ جمالية ذكر المسند إليه (موطنها القلب) فكل لا يقوم مقام الآخر ولكل إثارته في الذكر والحذف.

2-عدم إعلان الغرض لغير المخاطب:

قد يسعى المتكلم إلى إخفاء الأمر عن الناس، ويحرص ألا يعرفه غير المخاطب لعلمه به مسبقاً عدا الناس، كقولنا: أقبل؛ تريد علياً أو أي شخص يعرفه المتكلم والمخاطب فقط؛ وعليه قول الشاعر:

بِرَدٍّ حَشايَ إنِ استطعت بلفظةٍ ... فلقد تضر إذا تشاءُ وتنفعُ

3-تيسير الإنكار إن مست الحاجة إليه:

هذا أسلوب بلاغي طريف يتيح للمتكلم أن ينكر كل ما قاله سواء كان مدحاً أم قدحاً. وغالباً يكون المسند إليه قد سبق ذكره، ولكن تشيح عن إعادة ذكره ليتأتى لك أن تقول ما تشاء. وقد عرض له عبد القاهر حين قال: "ومما اعتيد فيه أن يجيء خبراً قد بني على مبتدأ محذوف قولهم بعد أن يذكروا الرجل: فتىً من صفته كذا" وضرب عدداً من الأمثلة؛ كقول أبي حُزابة الوليد ابن حنيفة في رثاء عبد الله بن ناشرة:

ألا لا فتىً بعد ابنِ ناشرةِ الفتى ... ولا عُرْفَ إلا قد تولَّى وأَدْبرا

فتىً حنظليٌّ ما تزال ركابُهُ ... تجودُ بمعروفٍ وتُنْكِرُ مُنكَرا

أراد: هو فتى حنظلي؛ ومثله قول جميل بثينة في صاحبته المشار إليها بمبتدأ سابق (وهي حزينة) ثم حذف المسند إليه (الفاعل) في (تقول وتشكو) و (المبتدأ) في (غراء، مبسام؛ محطوطة المتنين، مُضمَرة الحشا، ريا الروادف؛ فلم يصرح بالمسند إليه ليتخلص من الحرج:

إني عشيَّةَ رحتُ وهيَ حزينةٌ؛ ... تشكو إليّ صبابةً؛ لصبورُ

وتقول: بِتْ عندي؛ فديتك ليلةً ... أشكو إليك؛ فإن ذاك يسيرُ

غراءُ، مبسامٌ، كأنَّ حديثها ... درٌّ تحدَّر نظمُه منثورُ

محطوطةُ المتنين، مُضْمرةُ الحَشا ... رَيَّا الروادفِ؛ خَلْقُها ممكورُ

وقد يكون المسند إليه محذوفاً للعلم به من قبل الناس، والسياق يدل عليه؛ ثم يأتي الخبر من جديد بلا مسند إليه؛ كما في قول الأقيشر الأسدي في ابن عم له

موسرٍ، سأله فمنعه فشكاه إلى الناس فلطمه؛ فأنشأ يقول:

سريعٌ إلى ابن العم يلطِمُ وجهَهُ   وليس إلى داعي النَّدى بسريعِ

حريصٌ على الدنيا، مُضيع لدِيْنِهِ   وليس لما في بيتِه بمُضيعِ

فالمسند إليه (المبتدأ) حذف في (سريع.. وليس إلى... حريص... مضيع... وليس لما...). فالشاعر مصر على عدم ذكر المسند إليه ليتيسر له إنكار ما قاله إذا دعاه داع له.

وعلى هذا الأسلوب يمكن أن نقول في صفة رجل سيئ ذكرنا اسمه: خائن، غدار، لئيم، خسيس، محتال، غدار... أي هو خائن... فنحن قصدنا عدم ذكر اسمه، إن لم يسبق التصريح به... ثم سردنا ما نعرفه عنه، وما أردنا أن نقوله فيه من آيات التوبيخ والذم ليتسنى لنا إنكار كل ما قلناه إذا دعت الحاجة إلى الإنكار، فإنكاره يجنبنا شراً مستطيراً.

4-الخوف من فوات فرصة سانحة:

فالمتكلم إذا أراد تنبيه المخاطب على أمر ما ويخشى إن أطال الجملة أن يفوته الغرض منه؛ كأن ننبه الصياد على الطريدة، فنقول: غزال؛ غزال. أو أن ننبه الشرطي أو غيره على لص يسرق: لص؛ لص... أو نثير الناس على حدث خطير فننبه عليه وقد حذفنا المسند إليه، نحو: غريقٌ؛ غريق... أو: حريق، حريق.

أي هذا غزال، وهذا هو اللص، وهذا غريق، وهذا حريق...

5-تعجيل المسرة أو المساءة:

إن الإفراط في المحبة أو الكراهية قد تجعل المتكلم يسرع إلى ذكر الخبر، (المسند) دون المسند إليه؛ كأن نعجل المسرة فنقول: حبيب والله؛ كريم ورب الكعبة... أو نعجل المساءة: كذاب محتال؛ وغدار لئيم لا يحفظ وداً ولا معروفاً... وهذا الضرب من حذف المسند إليه ليس بالضرورةِ أن يذكر المسند إليه من قبل، وربما لا يعرفه إلا المتكلم. وعليه قول شاعر أشبه شطره الأول قول الأقيشر السابق:

حريص على الدنيا مضيع لدينه   شديدُ السكر من غير المدام

6-الخوف منه أو عليه:

يخفي المتكلم في هذا الغرض من الحذف المسند إليه الحقيقي؛ وإن قام

مقامه آخر؛ لغرض بلاغي لطيف كإخفاء الفاعل الحقيقي خوفاً منه أو خوفاً عليه، نحو: ضُرب عمروٌ؛ فالخوف من المسند إليه الحقيقي (زيد) الذي قام بفعل الضرب؛ أو الخوف عليه جعل المتكلم يخفي ذكر اسمه، ولا يصرح به.

7–صون المسند إليه عن اللسان تعظيماً أو تحقيراً:

قد تكون منزلة المسند إليه عظيمة، أو أن المتكلم أراد مدحه دون أن يصرح باسمه صوناً له عن لسانه وتعظيماً في الإخبار عن صفاته؛ كما هو في مدح الفرزدق للإمام زين العابدين (رضي الله عنه)؛ من أول القصيدة إلى آخرها؛ ومما ورد في هذا المجال قوله:

سهلُ الخليقة لا تُخْشَى بوادرُهُ يَزِيْنُه اثنان: حُسْنُ الخَلْقِ والشيمُ

حمالُ أثقالِ أقوامٍ إذا افتُدحوا حلْوُ الشمائلِ، تحلو عنده نَعَمُ

أراد: هو سهل الخليقة، هو حمال أثقال، هو حلو الشمائل... ثم يتابع حذف المسند إليه مع الفعل المبني للمجهول؛ إمعاناً منه في إعظامه فيقول:

يُغْضِي حياءً ويُغْضَى من مهابته فما يُكلَّمُ إلا حين يبتسمُ

يُنمَى إلى ذروة الدين التي قصُرَتْ عنها الأكفُّ وعن إدراكها القَدَمُ

فحذف المسند إليه يؤدي بالمتكلم إلى زيادة في تأكيد الصفات وبيانها بما يستحقه ممدوحه، ويتيح له الحرية في التصرف اللغوي كي ينساق وراء الجمل المؤثرة في النفس، فضلاً عن صون المسند إليه من أن يجري على لسانه لعظمته وشرفه؛ كقول الشاعر:

لَسِنٌ إذا صَعَدَ المنابر أو نَضا قلماً شأى الخُطباءَ والكتَّابا

أي: هو لسن...

وقد يتعاظم صون المسند إليه عن اللسان إذا كان الخطاب موجهاً للذات الإلهية فالمتكلم يُريد تمجيده بتطهير لسانه عن ذكره؛ كقولنا: مقرر الشرائع؛ موضع الدلائل؛ أي تريد: الله مقرر لها... أو كأن يكون الكلام عن الرسول الكريم، نحو: هادم دعائم الشرك، مُحطم الأصنام... أي: محمد هادم دعائم الشرك.

وقد يكون الأمر معكوساً؛ فالمتكلم يصون لسانه عن ذكر المسند إليه تطهيراً للسانه عن ذكره؛ وإمعاناً من المتكلم في تحقيره وتصغير شأنه... وما زال هذا جارياً على الألسنة في الحذف، وكذلك في الذكر... فمن الحذف قولنا: مطرودٌ

من رحمة الله دائماً؛ تريد: إبليس اللعين؛ ونقول: قتلَةٌ للأنبياء، ماصّونَ للدماء؛ وتَعني: الصهاينة اليهود... ونحو: لا تخاطب اللئيمَ السفيه... ولا تجالس النذلَ الكسولَ... وهذا الأسلوب كثير في الخطاب الإلهي للمشركين والكفار، ومنه قوله تعالى: "فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً، أو كذَّبَ بآياته" (الأعراف 37/7) وقوله تعالى: ﴿مثل الذين كفروا كمثل الذي يَنْعِق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً، صمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فهم لا يعقلون﴾ (البقرة 171/2) أي (هم صمٌّ...) رفع على الذم؛ لأنهم في تقليدهم لآبائهم كمثل البهائم لا تسمع إلا ظاهر الصوت.

8-كون المسند إليه معيناً معلوماً:

قد يكون المسند إليه معيناً معلوماً على الحقيقة الواضحة للمتكلم وللمخاطب أو لأحدهما؛ كقولنا: عالم الغيب؛ غافر الذنب، قابل التوب أي الله. أو كقولنا في النبي الكريم: مُبَلِّغٌ للرسالة، حافظٌ للأمانة... وقد تساعد القرينة على فهم المسند إليه المعلوم؛ بشكل قوي؛ كقول الشاعر:

وإني رأيتُ البخلَ يُزْري بأهلِه فأكرمْتُ نَفسي أَنْ يقالَ: بخيلُ

فالسياق يبرز أن الشاعر هو المسند إليه المحذوف، أي: أنا بخيل. فالعلم به أدى إلى حذفه.

وقد يكون المسند إليه مُعَيّنا معلوماً ادعاءً كما نراه في قول النابغة الذبياني في مدح الغساسنة؛ فقد زعم أنهم إخوان له؛ فضلاً عن كونهم ملوكاً يجلونه ويعطونه ما يرغب فيه؛ فهو قريب من نفوسهم:

ملوكٌ وإخوانٌ إذا ما مَدحتهم أُحَكَّمُ في أَموالهم وأُقَرَّبُ

أي الغساسنة ملوك وإخوان... وكذا قال الأعشى في مدح قيس بن معد يكرب:

الواهبُ المائةَ الهِجانَ وعَبْدَها عوذاً تزَجِّي خَلفَها أطفالها

أي قيس الواهبُ... فالعلم به ادعاء جعله يحذف المسند إليه.

9-اختبار تنبه السامع له، عند القرينة:

قد يلجأ المتكلم إلى أسلوب إخفاء القرينة؛ ويعمد إليه لهدف ذاتي؛ إمعاناً منه في تنبيه السامع على غرضه أو معرفة مقدار تنبهه.

والقرينة هنا قد تصبح لغزاً، إن لم يكن الإنسان فطناً عليها... كما في قولنا: نوره مستفاد من نور الشمس؛ أي القمر... أو: هو واسطة عقد الكواكب؛ أي

القمر أيضاً... فهنا لا يوجد حذف في الجملة، لكن اللفظ مبهم... وتوضحه القرينة أما حين يوجد الحذف فإن الأمر يغدو أكثر صعوبة كقولنا: منضجة للزرع مصلحة للهواء؛.. والتقدير: الشمس.

ولا بأس أن نوضح هذا الغرض بأن نقول: هناك شخصان تجمعك بهما صداقة وطيدة، أحدهما أقدم من الآخر فيها، فتقول للثاني منهما: جدير بالاحترام، وتعني الأول... ولكنك تركت له التخمين اختباراً لمقدار تنبهه... فالجدير بالاحترام ذلك الصديق الذي مضى عهد طويل على صداقته وبقي مثالاً للوفاء والمحبة ونكران الذات أمامك. وعليه قول الشاعر في وصف رجل:

إنْ حَلَّ في رُوْمٍ ففيها قيصرٌ   أو حـلَّ فـي عُـرْبٍ ففيها تُبَّـعُ

أي المسند إليه المحذوف ظالم متكبر، مستبد....

10–ضيق المقام عن إطالة الكلام:

ويتجه المتكلم إلى هذا الغرض بسبب التضجر أو التوجع أو شيء آخر... ولهذا يحذف المسند إليه كقول الشاعر:

قال لي: كيفَ أَنْتَ؟ قلْتُ: عليلُ   سـهرٌ دائـمٌ وحُـزْنٌ طويـلُ

لم يقل: أنا عليل؛ لضيق صدر البيت عن الإطالة؛ وبسبب ما يعانيه من تباريح الهوى... ومثله قول الشاعر:

أحجَّاجُ! لا يفلُلْ سلاحك إنَّما الـ   ـمنايا بكـفِّ الله حيـثُ تراهـا

فالشاعر يضيق مقاماً بالحجاج؛ مثلما ضاق مقام الشطر الثاني بذكر المسند إليه في كلمة (تراها) فحذفه.

11–اتباع الاستعمال الوارد على تركه:

هذا الغرض أكثر استعمالاً في باب وجوب حذف المسند إليه عند النحاة في باب الفاعل والمبتدأ... وفي أسلوب المدح والذم والتعجب والقسم وغير ذلك، نحو: في ذمتي لأفعلن كذا؛ أي في ذمتي عهد أو ميثاق. وبئس الرجل أبو لهب؛ أي هو أبو لهب(42). فالقرينة شديدة الوضوح والاستعمال شائع بين العرب، وليس وراءه جماليات مثيرة كما لو كانت القرينة بعيدة المنال... فإذا صارت القرينة خفية اتصف بالإثارة والإيحاء كما لو قلنا: رمية من غير رام... أي هي رمية من غير رام... وهذا مما جرت عليه الألسن ولكنه يحتاج إلى تأمل.

وقد يصبح أي أسلوب مما ذكرنه ملبياً لحاجات البلاغيين إذا توالى فيه

الحذف واحتاج إلى تقدير كقوله تعالى: ﴿أبصر به وأسمع مالهم من دونه من ولي﴾. (الكهف 26/18) وقوله: ﴿أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا﴾ (مريم 38/19).

قال الزمخشري: "جاء بما دل على التعجب من إدراكه المسموعات والمبصرات للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين لأنه يدرك ألطف الأشياء وأصغرها كما يدرك أكبرها حجماً وأكثفها جرماً، ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر"(43).

هذا هو السر وراء جمال الحذف فيما يقوم عليه من تأويل عظيم للدلالة... فضلاً عن الاختصار الموحي... فالإيجاز لم يخل بالغرض وإنما فتحه على ذهن المتلقي لما يفهمه من عظمة الله وقدرته.

12-تكثير الفائدة:

ضَرب البلاغيون شاهداً وحيداً على هذا الغرض البلاغي من قوله تعالى: ﴿قال: بل سوَّلت لكم أنفسكم أَمْراً فصَبْرٌ جميلٌ، والله المستعانُ على ما تَصِفونَ﴾ (يوسف 18/12) ثم جاءت الآية على نحو مشابه في السورة نفسها (آية 83).

وأثبتوا التقدير: صَبْري صبرٌ جميلٌ، أو أَمْري صبر جميل، ولم يشرحوا كيفية التكثير... ولو رجعنا إلى دلالة ذلك في كتب التفسير لتبين لنا المراد منه...؛ قال الزمخشري: "والصبر الجميل جاء في الحديث المرفوع أنه الذي لا شكوى فيه؛ ومعناه: لا شكوى فيه إلى الخلق؛ ألا ترى إلى قوله: "إنما أشكو بثي وحزني إلى الله" (يوسف 86/12)(44). وقيل سقط حاجبا يعقوب على عينيه، فكان يرفعهما بعصابة، فقيل له ما هذا؟ فقال: طول الزمان وكثرة الأحزان" ثم قال معلقاً على الآية (84): "ألا ترى إلى يعقوب حين أصابه ما أصابه لم يسترجع، وإنما قال: يا أَسَفَى.. هو دليل على تمادي أسفه على يوسف، وأنه لم يقع فائت عنده موقعه، وأن الرزء فيه مع تقادم عهده كان غَضّاً طرياً... ولأن الرزء في يوسف كان قاعدة مصيباته التي ترتبت عليها الرزايا في ولده، فكان الأسف عليه أسفاً على ما لحق به وابيضّت عيناه. إذا كثر الاستعبار محقت العَبْرة سواد العين وقلبته إلى بياض كدر"(45).

بهذا يثبت لنا أن تكثير الفائدة البلاغية مرتبطة بالعواطف النفسية الشجية المتركزة حزناً وأسفاً في نفس يعقوب على مدار الزمان، وهي مرتبطة بكثرة البكاء وذرف العبرات التي أدت إلى تغير العين... ثم أصبح الحزن الأول مركزاً

لانطلاق بقية الأحزان واستمرارها..

فالإخبار عن أي مسند إليه محذوف يحمل معنى الديمومة والثبات والاستغراق النفسي والفكري حتى يصبح مدار حياة صاحبه إنما ينتمي إلى هذا الأسلوب من الحذف في أي موضوع من الموضوعات... على أن يتركز فيه بيان صفة الخبر؛ ويعزز ذلك كله السياق...

فالاستجابة لطبيعة المحذوف ودلالته؛ ولطبيعة الخبر وسياقه هي التي تثير فينا التأمل الممتد إلى مالا نهاية... فالاستحسان في حذف أي مسند إليه بما يحمله من وظيفته النفسية والفكرية والاجتماعية... ومن ثم الفنية لا يتأتى من العرض السكوني وإنما يتأتى من فهمها ومن ثم عرضها بوضوح ودقة واستشراف لجمالياتها.

إن القراءة الأولية للبلاغيين، وإن لم تستبطن كيفية تكثير الفائدة، قد وضعتنا وجهاً لوجه أمام إدراك جمالياتها... وكأنهم تركوا لنا ذلك؛ لأنها كانت واضحة لهم في زمانهم... ويمكن أن نرى تكثير الفائدة في ضوء ذلك في مدح الأعشى لإياس بن قبيصة:

أَخٌ للحفيظةِ حَمّالُهَا حَشُودٌ علَيْها وفَعَّالُهَا

أي: هو أخ للود.. وهو دائم الحمل لكل ما يطلب منه على كثرته، فتراه كثير فعل الخير...

13-تعيين المسند إليه بأل العهدية:

هذا غرض لطيف وبديع من حذف المسند إليه، واشترط البلاغيون أن يعود المحذوف إلى كلام معهود بالذكر من قبلُ تقديراً أو تصريحاً؛ ثم جاء حذف المسند إليه؛ كقوله تعالى: ﴿إني أحببتُ حبَّ الخيرِ عن ذِكْرِ ربّي حتى توارَتْ بالحجاب﴾ (ص32/38). قال الزمخشري في استعراض سليمان للخيل بعد أن غزا الشام وأصاب ألف فرس: "فقعد يوماً بعدما صلى الأُولى على كرسيه واستعرضها، فلم تعرض عليه حتى غربت الشمس وغفل عن العصر". فأل العهدية في كلمة (الحجاب) مع فعل (توارت) أفادا بأن المحذوف هو الشمس، (46) وهو المسند إليه.

ويمكن أن نقرأ البيت الأول لبكر بن النَّطَّاح في هذا الغرض، فضلاً عما يحمله حذف المسند إليه في البيت الثاني والثالث من جمالية عجيبة في القطع والاستئناف للاحتراز من العبث والاختصار. وقال الأبيات في جارية كان يحبها:

العينُ تُبْدي الحُبَّ والبُغْضا وتُظْهِر الإبْرام والنَّقضا

دُرَّةُ؛ ما أَنْصَفْتِني في الهوى ولا رحمتِ الجسدَ المُنْضى

غضبى، ولا والله يا أهلها، لا أطعمُ الباردَ أو ترضى

فعهده بنظرات محبوبته عهد مودة ومحبةٍ بيْدَ أنها الآن تجمع بين شيئين متناقضين الحب والكراهية؛ ثم تظهر الضجر والفراق بعد أن سعى إليها فمنعها أهلها منه...

وقد ظهرت جمالية حذف المسند إليه في فعل (تبدى –تظهر) وما تدل عليه (أل التعريف) في (الحب–البغض– الإبرام– النقض). أما جمالية حذف المبتدأ (هي غضبى) فنتركه للجرجاني حيث يقول: "ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف، وكيف تأنس إلى إضماره؛ وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به"(47).

14–المحافظة على الوزن والقافية:

قد يؤدي الحذف وظيفة جمالية كما نراه في الحذف الذي يوصل إلى إقامة وزن البيت الشعري؛ والإتيان بقافية متلائمة النسق مع سياق البيت والصدر كقول لبيد بن ربيعة:

وما المال والأهلون إلا ودائع ولابد يوماً أن تُردَّ الودائعُ

فلو قيل: أن يرد الناسُ الودائعَ؛ لاختل الوزن والقافية في وقت واحد؛ وصارت القافية منصوبة بدلاً من الرفع... وذلك يذهب جمالها وبهاءها... ومنه قول الشاعر:

على أنني راض بأن أَحمل الهوى وأَخلُصَ منه لا عليَّ ولا ليا

فقد حذف المسند إليه بعد (لا) النافية للمعنى؛ أي: لا عليَّ شيءٌ، ولا لي شيء؛ لإقامة الوزن، والمحافظة على القافية؛ مما أرسى جمالية فنية رائعة لا توجد فيما لو أُثبت المسند إليه.

15–المحافظة على السجع:

هذا نمط آخر من الأهداف الجمالية للجملة المؤلفة إذ يصر عليها المتكلم... ويحذف منها المسند إليه أو أي كلام آخر لإقامة السجع، كما عليه قولنا: من طابت سريرته حُمدت سيرتُهُ. فقد حذف المسند إليه الحقيقي وهو الفاعل في

الجملة الثانية، ولم نقل: حمد الناس سيرته؛ للمحافظة على السجع المستلزم للرفع.

ويعلق الجرجاني على ما تقدم بقوله: "وإذ عرفتَ هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ، فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسم أو فعلٍ تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه، وحُذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به" (48).

ومن ثم انتقل إلى الحديث عن حذف المفعول به، ولم يتعرض لحذف المسند؛ ولهذا لابد أن نثبت الحديث عن أسلوب حذف المسند؛ لأن حذف المسند إليه لا يقوم مقامه في كثير من المواضع.. ولعل هذا ما نستشفه من موقف الجرجاني... إذ اكتفى بالتكلم على حذف المسند إليه، وكأنه رأى فيه كفاية عن حذف المسند (الخبر) لأن الخبر يحقق الفائدة بذكره.

وفي هذا المقام لا يفوتنا أن نذكر أن باب الحذف في الجملة كان مدار دراسة النحويين واللغويين، وقد توقفوا عنده طويلاً في كثير من كلام العرب وشعرهم وفي كثير من آيات القرآن الكريم؛ واشتغلوا بالعامل أكثر مما اشتغلوا بغيره. وقد ذكروا للحذف شروطاً عدة أوردها ابن هشام في (المغني) وأفاض فيها وفي الحديث عن الحذف، ثم انتهى إلى أن الكلام يحذف بجملته بعد حرف الجواب وفي المدح والذم وبعد حروف النداء (يا)؛ وإن الشرطية، وفي قول العرب: افعل هذا إما لا... أي إن كنت لا تفعل غيره (49).

بل قد يحذف أكثر من جملة إذ دل دليل على الحذف، وتقتضيه الصناعة... كما في قوله تعالى: ﴿فقلنا اضربوه ببعضها، كذلك يحيي الله الموتى﴾ (البقرة 73/2). "إن التقدير: فضربوه فحيي فقلنا: كذلك يحيي الله"(50).

وإذا كنا سنفيد مما قالوه فإننا سنبرز منه الوجه البلاغي لحذف المسند والمفعول به، لأن بحثنا يضيق عنه؛ ولم ينعقد عليه... وإنما يحتاج إلى بحث خاص يوضح أسلوب الحذف بين النحويين والبلاغيين... ويبين أن أسلوب الحذف ترك المجال مفتوحاً للمتلقي كي يقوم بشرحه وتحليله وتفسير إيحاءاته وأبعاده. وهذا شبيه بما تقوم به المدرسة التفكيكية –اليوم– وعلى رأسها (جاك دريدا). ويبقى الفرق بينهما أن النقص في الحذف حقيقي في البنية اللغوية وقائم على المجاز.. بينما النقص في الجملة عند التفكيكيين يقتصر على الدلالة غالباً... ويظل لأسلوب الحذف وجوه بلاغية عجيبة في كل من المسند والفضلة، وهذا ما سنراه.

2-أسلوب حذف المسند:

أشرنا فيما قبل إلى أن العرب ربما حذفوا المسند أو المسند إليه إذا قام عليه دليل كالنصب وغيره وعليه قوله تعالى: ﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا: سلاماً؛ قال: سلامٌ﴾ (هود 69/11) أي سلمنا سلاماً؛... قال: سلامٌ عليكم.... أما حذف الفضلة فلا يشترط الدليل لحذفها، وإنما يشترط "ألا يكون في حذفه ضرر معنوي... أو صناعي"(51).

أما حذف المسند على وروده في كلام العرب وفي آي الذكر الحكيم؛ فهو أقل بكثير من حذف المسند إليه... فضلاً عن أن حذف المسند إليه أقل خطراً في وظيفة الجملة؛ فبالمسند تتم الفائدة غالباً ولاسيما في الجملة الإسمية. وعلى الرغم من ذلك كله فقد حُذف المسند إذا دلت عليه القرائن والأحوال سواء كانت لفظية أو معنوية... وتكفل السياق بإظهار ما خفي منها... ولابد من حذفه في حالتين:

أ-إذا كانت القرينة مذكورة؛ كالسؤال المحقق أو الواقع كقوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم مَنْ خلق السموات والأرض؟ ليقولُنَّ: الله﴾ (لقمان 25/31). والتقدير: خلقهم الله؛ فحذف المسند للدلالة اللفظية، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم مَنْ خلق السموات والأرضَ ليقولُنَّ: خلقهن العزيزُ العليم﴾ (الزخرف 9/43). فهذه الآية دليل على أن المعنى يتحقق بالسؤال قبل الجواب... ولهذا حذف المسند بعد السؤال.

ب-إذا كانت القرينة مقدرة؛ كالسؤال المقدر، أو غير المنطوق به؛ كقوله تعالى: ﴿في بيوت أَذِنَ الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمُهُ، يُسَبَّح له فيها بالغدو والآصال، رجال لا تلهيهم تجارة﴾ (النور 36/24-37)، فعلى قراءة (يُسَبَّح) بالبناء للمجهول؛ يثور في الذهن سؤال تقديره: من يسبحه؟ فيكون الجواب: رجال؛ أي يسبحه رجال؛ فحذف المسند، (52) كقوله تعالى: ﴿كذلك يوحَى إليك وإلى الذين من قبلك، اللهُ العزيز الحكيم﴾ (الشورى 3/42). قال الزمخشري: "وقرئ: يوحى إليك؛ على البناء للمفعول. فإن قلت: فما رافع اسم الله على هذه القراءة؟ قلت: ما دل عليه (يوحى) كأن قائلاً قال: من الموحي؟ فقيل: الله" (53). أي يوحيه الله. وقال البيضاوي: "وقرأ ابن كثير (يوحى) بالفتح على أن كذلك مبتدأ ويوحَى خبره المسند إلى ضَميره... والله مرتفع بما دل عليه يوحى، والعزيز والحكيم صفتان له مقررتان لعلو شأنه الموحَى به" (54) وعليه هذا البيت المتنازع عليه بين عدد من الشعراء كلبيد ومزرد بن ضرار والحارث بن ضرار، وهو لنهشل ابن حرّى:

لِيُبْكَ يزيدُ، ضارعٌ لخصومةٍ ومُختبِطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ

كأنه قال: ليبكِه ضارع؛ وهو الذليل الخاضع... ومن البلاغيين من قدَّر المحذوف (الباكي) فيكون المحذوف مسنداً إليه(55).

وقد أثبت العديد من اللغويين والبلاغيين جملة من أساليب حذف المسند لدواع بلاغية متداولة مشهورة على مذاهب العرب؛ ومنها ما يكون لقرينة دالة عليها في السياق (56). ونذكر أبرزها:

1-اتباع استعمال ما تركه العرب:

جرى العرب على حذف المسند ولاسيما الخبر في عدد من الأساليب اللغوية والبلاغية، نذكر منها ما يتعلق بالوجوب والجواز:

أ-وجوب حذف المسند (الخبر) مع المبتدأ الصريح في القسم؛ كقول الشنفرى:

لعمرك ما في الأرض ضِيْقٌ على امرئٍ سَرى راغباً أو راهباً وهو يعقلُ

ب-وجوب حذف المسند (الخبر) بعد الشرط في (لولا-لوما)؛ كقول المتنبي:

لولا المشقَّة ساد الناس كلهم الجودُ يُفْقِر والإقدامُ قَتَّالُ

وكقوله تعالى: "لولا أنتم لكنا مؤمنين" (سبأ 31/34) وكقولنا: لوما الكتابة لضاع العِلْمْ.

ج-الكون العام مع دليل الجار والمجرور أو الظرف على المسند (الخبر) المحذوف كقولنا:

العلم في الصدور؛ والجنة تحت أقدام الأمهات.

د-المبتدأ مصدر أو اسم تفضيل أضيف إلى مصدر وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبراً، وإنما تسدُّ مَسَدّه؛ كقولنا: ضَرْبي زيداً قائماً، وتأديبي الغلام مسيئاً، وأفضل وقوفك تأدباً، وأحسن جوابك ساكتاً، وأعظم ما تقدمه لي اجتهاداً. فإذا صح الإخبار بالحال وجب رفعها.... كما في الأمثلة السابقة كلها.

هـ-أن يأتي بعد المبتدأ (واو) يتعين أن تكون بمعنى (مع) كقول الشاعر:

تمنَّوا لي الموتَ الذي يشعَبُ الفتى وكل امرئٍ والموتَ يلتقيانِ

وكقولنا: كل طالبٍ وما كتب؛ فإذا لم يتعين كون الواو بمعنى (مع) جاز

إثبات المسند.

و-يجب حذف المسند والمسند إليه إذا ناب المصدر عنهما، كقول الشاعر:

فَصبراً في مجال الموت صبراً   فما نَيلُ الخلود بِمُسْتطاعِ

ز-يطّرد حذف المسند (الفعل) في الجملة التفسيرية، كقوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ (الانشقاق 1/84).

ح-يطّرد حذف المسند في العطف؛ بشرط الدليل اللفظي المطابق للمحذوف؛ كقولنا:

زيد ضاربٌ خالداً و عمرو... أما إذا كان معنى (ضَرب) من السَّفر؛ كضرب في الأرض وعليه قوله تعالى: ﴿وإذا ضربتم في الأرض﴾(النساء 101/4) فإنه لا يجوز حذف الخبر (المسند) (57).

ومن اطراد العطف وحذف المسند قولنا: أنت مسافر وأخوك، أي وأخوك مسافر، وكقوله تعالى: ﴿أُكلُها دائم وظلها﴾ (الرعد 35/13).

وللعطف قيمة كبرى في بيان المحذوف الذي يبنى عليه تغير في المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿إن اللهَ وملائكته يصلون على النَّبي﴾ (الأحزاب 56/33) في قراءة من رفع لفظ (ملائكته)، ويكون التقدير بحذف المسند (الفعل) أي: إن الله يصلي وملائكته يصلون على النّبي. ومثله قوله تعالى: ﴿وطعامكم حِلٌّ لهم، والمحصناتُ...﴾ (المائدة 5/5) أي: والمحصناتُ... حِلٌّ لكم. فحين اشترك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم حذف المسند.

وهناك جملة من القضايا اللغوية الأخرى التي وقف عندها النحاة(58).

ط-يطّرد حذف المسند في جملة جواب الاستفهام عُلم فيه من السياق؛ كقولنا في جواب من سأل: مَنْ في الدار؟ فنقول: زيد؛ أي زيد في الدار؛ وكقوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: خيرا﴾. أي أنزل خيراً. فالمسند هنا فعل (أنزل) المحذوف، بينما المسند في الجملة السابقة (في الدار) وهو في محل الخبر.

ي-حذف فعل القول، أي المسند، ويكثر في كلام العرب؛ وعليه قوله تعالى: ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب: سلام عليكم﴾ (الرعد 23/13-24) أي: قالوا: سلامٌ عليكم.

ك-يطّرد حذف المسند بعد إذا الفجائية؛ كقولنا: خرجت فإذا زيد؛ أي زيد

في الباب، أو زيد كائن في الباب.

وهناك أساليب أخرى جرى العرب فيها على ترك المسند، عرض لها اللغويون، ولا حاجة للاستطالة بها لننتقل إلى ما يحمل لطيفة بلاغية لافتة للنظر في أساليب أخرى.

2-الاختصار والاحتراز من العبث:

هذا غرض عرفناه في حذف المسند إليه؛ فالمتكلم يترك مالا ضرورة له؛ وهذا يكسب الكلام بهاءً وجمالاً... ولو ذكر المحذوف لكان ذكره عبثاً لعدم الحاجة إليه... وكل ما ورد من استعمال العرب في ترك المسند يجري هذا المجرى.... كقوله تعالى: ﴿إن اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُهُ﴾ (التوبة 3/9) أي ورسوله بريءٌ منهم أيضاً، وكقوله: ﴿واللهُ ورسولُه أحقُّ أن يُرضوه﴾ (التوبة 62/9) أي والله أحق أن يرضوه...

ويكثر حذف المسند (الخبر) في النفي؛ كقول الشمردل بن شريك الليثي:

لهفي عليك للهفةٍ من خائفٍ يبغي جوارك حين ليس مُجيرُ

أي ليس له مجير. ويحذف الخبر مع كان بعد (إن) كقولنا: الناس يجزون بأعمالهم إن خيرٌ فخير؛ أي إن كان في عملهم خير فخير. فالسياق يكشف عن المحذوف؛ وقد يكون استعمال المحذوف شائعاً في الأمثال لاختصارها كقول العرب: رميةٌ من غير رامٍ، أي هذه رمية.

3-ضيق المقام عن إطالة الكلام:

قد يستغني الكلام عن المسند لأمور كثيرة؛ للاختلاف في العامل مع قرب جواره، أو لعلم المخاطب به(59). فالمقام يقتضي الحذف وعدم الإطالة؛ لأنه لا ضرورة لها؛ ويضيق المقام عنها فتحذف؛ ويكون في الشعر اشد ضرورة لإقامة الوزن كقول قيس بن الخطيم؛ (والبيت متنازع عليه):

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفُ

والمراد نحن بما عندنا راضون؛ فحذف خبر المبتدأ (نحن)، وعليه قول ضابئ بن الحارث البرجمي:

فَمنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ فإنِّي وقَيَّاراً بِها لغَريبُ

أي فإني لغريب، وقياراً لغريب بها، وقيار: اسم فرسه.

4-تكثير الفائدة:

سبق أن وقفنا عند هذا الغرض في حذف المسند إليه؛ وذهب جملة من اللغويين والبلاغيين إلى أنه يجوز أن يكون حذف المسند مقبولاً في قوله تعالى: ﴿فصبر جميل﴾ (يوسف، 18/12) أي صبر جميل أَمْثَل من غيره وأجمل منه؛ ومثله قوله تعالى: ﴿لا تقسموا؛ طاعة معروفة﴾ (النور 53/24) فالتقدير: طاعة معروفة أمثل لكم من هذه الإيمان الكاذبة(60).

ويترجّح لدينا حذف المسند إليه في هذه المواضع وفي كل ما ذهب إليه النحاة من جواز حذف (المبتدأ -والخبر): (المسند إليه والمسند)؛ لأن المسند أكمل للفائدة وأصدق في ذلك شهادة وأدل دلالة؛ كما قال عبد القاهر الجرجاني، فما "من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه، وحُذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجدُ حذفه هناك أحسنَ من ذكره، وترى إضمَاره في النفس أَولى وآنس في النطق به".

ثم قال: "فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حُذِفَ خصوصاً فإن الحاجة إليه أمسُّ؛ وهو بما نحن بصدده أخصُّ؛ واللطائف كأنها فيه أكثر؛ ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر"(61). فإذا كانت النفس تتعلق بالفضلة (المفعول به) فهي أعلق بالخبر (المسند). ألا ترى معي أن عبد القاهر يؤسس لنظرية جمالية في طبيعة الحذف ووظيفته؛ فأسلوب الحذف ليس أسلوباً محايداً... فعملية حذف الكلمة بما ينتهي إلى مفهوم الانزياح والتغيير إنما يضفي على الجملة رونقاً لا نراه في غيرها... وهذا ما نتابعه في الحديث عن حذف المفعول به... وإن كانت هناك مقاصد كثيرة لحذف المسند تلتقي في طبيعتها مع ما تحدثنا عنه في حذف المسند إليه.

3-أسلوب حذف المفعول به:

لم يقتصر أسلوب الحذف على المسند إليه والمسند وإنما امتد إلى الفضلة والأدوات؛ أو مجموع ما سمي بالقيود واللواحق. فالحذف يقع في أسلوب القسم والشرط والنفي، وفي المضاف والمضاف إليه، وفي الصلة والموصول، والصفة والموصوف، والتوكيد والمؤكد والبدل... وفي الحروف كحروف الجواب، وواو الحال، وقد، ولام الابتداء، وما النافية والمصدرية... وغير ذلك مما وقف عنده اللغويون والنحاة أكثر مما وقف عنده البلاغيون(62).

أما حذف المفعول به فإنه يأتي بالقيمة الدلالية والبلاغية بعد حذف المسند إليه والمسند؛ لأن المفعول به يأتي فضلة وقد يأتي ركناً من أركان الإسناد. ولهذا يتعلق بحذفه أمور بلاغية عديدة لم نجدها من قبل(63).

وقد توقف عبد القاهر الجرجاني طويلاً عند حذف المفعول به وكأنه لم يُرْضِ حِسّه البلاغي ما قيل عن غرض الاختصار والإيجاز في هذا الأسلوب؛ على قيمته الكبرى. إذ جرت عادة النحاة على تغييب حذف المفعول به سواء قام عليه دليل لفظي في الجملة أم لم يقم؛ كقوله تعالى: ﴿كلوا واشربوا من رزق الله﴾ (البقرة 60/2) فالفعل تضمن معنى المفعول، كلوا من رزق الله، أي الطعام، واشربوا الماء. فالدليل معنوي لا لفظي، وكذلك هو جارٍ في قول العرب؛ كالمثل: مَنْ يسمع يَخَلْ، أي من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يخَلَ (يظن) بهم السوء(64). فالغاية من حذف المفعول به إنما هو الاختصار، وإن لم يقم عليه دليل لفظي. ولهذا سنبدأ بما رآه الجرجاني لننتقل إلى بقية الأغراض من حذف المفعول به وكلها تفيد الاختصار والإيجاز الذي يرسي فيها سمات جمالية راقية في الصيغة والوظيفة.

1-إنزال الأفعال المتعدية منزلة اللازمة:

قال الجرجاني: "وإذ قد عرفت هذه الجملة، فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية؛ فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً"(65).

فهنا يثبت المتكلم المعنى في الفصل نفسه، ويخبر بما من شأنه أن يكون منه؛ ولا حاجة للمفعول به. وعليه قوله تعالى: ﴿قل: هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ (الزمر 9/39) والمعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟...

وهذا أسلوب مطرد في عدد من آيات القرآن الكريم (66) وعليه قولنا: هو يعطي ويمنح ويجزل ويمنع و...

هذا هو القسم الأول عند الجرجاني من إنزال الأفعال المتعدية منزلة اللازمة؛ بإثبات المعنى للفعل في نفسه على الإطلاق وعلى الجملة ويرى أنه لا يوجد فيها حذف؛ وإنما الحذف يقع عنده في القسم الثاني عندما يحذف ويدل عليه دليل

لفظي أو معنوي ونحن سنجعله غرضاً قائماً بنفسه وهو الغرض الثاني عندنا.

ونرى لو أنه قُدِّر له مفعول به، وقيل في الآية السابقة: "هل يستوي الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه" لفات الغرض البلاغي وذهب حسنه وبهاؤه. وعليه قول النبي الكريم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم مثل الجسد: إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"(67).

فالغرض من الفعل (اشتكى) مجرد إثبات الشكوى من دون ملاحظة تعلقه بشكاية عامة أو خاصة. فلو قُدّر له مفعول وقيل: (إذا اشتكى منه عضو وجعاً أو مرضاً أو غير ذلك) لفات الغرض البلاغي، وذهب حسن الكلام. فالغرض يتعلق بالإعلام لمجرد إيقاع الفاعل للفعل، ولا يسمى المفعول به محذوفاً عند كثير من النحويين(68).

2-حذف المفعول به لقرينة لفظية أو معنوية:

يتعلق هذا الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه؛ والمفعول به مقصود، وقصده معلوم إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه؛ كقولنا: أصغيت إليه؛ أي أصغيت أذني إليه.

وهو عند الجرجاني قسمان: جلي وخفي.

فالمثال السابق من الجلي، وأما قول البحتري في مدح المعتز والتعريض بالخليفة المستعين بالله فهو من الخفي؛ وهو:

شجوُ حُسَّادِه وغيظُ عِداه   أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ ويسمَع واعِ

أي: أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واعٍ أخباره وأوصافه. فهو يدفع "صورته عن وهمه ليحصل له معنى شريف وغرض خاص"(69).

3-توافر العناية على إثبات الفعل للفاعل:

وهو "أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده، قد عُلم أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعول سواه، بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلا أنك تطَّرحه وتتناساه وتدعه... لغرض غير الذي مضى" كقول عمرو بن معد يكرب:

فلو أن قومي أَنْطقَتْني رماحُهم   نطقْتُ ولكنَّ الرماحَ أجَرَّتِ

"أجرَّت: فعل متعد ومعلوم أنه لو عدّاه لما عدّاه إلا إلى ضمير المتكلم نحو: (ولكن الرماح أجرَّتني... والسبب في ذلك أن تعديتك له تُوهِم ما هو خلاف الغرض وذلك أن الغرض هو أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسن

عن النطق... ولو قال: أجرتني، جاز أن يتوهم أنه لم يُعْنَ بأن يثبت للرماح إجراراً؛ بل الذي عناه أن يبين أنها أجرته"(70) والإجرار: شقُّ لسان ولد الناقة لئلا يرضع.

وبهذا يبيّن الجرجاني ما يزيل التوهم في تعدية فعل (أَجَرَّتْ) فحذف المفعول به وهو ضمير التكلم؛ ليثبت الإجرار للرماح، فهي التي أَجَرَّت لسانه كما يُجرُّ لسان الفصيل.

وقد جعل هذا الغرض من النمط الخفي للقرينة في حذف المفعول، ثم ضرب عدداً من الأمثلة البارعة فيه (71). وقد رأينا فيه غرضاً بلاغياً يستقيم مع روح كلام الجرجاني؛ "وإن أردت أن تزداد تبيناً لهذا الأصل؛ أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شَوْب" (72) وعليه قوله تعالى: ﴿ولما ورد ماء مَدْيَن وجد عليه أمّة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال: ما خطبكما؟ قالتا: لا نسقي حتى يصدر الرّعاء وأبونا شيخ كبيرٌ. فسقى لهما ثم تولى إلى الظل﴾ (القصص 23/28-24). فقد حذف المفعول به في أربعة مواضع هي (يسقون أغنامهم أو مواشيهم، وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا، فسقى غنمهما).

ولا يخفى في ذلك كله على ذي بصر أنّه تُرك المفعول به وجيء بالفعل مطلقاً؛ لأن قرينة الحال تمنع ذكره، أي حال القوم في موقف الورود إلى الماء. فأي إعجاز بياني يمكن أن يدرك ذلك!!!؟ إنه يتجسد موقفاً وحالة نفسية وصيغة بديعة لا نظير لها.

4-البيان بعد الإبهام:

وأطلق عليه الجرجاني (الإضمار على شريطة التفسير) ويكثر في استعمال فعل (المشيئة) ومتعلقاته؛ كقوله تعالى: ﴿لو شاء الله لجمعهم على الهدى﴾ (الأنعام 35/6) وقوله: ﴿لو شاء لهداكم أجمعين﴾ (النحل 9/16). والتقدير: لو شاء الله أن يهديكم لهداكم أجمعين. وعليه قول البحتري:

لو شئت لم تُفْسِدْ سماحة حاتم كرماً، ولم تهدِمْ مآثرَ خالد

أي "لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه، ثم هو على ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة؛ وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر في اللفظ"(73).

ولا يمتنع الحسن إذا ظهر المحذوف، وإن عُدل عنه إلى ماهو أخصّ حسناً؛

كقول الخريمي (إسحق بن حسان السّعدي) في رثاء عثمان بن عامر:

ولو شئْتُ أن أبكي دماً لبكيته   عليه، ولكنْ ساحةُ الصبر أوسَعُ

فحذْفُ المفعول بعد المشيئة الواقع في جواب (لو) على كثرته ليس الوحيد في هذا الشأن؛ فإذا انطوى الحذف على معنى دقيق وفائدة جليلة وقع ولو كانت القرينة صريحة في اللفظ والسياق كقول البحتري:

قد طلبْنَا فلمْ نجد لك في السؤْ   دُدِ والمَجْد والمكارم مِثْلا

أي: طلبنا لكِ مثلاً ثم حذف، لأن ذكره في الثاني يدل عليه فدل على أن مجيئه على هذا النمط يحمل من الحسن والمزية والروعة مالا يخفى...(74) ولهذا عدل عن ذكر المفعول مع الفعل (طلبنا).

5-القصد إلى التعميم:

قد يكون هدف الاختصار وتكثيف الجملة مقصوداً بحد ذاته، ولكن الغرض البلاغي في التعميم ينطلق من تحرر الجملة من مفهوم القيد الذي يتركز بالمفعول به... فحذف المفعول يؤدي إلى إطلاق المعنى وتعميمه بعد أن يكون مخصصاً... كقوله تعالى: ﴿والله يدعو إلى دار السلام﴾ (يونس 25/10) فحذف المفعول في (يدعو) جعل الخطاب مفتوحاً إلى كل إنسان... وكقوله تعالى يخاطب فيه بني آدم جميعاً: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾ (الأعراف 31/7) وكقوله: ﴿وأما من أعطى واتقى... فسينسره لليسرى...﴾ (الليل 5/92 و 7). فالاقتصاد اللفظي والتكثيف التصويري من خاصية القرآن في كثير من أساليبه ولكنه في الوقت نفسه خطاب عام لكل إنسان، فما بين أيدينا من جمل يوحي بأنه خطاب مفتوح على الإنسان والكون والثقافة.

6-رعاية الفاصلة القرآنية: الفاصلة في القرآن تقوم مقام القافية في بيت الشعر ومقام السجعة في النثر... وروعي في هذه الفاصلة حذف المفعول به لاعتبارات معنوية وإيقاعية، ودلت على إعجاز تعبيري جديد لم يعرفه العرب من قبل كقوله تعالى: ﴿سنقرئك فلا تنسى... سيذكر من يخشى﴾ (الأعلى 6/87 و 10) وقوله: ﴿ألم يجدك يتيماً فآوى، ووجدك ضالاً فهدى، ووجدك عائلاً فأغنى﴾ (الضحى 5/93-7). فأسلوب حذف المفعول لم يكن على حساب التنويع في الجملة، والتوزعات التركيبية فيها؛ ولم يكن على حساب الدلالة والوظيفة... بل إن أسلوب الحذف كان في ذلك كله؛ مما أضفى هالة من الإدهاش على النسق التركيبي الجمالي المراعي للفاصلة.

7-العزوف عن ذكر المفعول به: ذكره البلاغيون تحت عنوان: (استهجان ذكر المفعول بـه) وقد آثرنا ما أثبتناه لشموليته. فقد يعزف المتكلم عن ذكر المفعول به لأمر ما؛ فيحذفه؛ وتدل القرينة السياقية عليه غالباً، ومن ذلك قول الشاعر البحتري:

من غادةٍ منعَتْ وتمنعُ نيلها فلو أنها بذلت لنا؛ لم تبذِلِ

فقد وفَّر البحتري لبيته هذا عناصر الجمال اللفظي حين أمعن في العزوف عن ذكر ما تبذله تلك الغادة؛ فحذف المفعول به... مما أكسب الكلام حسناً وبهاء.

8-الإيجاز والاقتصاد في الحذف:

فهم الإيحاء الدلالي والتصويري

الاختصار هدف الكلام العربي بجملته لأنه يوجز العبارة ويكثف المعنى؛ ويترك للمتلقي... وقد احترز العرب في مفهوم الاختصار من أن تصبح العبارة قاصرة عن أداء المعنى، كما احترزوا من سوء التركيب... ولذا تجنبوا ذلك. ومن طرائق الاقتصاد في الكلام أسلوب الحذف كله ومنه حذف المفعول به إذا فهم من السياق.ولهذا قال الرازي في الإيجاز: إنه "العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير إخلال"(75) كقوله تعالى: ﴿أرني أنظر إليك﴾ (الأعراف 143/7) وقوله تعالى: ﴿وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه هو أمات وأحيا﴾ (النجم 53/43-44).

فالإيجاز بالحذف عجيب "الأمر شبيه بالسحر، وذاك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة... ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن" كما قال ابن الأثير (76). وهو قول منتزع مما عند الجرجاني إذ يقول: "أفيكون دليل أوضح من هذا... من أنك قد ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والامتناع من أن يبرز اللفظ من الضمير أحسن للتصوير؟"(77).

ولهذا يصبح الإيجاز أسلوباً بلاغياً مستقلاً؛ ومنه الإيجاز بالحذف. وقد عني به البلاغيون لما له من جماليات كثيرة وقرنوه بأسلوب المساواة والإطناب...

وستكون هذه الأساليب موضع عنايتنا في مصنف آخر... إن قدّر الله لنا ذلك.

وبذلك كله نكون قد أظهرنا في هذا القسم أحوال المسند إليه والمسند والفضلة

التي خصصنا منها المفعول به، لتعلقه بالإسناد تعلقاً صريحاً... في أسلوب الذكر والحذف... وقد أدركنا في ضوئه أن المتكلم لم يبق سجين التركيب المباشر؛ وأن الجملة البلاغية العربية ليست مجرد شكل لغوي يؤدي وظيفة ما وإنما هي في الوقت نفسه تصور هذه الوظيفة بجمالية شفافة في كل نمط من أنماطها... وظهرت لكل ذي عينين أنها تمثل حساً وذوقاً ورؤية روحية وفكرية... وليس الجمال إلا توافقاً مع العاطفة الروحية ومع الفكر المتأمل المشبع بالمشاعر والأحاسيس... فهي بهذا المعطى الجمالي تنفتح على المتلقي في الوقت الذي تتمسك به بدلالة معينة وليس كما ذهب إليه رولان بارت في النص المفتوح(78).

ونرى في ختام هذا الفصل أن البلاغيين العرب وفي طليعتهم عبد القاهر الجرجاني ذهبوا في أسلوب الحذف إلى التقليل من اللفظ والتوسع في الدلالة. ولم يقتصروا عليه في غرض الإيجاز والاقتصاد؛ وإنما كان حلقة بلاغية لطيفة في إطار حلقات أخرى. وكلها أوضحت بجلاء مدى التطور اللغوي والبلاغي الذي استجاب بطواعية ومرونة لدلالات تجددت في عهدهم.

وقد استجلب البلاغيون آليات عدة لكشف معطيات النص الجمالية، فقاموا بحوار فعّال ونشط؛ لبيان ما انتهى إليه السابقون حول أسلوب الحذف وغَيْرِه.. فكان الجرجاني مثلاً يستلهم كل ما وجده عند الجاحظ وعبد الجبار المعتزلي وابن قتيبة وغيرهم ويتلقى أساليب البلاغة بطريقته التي ميزته... فكان يكثر من تعبيرات معينة مثل (اعلم، ضمير الغائب، وكاف الخطاب) كما ورد في الصفحة السابقة أو في أي موضع آخر من مواضع كلامه... ونرى أن ضمير الغائب يمثل المسألة المفترضة التي يناقشها، بينما يمثل فعل (اعلم) نقطة الحوار بين المتكلم وكاف الخطاب... وهو حوار قائم على العلم والذوق في آن معاً...

بهذا الأسلوب كشف عن مواطن الجمال في أسلوب الحذف من صميم النص أياً كان نوعه... وهو لديه نص شعري، ونثري، ومن ثم نص قرآني... إنه يستلهم ذلك كله ليبين السمات الجمالية في أي منها. وقد أدرك جماليات الانزياح في هذا الأسلوب الذي فصَّل فيه القول؛ إذ لم نجد شبيهه في هذا المقام، كما فصَّل الكلام في أسلوب التعريف والتنكير وأدار حوارات كثيرة في كل اتجاه حتى استحوذ على جماليات فيه لم يسبقه إليها أحد. وهذا ما يكشف عنه الفصل الثالث.

■

▪ حواشي الفصل الثاني

(1)مغني اللبيب لابن هشام 490 وانظر الخصائص 17/1 وجواهر البلاغة 46.

(2)من أسرار اللغة 276.

(3)انظر تفصيل ذلك كله في مغني اللبيب 492-497.

(4)انظر تجديد النحو 253 وبعد.

(5)المرجع السابق نفسه.

(6)انظر بلاغة الخطاب وعلم النص 86.

(7)المرجع السابق 83.

(8)انظر الكتاب 23/1 وجواهر البلاغة 48-52.

(9)الإيضاح في علوم البلاغة 101 وانظر التلخيص في علوم البلاغة 125 والمطول (الشرح المطول على التخليص) 246.

(10)مفتاح العلوم 94.

(11)العمدة 124/1.

(12)عيار الشعر 25.

(13)راجع ما تقدم ص 46 حاشية 78.

(14)المثل السائر 137/1 وانظر فيه 82، وراجع ما سبق القول فيه عن اللفظ المؤلف وحواشيه ولاسيما حواشي الأرقام الأخيرة (67-81).

(15)بلاغة الخطاب وعلم النص 216 وانظر جواهر البلاغة 48.

(16)انظر منهاج البلغاء وسراج الأدباء 222 وبعد.

(17)انظر الخصائص 312/1 وبعد.

(18)مقالات في الأسلوبية 128.

(19)انظر مثلاً: جامع الدروس العربية 251/2 و 261-262 وشرحه ابن هشام بالتفصيل في مغني اللبيب 786-853 وانظر ما يأتي حاشية (49و 51).

(20)انظر مثلاً: مفتاح العلوم 84 والإيضاح في علوم البلاغة 34 والتلخيص في علوم البلاغة 55-56 وشروح التلخيص 282/2 وبعد وجواهر البلاغة 117 وبعد.

(21)الكشاف للزمخشري 139/1 و 141.

(22)الجامع الصغير، (رقم الحديث: 2688).

(23)الجامع الصغير؛ (رقم الحديث: 2683).

(24)انظر مفتاح العلوم 85.

(25)الإيضاح في علوم البلاغة 34.

(26)انظر مفتاح العلوم 99 والإيضاح 86 وشروح التلخيص 19/2 وجواهر البلاغة 147.

(27)الكشاف 342/1.

(28)الكشاف 454/1.

(29)راجع ما تقدم (ص39) وانظر البرهان في علوم القرآن 102/3.

(30)انظر منهاج البلغاء وسراج الأدباء 216 وبعد و 288 وبعد.

(31)اللسان والصحاح والقاموس المحيط (حذف).

(32)انظر مثلاً: البرهان في علوم القرآن 102/3 وخزانة الأدب للحموي 439.

(33)دلائل الإعجاز 146.

(34)البرهان في علوم القرآن 104/3.

(35)المنصف لابن جني 299/2-300.

(36)انظر مثلا: مفتاح العلوم 84 والإيضاح 31 وشروح التلخيص 273/1 وجواهر البلاغة 119-122.

(37)انظر ما ورد في مغني اللبيب 782 و 786 وبعد وجامع الدروس العربية 251/2.

(38)دلائل الإعجاز 147.

(39)انظر مغني اللبيب 822-824.

(40)دلائل الإعجاز 151.

(41)الكشاف للزمخشري 193/4.

(42)انظر مغني اللبيب 823.

(43)الكشاف 481/2.

(44)الكشاف 308/2.

(45)الكشاف 338/2-339.

(46)الكشاف 373/3.

(47)دلائل الإعجاز 152.

(48)المصدر نفسه 153.

(49)انظر مغني اللبيب 786-853 وراجع حاشية (19).

(50)مغني اللبيب 852.

(51)مغني اللبيب 787 وانظر الكتاب لسيبويه 69/1 وبعد.

(52)انظر مغني اللبيب 807.

(53)الكشاف 459/3 وانظر فيه 68.

(54)تفسير البيضاوي 358/2 وانظر فيه 125 وفي الكتاب لسيبويه 288/1و 366 و 398.

(55)انظر مثلاً: شروح التلخيص 13/2.

(56)انظر مثلاً: مفتاح العلوم 84 و 108 والإيضاح 80 وشروح التلخيص 2/2 وبعد، ومغني اللبيب 802 وبعد و 827 وجامع الدروس العربية 263/2-266 وجواهر البلاغة 148.

(57)انظر مغني اللبيب 790.

(58) انظر مغني اللبيب 791 و 824.

(59)انظر الكتاب 73/1-80 والإنصاف في مسائل الخلاف 65 ومغني اللبيب 810-811 وخزانة الأدب 193/2.

(60) انظر مغني اللبيب 806.

(61)دلائل الإعجاز 152-153.

(62)انظر مثلاً ما ورد في (مغني اللبيب 811-853).

(63)انظر مفتاح العلوم 109 والإيضاح 105 وشروح التلخيص 131/2 ونهاية الإيجاز 139.

(64) انظر مغني اللبيب 797 ومجمع الأمثال 255/2.

(65)دلائل الإعجاز 154.

(66)انظر مثلاً: سورة البقرة 258/2 وغافر 68/40 والطور 19/52 والنجم 43/53-44 و 48 والحاقة 24/69 والمرسلات 43/77.

(67)الجامع الصغير؛ رقم (8155).

(68) انظر مغني اللبيب797.

(69)دلائل الإعجاز 156.

(70)المصدر السابق 157.

(71)انظر المصدر نفسه 158-160.

(72)المصدر السابق 161.

(73) المصدر السابق 163.

(74)انظر المصدر السابق 168.

(75)نهاية الإيجاز 145.

(76)المثل السائر 82/2.

(77)دلائل الإعجاز 172.

(78)انظر: نظرية النص لرولان بارت ص 23 و 33 و 37 و47، وراجع مقالتنا: (نظرية التناص صك جديد لعملة قديمة) في مجلة مجمع اللغة العربية مجلد 75 جزء2، ص317 - 380.

■ ■

الفصل الثالث:

جمالية التعريف والتنكير

القسم الأول: التعريف وجمالياته البلاغية

أ- مفهوم التعريف

ب- أقسام المعرفة وجمالياتها:

1-الضمير.

2-العلم.

3-اسم الإشارة.

4-الاسم الموصول.

5-المعرف بأل.

6-المعرف بالإضافة

7-المعرف بالنداء.

ج- تعريف المسند ورتبته في التقديم والتأخير

القسم الثاني: التنكير وجمالياته البلاغية

أ- حدود ومفاهيم

ب- تقديم الاسم النكرة وجمالياته

ج- المقاصد البلاغية للتنكير وجمالياتها:

1-المسند إليه

2-المسند

3-الفضلة

د- التنوين والتنكير

______ .116

-كلمة بين يدي الفصل:

يعد أسلوب التعريف والتنكير أحد الأساليب الخاصة بالاسم دون غيره؛ وما يفيده الاسم في حال التعريف لا يفيده في حال التنكير تبعاً للمتكلم والمخاطب والمقام والموضوع... وكأن هذا الأسلوب يشبه في بعض وجوهه وأهدافه ما عرف بالمطلق والمقيد في أصول الفقه الإسلامي(1).

فالتعريف مقيد بشروط، والتنكير خلاف ذلك... ولكل منهما أشكاله البنيوية والبلاغية التي تنتهي إلى تعدد المعنى. ولعل التركيز على استخدام اللغة لا يجعلنا نحصرها في مستوى التركيب؛ وإنما نبحث فيها عن الهدف البلاغي في إيحاء اللغة غير المقيد.

وهذا مستوى يبحث في أنواع الدلالات النفسية والفكرية والاجتماعية... وصيغها التي تستدعي ذلك كله... وبمعنى آخر نحن نتجه إلى ما عرف عند القدماء إلى لغة المجاز؛ ولكنه ليس مجازاً عشوائياً ولا اعتباطياً؛ وإن كان أي باحث لا يستطيع أن يلغي المعاني الحقيقية الثابتة في الخطاب البلاغي. فاستعارة أي قالب نحوي لأي هدف بلاغي تعني التركيز على فكرة الحامل والمحمول أولاً وعلى فكرة التفاعل بين حديهما في إطار فكرة التحول اللغوي إلى أشياء متمثلة على المجاز ثانياً... وهذا يتم عن طريق التفاعل بين السياقات النصية ويدل على قدرة المتكلم ومهارته؛ ثم قدرة المتلقي على استيعاب ذلك كله وتقديمه على شكل يجاري الأفكار السياقية من جهة ويشرحها بطريقة مبدعة من جهة أخرى...

فأي كلمة تبدأ في نقطة معينة ثم يأخذها التركيب والسياق في اتجاهات توليدية غنية... وهذا ما عرفه القدماء لأسلوب التعريف والتنكير، كواحد من أساليب الاسم.

وقد خصوا الاسم بأساليب بلاغية ثمانية، وسميت لدى العلماء أبواباً أولها الجامد وثانيها المجرد والمزيد؛ وثالثها المقصور والمنقوص والصحيح؛ ورابعها المفرد والمثنى والجمع؛ وخامسها المذكر والمؤنث، وسادسها التعريف والتنكير، وسابعها المبني والمعرب، وثامنها المنون وغيْر المنون...

ونحن إذ نختار في بحثنا هذا باب (التعريف والتنكير) فلأنه كان الأبرز فيها من جهة استعماله البلاغي؛ وقد كان للبلاغيين العرب نظرات فيه، وكذلك لعلماء اللغة والنحو(2) ودرسوا في ضوئه مفهوم البنية المرنة التي تتسع لمجالات دلالية مثيرة.

وإذا كان تناولهم له تناولاً جزئياً فإنما كانوا يثبتون لنا درساً لغوياً وبلاغياً عجيباً؛ وهو أن أي فاعلية للنّص كله إنما تكمن في فاعلية وحداته الصغرى (الجملة) وما تقوم وظيفتها عليه... ومن ثم تتراتب الوحدات الكلية في النّص... والوحدة الصغرى تصبح لديهم بنية معرفية تدخل في بنية العمل الأدبي كله، ومن ثم هي بنية فنية بلاغية.

وهذا كله سيتضح لدينا فيما يأتي.

القسم الأول:

التعريف وجمالياته البلاغية

التعريف نوع من الرؤية الذاتية والموضوعية للعالم، وإبراز للقيم التي يتّصف بها الفرد والمجتمع... وهذا يدل على مدى التطور اللغوي والبلاغي للكلمة العربية، ويظهر الفوارق الثقافية بين جيل وجيل. فهو شكل معرفي يحقق صورة الانتماء؛ ثم يتحول إلى مادة فنية في صياغته وجمالياته البلاغية.

ولكي ندرك هذا كله نبدأ بتوضيح المفهوم ثم نتعرف إلى أقسام المعرفة.

أ-مفهوم التعريف (المعرفة):

هو كل اسم دل على شيء معين، وفُهم بالإفراد والتخصيص بعد التعميم.. فالتعريف يناسبه مقام لا يناسبه التنكير الذي لا يفهم منه شيء محدد.. نقول: عرَّفه بالشيء: أعلمه به على وجه التحديد... وعرّفته بزيد: إنّما تريد عرفته بعلامة ما وأوضحته بها، حتى صار معروفاً... والمعروف خلاف المنكر... والمُعَرَّف في الأصل موضع التعريف؛ ويكون بمعنى المفعول(3).

والتعريف في الاصطلاح: **تحديد الشيء بين المتكلم والسامع حتى يُعْرَف الكلام به، ويصير مدار الحديث والتفكير بينهما.** وله أهداف تثير في المتلقي أفكاراً ومشاعر؛ مثلما يثير أسلوبه فيه إحساساً بروح الجمال ومتعته تبعاً لكل قسم من أقسامه.

وقد يكون تعريفُ اسم ما أحقَّ بالتعريف من غيره، فالمسند إليه أولى بالتعريف لأنه المحكوم عليه الذي ينبغي أن يكون معلوماً، ليكون الحكم مفيداً... فالاسم في كل أنماطه يتمكن من اسميته الدالة على معنى مجرد من الزمان – غالباً– بتعريفه...

وأعلى أنماط التعريف الضّمير والعَلَم ثم الإشارة فالموصول، ثم المعرف بأل،

فالمضاف إلى معرفة مما تقدّم؛ ثم المنادى النكرة المقصودة(4).

ولكل قسم مذاق وطعم خاص سواء وقع التعريف في المسند إليه أم المسند أو في الفضلة... أو وقع في التقديم والتأخير، باعتبار ذلك كله من أحوال الإسناد.

ب-أقسام المعرفة:

حديثنا هنا مخصوص بتعريف المسند إليه –غالباً– لأن تعريفه أتم للفائدة؛ فمتى تحقق الحكم به كانت الفائدة أقوى في النفس وأكثر إثارة.

وسنبدأ بالضّمير؛ وإن دل على عَلَم بقرينة تكلُّم أو خطاب أو غيبة؛ بينما يدل العَلَم بنفسه على معين... ويقدم الضّمير لأنه أعرف المعارف لأن الخطاب فيه لمعين بعينه.

1-الضَّمير

الضّمير: هو ما وضع لمتكلم أو مخاطب، أو غائب؛ وهو أعرف المعارف؛ وأرفع الضمائر بلاغة على الترتيب المذكور هنا.

ويكون الضمير بارزاً في اللفظ (منفصلاً أو متصلاً) فالمنفصل في حالة الرفع (أنا نحن– للمتكلم– وأنتَ أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن –للمخاطب– وهو هي هما هم هن –للغائب–) وفي حالة النصب (إياي؛ إيانا –للمتكلم– وإياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن –للمخاطب– وإياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن –للغائب).

وللمتصل ثلاث حالات (في الرفع: التاء وفروعها – نحو: قمتُ، قمتَ،... وألف الاثنين؛ نحو: قاما، قامتا... وواو الجماعة؛ نحو: قاموا... وياء المؤنثة المخاطبة؛ نحو: قومي... ونون النسْوة؛ نحو: قمن)، و (في النصب والجر ثلاثة ضمائر: ياء المتكلم؛ نحو: حدَّثني؛ وكاف الخطاب وفروعها نحو: حدثتك، وهاء الغائب وفروعها؛ نحو: حدثته). وتتصل هذه الضمائر بالاسم والفعل وحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل...) و (في الرفع والنصب والجر ضمير واحد، هو: نا، تبعاً لدلالة اتصاله بالفعل والاسم والحروف...)

ويستتر الضمير للغيبة جوازاً وللتكلم والخطاب وجوباً... ويلحظ استتاره مع الفعل، وغيره حسب التقدير...

وإننا إذ نذكر ذلك كله فإننا نريد تثبيت صورة الضمائر في ذهن القارئ

ليتضح لديه كيفية تعريف الضَّمير (المسند إليه) المخصوص بدلالة التعريف التابعة له، ومن ثم كيف تستعمل بلاغياً(5).

فهو يؤتى به لغرض محدد ومعين؛ أشار إليه البلاغيون قديماً:

1-لإثبات الحديث في مقام التكلم؛ كقوله (عليه الصلاة والسلام): "أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب"؛ وقوله: "أنا أبو القاسم، الله يعطي، وأنا أقسم"(6)، قال بشار بن برد:

أنا المرعَّثُ لا أخفى على أَحدٍ ذَرَّتْ بيَ الشمس للقاصي وللداني

وقال المتنبي؛ ويخصُّ نفسه:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمَعَتْ كلماتي مَنْ به صَمَمُ

وقال عمرو بن كلثوم يخصص قومه بالتكلم:

ونَحْن الحاكمون إذا أُطعنا ونَحن العازمون إذا عُصينا

وكنَّا الأَيْمَنين إذا التقينا وكان الأَيْسَرُون بني أَبينا

وأنا النازلون بكلِّ ثَغْر يخاف النازلون به المنونا

وعليه قوله تعالى: ﴿وإنَّا لنَحْن نحيي ونُميتُ ونحن الوارثون﴾ (الحجر 15/ 23).

2-أو لكون المقام مقام خطاب؛ فالمتكلم يخاطب شخصاً بعينه يقف أمامه؛ أو أنه بحكم الموجود أمامه **كخطابه** لله عز وجل: أنتَ ربي، وأنت ربُّ العرش العظيم؛ ومن ذلك خطاب المتنبي لسيف الدولة مادحاً إياه:

أَنتَ طولَ الحياة للروم غازٍ فمتى الوَعْدُ أن يكونَ القفولُ؟

وقوله فيه:

تجاوزتَ مقدارَ الشجاعة والنُّهى إلى قول قومٍ: أَنْتَ بالغيب عالمُ

وكقوله تعالى في خطاب نبيه الكريم: ﴿وما أَنتَ بتابع قِبْلتهم﴾ (البقرة 2/ 145).

3-**وقد يكون المقام مقام غيبة**؛ لكون المسند إليه مذكوراً أو في حكم المذكور لقرينة دالة عليه.

أ-فالمذكور؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير

الحاكمين﴾ (الأعراف 7/ 87) وقوله: ﴿والله يحكمُ لا مُعَقِّب لحكمه، وهو سريعُ الحساب﴾ (الرعد 13/ 41)؛ وكقولنا: الله تبارك وتعالى يعلم كل شيء.

فالقرينة اللفظية مذكورة في الكلام سابقة على المسند إليه (الضّمير) في كل ما تقدم.

ب-**في حكم المذكور لقرينة معنوية يستدل عليها** من السياق والمعنى والمقام؛ كقوله تعالى: ﴿وإن قيل لكم: ارجعوا؛ فارجعوا هو أزْكَى لكم﴾ (النور 24/ 28) أي: الرجوع هو أزكى لكم، وكقوله: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ (المائدة 5/ 8) أي العدل هو أقرب للتقوى. وقد تكون القرينة حالية كقوله تعالى: ﴿ فلهُنَّ ثُلُثا ما تَرَك...﴾ (النساء 11/4) أي: ما ترك الميت. ومن ذلك قول أبي تمام حين قدم ذكر أبي إسحق على الضمير:

بيُمْنِ أبي اسحق طالَتْ يدُ العلى ... وقامت قناة الدين واشتدَّ كاهلُهْ

هو البحر من أي النواحي أتيته ... فلجَّتُهُ المعروفُ والجودُ ساحلُهْ

ويستعمل الضَّمير لأغراض بلاغية غير محددة ولا معينة بالقصد؛ وإنما يفهم المراد منها أو المقصود بالتعيين من السياق والقرائن، منها:

1-**خطاب المستحضر في القلب والذهن**: ويكثر هذا في خطاب الذات الإلهية؛ كقولنا: لا إله إلا أنت؛ أنت ربي وربُّ المستضعفين، وكقوله تعالى: ﴿ فهب لي من لدنك ولياً﴾ (مريم 5/19) وقوله: ﴿رب اشرح لي صدري، ويَسِّر لي أمري؛ واحلل عقدة من لساني﴾ (طه 25/20-27). وقد يعود إلى حاضر بالذهن غير مشاهد أمامه كقول امرئ القيس:

تصدُّ وتبدي عن أَسيل وتتقي ... بناظرةٍ من وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

تُضيءُ الظلام بالعشاءِ كأنَّها ... منارةُ مُمْسَى راهبٍ متبتلِ

وقال يمدح أحد بني سعد وهو بعيد عنهم:

منعتَ الليثَ من أكل ابن حُجْر ... وكادَ الليثُ يودي بابن حُجْرِ

منعتَ فأنتَ ذو مَنٍّ ونُعْمى ... عليَّ ابنَ الضّباب بحيث ندري

فالضَّمير كما نعرف يكون في الخطاب لمشاهَدٍ معين؛ فإذا كان غير مشاهد بالعين ولكنه لا يغيب عن البال والقلب أنزل منزلة المشاهَد. وعليه قول الشاعر:

جودي بقُرْبكِ أبلغْ كل أمنيتي ... أنتِ الحياةُ وأنتِ الكونُ أجمعُه

وقال آخر في معنى الالتجاء إلى الله:

هو المَهْرَبُ المَنْجَى لمن أحدقتْ بِهِ ... مكــارهُ دَهْــرٍ لــيس عَــنْهنَّ مَهْــربُ

وقد يكون معنى ما حاضراً في الذهن والقلب لكنه قصد منه التعميم في الضمير ليصل إلى كل من يسمعه على سبيل المبالغة وإفادة العموم... فالضمير هنا لا يختص بفرد معين، والقرينة تؤكد هذا كقول المتنبي:

إذا أَنْــتَ أكرمــت الكــريم ملكتــه ... وإنْ أنــتَ أكرمــتَ اللئــيمَ تمــرَّدا

ويقصد بالتعميم تفظيع الحال كما نجده في قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذِ المجرمون ناكسو رؤوسِهم عنْد ربِّهم﴾ (السجدة 12/32). قال الزمخشري: "تمنى أن يراهم على تلك الصفة الفظيعة من الحياء والخزي والغم ليشمت بهم، وأن تكون لو الامتناعية قد حذف جوابها، وهو: لرأيت أمراً فظيعاً أو لرأيت أسوأ حالٍ تُرى. ويجوز أن يخاطب به كل أحد كما تقول: فلان لئيم إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك، فلا تريد به مخاطباً بعينه"(7).

2-العدول عن طريقة استعمال الضمير:

الأصل في الضمير الدلالة على المخاطب، والتأخر عن المرجع الذي يفسره ويشير إليه؛ ولكنه قد يتقدم عليه؛ وقد يحذف المذكور لأمر بلاغي، ووجوه ذلك كثيرة منها:

أ-تمكين ما بعد الضمير من نفس السامع لتشوقه إليه نحو قوله تعالى:

﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ (الحج 22/ 46) والمعنى: "أن أبصارهم صحيحة سالمة لا عمى بها" فالضمير مبهم فسِّر بالأبصار؛ "فلما أريد إثبات ما هو خلاف المعتقد من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ونفيه عن الأبصار احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين وفضل تعريف ليتقرر أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار"(8).

وكذلك قول الشاعر:

هــيَ الأَيَّــام كمــا شــاهَدْتها دُوَلٌ ... مَــنْ سَــرَّهُ زمــنٌ ســاءته أَزْمــانُ

ويكثر استخدام الاسم المذكور بعد ضمير في باب ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ (الإخلاص 112/ 1).

كما يستعمل في باب المدح والذم، ويفسره التمييز بعده كقول زهير في مدح هرم:

نِعْـم امـرأً هـرمٌ لـم تَعْـرُ نائبـةٌ   إلا وكـــانَ لمرتـــاعٍ بهـــا وَزَرا

(البيت ليس في ديوان زهير، وهو في كتب البلاغة. تعرو: تنزل. الوَزَر: الملجأ والمغيث).

ب-العدول بالإضمار مكان الإظهار:

وهو ادعاء أنَّ مرجع الضمير حاضر في الذهن، نحو قولنا: أقبل وعليه الهيبة والوقار.

وعليه قول الشاعر امرئ القيس:

فجئـتُ وقَـدْ نَضَـتْ لنـومٍ ثيَابهـا   لـــدى السِّـــترِ إلا لبســـةَ المُتَفَضّـــلِ

فقالَـتْ: يمـينَ اللهِ مـا لـكَ حِيْلـةٌ   ومـــا إنْ أَرى عنـــك العَمايـــة تنجلـــي

3-العدول بالإظهار في مقام الإضمار:

يوضع الاسم الظاهر مكان الضمير سواء كان علماً أو صفة أو إشارة، لأغراض كثيرة؛ منها:

1-***إلقاء المهابة في نفس السامع***؛ كقولنا أمير المؤمنين يأمر بكذا.

إن قراءة هذا الغرض وفحصه بالعين المجردة يؤكد قيمة الممارسة البلاغية فيه. فالتنظير عند البلاغيين المتأخرين على جموده عند قواعد محددة كان قادراً على وضع لغة معيارية للبلاغة.

2-***تمكين المعنى في نفس المخاطب*** كقوله تعالى: ﴿ الله ربي ولا أشرك بربي أحداً﴾ (18/ 38) وقوله: ﴿فصَبْرٌ جميل واللهُ المستعانُ على ما تصفون﴾ (يوسف 12/ 18).

وهنا يتجه الغرض إلى اتساع الدلالة على نمطية النسق التركيبي... فأسلوب الحذف المترافق بجماليات استعمال الانزياح في التعريف قَدَّم معطيات وظيفية متعددة...

3-***التلذذ باستخدام الظاهر مكان الضَّمير***؛ كقول الشاعر (يا حبذا نجد):

سقى الله نجداً والسلام على نَجدٍ   ويـا حبـذا نجـدٌ علـى القـرب والبُعْـدِ

ويرى الباحث الممعن في هذا الغرض أن الجمالية البلاغية لاستعمال الضمائر لا تتجه إلى مفهوم الانزياح البلاغي وحده، وإنما تكمن في حس الشاعر

بجمال الأشياء، ووقوع النفس في حال الانشراح.

4-*الاستعطاف*؛ نحو قولنا: اللهم عبدُك يسألك المغفرة؛ أي: أنا أسألك المغفرة. وهنا نقول: إن فكرة المجاز اللغوي عند القدماء كانت وراء التعدد الدلالي، وملكت القدرة على توضيح معنى التفاعل النفسي مع موضوع ما كما هو عليه الاستعطاف...

وبعد؛ فإن (الضمير) في لغة البلاغة ينتصب شامخاً كصورة من صور التعريف في مستوى الأداء الشعري أو غيره ليدل على دلالات اختزنها فيه الإنسان على مر العصور... وأفرغ فيه أفكاراً ومشاعر شتى... وقد أتاحت له الحرية المتمثلة في تعدد الضمير وتنويعه ارتباطات بالموروث والحاضر على السواء...

فالضَّمير في استعمالاته كلها يتيح للمتكلم مجاوزة الزمن، وتكثيف الصورة... فيسمو باللغة الفنية لتغدو لغة بلاغية وجمالية... فاستخدام الضمير كأحد المعارف يعطي الجملة البلاغية امتداداً واسعاً في الدلالة فضلاً عن اكتنازه لمهمة التعريف المخصص، وهو الذي تَمَثَّل في الصور السابقة كلها... أما (العَلم) فإنه يتجه إلى التخصيص الحاد، وهو تخصيص لم نجده في الضمير... وسنبين ذلك.

2-العلَم

العَلم اسم يدل على معين بحسب وضعه بلا قرينة، أو هو ما و ضع لمسمى معين من دون الحاجة إلى قرينة كأحمد وسعاد.

والعلم أحد المعارف الهامة التي توقفت عنده كتب اللغة والبلاغة... وحين استكشفت أسراره الكامنة فيه وجدت أنه يكون مفرداً؛ مثل: محمد، ومركباً؛ تركيباً إضافياً نحو (عبد الله) أو مزجياً نحو (سيبويه) أو إسنادياً نحو (جاد الحق).

ويسمى به الأشخاص والدول والبلاد والقبائل والأنهار والجبال والبحار...

ولكن حديث اللغويين غلب في علم الأشخاص، وجعلوا فيه أنواعاً ثلاثة (الاسم والكنية واللقب) فالاسم ما ذكرنا أمثلته؛ والكنية كل مركب إضافي صدره أب أو أم، نحو (أبي بكر، وأم كلثوم) واللقب ما أشعرنا برفعة وعظمة كالرشيد والأمين، أو بضَعة وانحطاط نحو الجاحظ .. فضلاً عن أن العرب تسمي الأشخاص بالجملة الفعلية، نحو (تأبط شراً).

ورتب اللغويون استعمال ذلك فقدموا الاسم على اللقب، والكنية، ولا ترتيب بين الكنية واللقب...

ولم يهملوا الحديث عن العلم المرتجل –وهو ما وضع في أصل استعماله علَماً– كزيد وسعاد وعن العلم المنقول؛ وهو ما نقل عن شيء سبق استعماله قبل العلمية كيزيد وغزالة وحارث ومنصور...

ولم يكتف البلاغيون بذلك فقد انتقلوا من إطار محاكاة اللغويين وتقليدهم في فهم العلم واستعمالاته إلى آفاق جمالية رحبة في إطار المعارف السبعة وغيرها...

فلم يشكوا في أن العَلم لا يقف عند حدود كونه معرفة وإنما تجاوزوا ذلك إلى استعمالاته السياقية الموحية... ولفتوا الأذهان إلى أنه يحمل من الوظائف النفسية والفكرية أضعاف ما يدل عليه معنى التعريف تبعاً لحالة المخاطب من تقديرٍ له أو ازدراءٍ أو كرهٍ أو سُخريةٍ... وتبعاً لاستحضاره في الذهن دون غيره... فيغدو عند المتكلم وسيلة هامة في التعبير الفني على علميته وشهرته فيها كما هو في قوله تعالى: ﴿قل: هو الله أحد﴾ (الإخلاص 112/ 1). فلفظ الجلالة (الله) علم متفرد به لا يشترك معه أحد في هذه العلمية مما يدل على الإجلال والعظمة، وكذلك في أسمائه الحسنى التي لا يجوز أن يتشبه بها أحد من الخلق... فلا نسمي الأشخاص (بالجبار والقهار والمتكبر...) بينما يصح في الأشخاص أن يكون العلم لكناية صالحة لمعنى ما كجهنمي في صفة أبي لهب لقوله تعالى: ﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾ (المسد 1/111).

فالعلم بمقدار ما يدل على التعريف، وعلى التمسك بالصور البديعة الموروثة بمقدار ما ينزع نزوعاً بلاغياً في ذلك كله... فالاسم يستوحي دلالته في أي لفظ وقع سواء رق وعذب أم غلظ وجفا.... حتى جمع بذلك خصال البلاغة. "ولا يكون اللفظ اسماً إلا وهو مضمن بمعنى... ولا يكون اسم إلا وله معنى..." و "الأسماء التي تدور بين الناس إنما وضعت علامات لخصائص الحالات"(9). ومن هنا يؤتى بالاسم لإحضار معناه في ذهن السامع ولغيره من المعاني، لما يمتاز باسميته... فاسم العلم قد يفجر المشاعر؛ ويفتق الأذهان عن صور بعيدة في الجملة البلاغية، ويضيف إلى الصياغة الفنية أشكالاً من الروعة... كما نجده في قول الشاعر:

بالله يا ظَبَياتِ القاعِ قُلْنَ لنا: ليلايَ منكنَّ أم ليلى منَ البَشَرِ؟!

وأصل التركيب أن يقول: أم هي من البشر، ولكنه أعاد ذكر ليلى مصرحاً به ومكرراً على سبيل التلذذ، والإعجاب... والإيهام؛ أهي من الظباء أم من البشر؟!.

وربما يستعمل العلم للتبرك به والدلالة على عبوديته كما هو في أسماء الله الحسنى كقوله تعالى: ﴿هو الله الخالق البارئ المصور...﴾ (الحشر 59/ 24).

وقد يستعمل اسم العلم للتفاؤل به؛ كما نجده في اسم (محمد) الذي يسبق أسماء أولادنا... أو كقولنا: محمد في الصف...

وعكس ذلك التطير والتشاؤم؛ كقولنا: السفاح في دارنا... ويشبه هذا استعمال الاسم في حالات الكراهية والسخرية... أبو جهل الكافر... وإبليس اللعين... ولذلك يصر المتحدّث على إثباته...

وربما يستعمل العلم على التحقق والتثبت فيذكره المتكلم مصراً على بيان ما يريده كقولنا: زيد أكرمته وقَرَّبته؛ وعمروٌ شتمته وأبعدته...

هكذا يتضح النزوع البلاغي الجمالي في استعمال العلم، فاستعماله لا يقتصر على كونه معرفة وإنما ينقاد للحظة الشعورية، وما يفرضه الموقف والحالة؛ فضلاً عن طبيعة العلم وتصوره عند السامع.

وقد استطاعت البلاغة في استعمالها للألفاظ الدالة على الجنس أن تكسبها إيحاء جمالياً، في الوقت الذي أكسبتها اللغة صفة العَلمية وعوملت معاملتها؛ فامتنع دخول أل التعريف عليها؛ وإضافتها، ومُنعت من الصرف مع سبب آخر... لذلك أطلق عليها اللغويون (علم جنس). وعلم الجنس مقصور على السماع لديهم مثل (أسامة) للأسد، و (شعوب) للموت؛ و (كيسان) للغدر...

وبهذا حمل اللفظ؛ فضلاً عن العلمية، قيمة تعبيرية فنية جمالية جديدة في تشكيل الصور من جهة وفي تنويع الأفكار من جهة أخرى.

فالعلم –وفق التصور السابق كله– لم يعد مجرد اسم يقصد به تعيين شخص ما... وإنما أصبح في عرف البلاغيين مادة إبداعية لإنتاج الدلالات وتوظيفها في اتجاهات شتى... وبرز استعماله لديهم بألوان مشرقة؛ وظلال نفسية عارمة... ويعد استعمال العلم في القرآن أكثر تأثيراً كما في تسمية (الصُّوْر) للقرن؛ فهذا الاسم يبعث مشاعر قلقة كلما قرأ المرء قوله تعالى: ﴿فإذا نُفخ في الصور فلا أنسابٌ بينهم يومئذٍ ولا يتساءلون﴾ (المؤمنون 23/ 101). فقد استطاعت هذه اللفظة المنقولة إلى علمية أن تدل على يوم البعث وأن تؤدي دوراً فنياً مثيراً في التعبير عن الحالة النفسية يومئذ... ومن هنا تتصف بجمالية وظيفية خاصة بها، وبها نختم الحديث عن العلم لننتقل إلى الحديث عن الإشارة.

3-اسم الإشارة:

اسم الإشارة هو ما وضع لمعين بوساطة إشارة حسية؛ ويؤتى به مسنداً أو مسنداً إليه وفضلة لأمر ما. وحين يتكلم به عن الغائب فلا يكون إلا لمشار إليه

حاضر، أو كالحاضر في الذهن حساً، مما جعله يأخذ المنزلة الثالثة عند اللغويين والبلاغيين.

وله ألفاظ بعينها (ذا) للواحد؛ و (ذي وذه وتي وته) للواحدة، و (ذان وذين) للاثنين؛ و (تان وتين) للاثنتين؛ و (أولاء) للجمع مطلقاً؛ و (هنا) للمكان...

وغالباً تسبق أسماءَ الإشارة (ها) التنبيه؛ فنقول: (هذا وهذي وهذه...)

وقد تلحق (ذا وتي وهنا) كاف الخطاب وتتصرف كالكاف الاسمية؛ وإن كان الكاف فيها لا محل له من الإعراب؛ فنقول: (ذاك وتيك وهاتيك وهناك) وقد يثنى ويجمع فنقول:

(ذاكما وذاكم...) وقد تلحق بالاسم اللام مع الكاف فنقول: (ذلك وتلك وهنالك)؛ وتفيد البعد أيضاً. ويستعمل اسم الإشارة لمقاصد شتى ذكر أكثرها البلاغيون القدماء؛ منها:

1-يقصد من اسم الإشارة تمييز استحضاره في الذهن كقول الفرزدق:

هذا ابن خيرِ عبادِ اللهِ كلِّهِمِ   هـذا التقـيُّ النقـيُّ الطـاهر العَلَـمُ

وقول الآخر:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا   وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

وهو في الوقت نفسه يفيد التثبت والتقرير لتخصيصه دون غيره كقوله تعالى: ﴿هذه ناقة لها شرب﴾ (الشعراء 155/27).

2-***يقصد به تنبيه الغبي على أمر ما كالتوكيد والترفع***، كقول الفرزدق:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم   إذا جمعَتْنا يا جريرُ المجامعُ

3-يقصد به القرب في المكانة أو البعد أو الأبعد؛ كقولنا: (هذا زيد) (ذاك عمرو) (ذلك خالد...)

وقد يقع القرب لذريعة التحقير كقوله تعالى: ﴿وإذا رآك الذين كفروا إنْ يتخذونك إلا هُزُواً؛ أهذا الذي يذكرُ آلهتكم﴾ (الأنبياء 21/ 36) وقوله تعالى: ﴿وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب﴾ (العنكبوت 29/ 64) وقوله ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾ (المدثر 74/ 31)، وقول الشاعر:

تقولُ، ودقَّت نَحْرَها بيمينها   أَبَعْليَ هذا بالرحا المتقاعسُ؟!

ولذريعة التنويه والتفخيم كقوله تعالى: ﴿إنما أمرت أن أعبد رب هذه

البلدة" (النحل 91/16)

وربما قُصد بالبعد التمييز والتعيين المحدد؛ كقوله تعالى: ﴿أولئك على هدىً من ربهم، وأولئك هم المفلحون﴾ (البقرة 5/2).

وربما قصد به التعظيم كقوله تعالى: ﴿وتلك الجنة التي أورثتموها﴾ (الزخرف 43/ 72) والعلو في الرتبة والمنزلة كقوله: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾ (البقرة 253/2) وقد يكون البعد للتحقير والتصغير... كقولنا: ذلك اللعين فعل كذا وكذا، وكقوله تعالى: ﴿فذلكن الذي لمتُنَّني فيه﴾ (يوسف 12/ 32).

4-***ويُقْصَد من اسم الإشارة إذا ذكر قبل المسندِ إليه مذكورٌ***، ثم جاء بأوصاف بعده؛ التنبيه على اكتسابه لها... فيعدد الخصَال التي يستحقها (المسند إليه- اسم الإشارة) لأنه جدير بها... فكل صفة تؤكد الأخرى كما نجده في قول حاتم الطائي الذي جاء به الزمخشري ليؤيد رأيه فيما يدل عليه اسم الإشارة (أولئك) في الآية التي سنقف عندها بعد قليل:

وللهِ صعلوكٌ يساورُ همَّهُ ويَمْضي على الأحداثِ والدهرِ مُقْدِمَا

فتَى طَلِبَاتٍ لا يَرى الخَمْصَ تَرْحَةً ولا شَبْعَةً إنْ نالها عَدَّ مَغْنَما

إلى أن يقول:

فذلك إنْ يَهْلِكْ فحُسْنٌ ثَنَاؤُه وإنْ عاشَ لم يَقْعُد ضَعيفاً مُذَمَّمَا

فهو يعبر باسم الإشارة عن صورة المعاني السابقة كأنها مرئية بالعين، فيعظم شأن صاحبها، على سبيل التعجب مثبتاً إياها في ذهن السامع.

وهذا الأسلوب في استعمال اسم الإشارة مبثوث بكثرة في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك على هدىً من ربهم...﴾ (البقرة 2/ 5) فقد ذكر قبل اسم الإشارة ما يفيد من صفات اختص بها المؤمنون حتى استحقوا الهدى ومن ثم الفلاح ﴿وأولئك هم المفلحون﴾. ويقول الزمخشري: "وفي اسم الإشارة الذي هو أولئك إيذان بأن ما يرد عقيبه، فالمذكورون قبله أهل لاكتسابه... كما قال حاتم: ولله صعلوك"(10).

فالتعريف بالإشارة وأدواته يحمل خصائص متفردة بالدلالة، ويغدو أسلوباً بلاغياً ممتعاً، في القرب والبعد والتوسط ترتيباً وغاية... ونرى أن كل أداة قد تستعمل استعمالات شتى؛ والسياق وحده الذي يحدد ذلك كله... وقد تبين لنا أن

أولئك تستعمل للجمع مطلقاً كقوله تعالى: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد؛ كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾ (الإسراء 17/ 36) ولكن استعمالها قد يكون للعقلاء بينما تقوم (تلك) مقامها مع الجمع لغير العقلاء كقوله تعالى: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾ (آل عمران 3/ 140).

وربما تتشابه أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة من أنواع المعارف بالتنوع والتعدد في الدلالة والاستعمال... فما يقع لأحدها لا يقع للآخر، وفي الوقت نفسه تتخلص من الرتابة والتكرار... فالقارئ للآية السابقة مثلاً يشعر بالحالة النفسية والموضوعية الملتصقة باسم الإشارة (تلك) الدالة على غير العاقل (الأيام)...

ولكنها دلالة ذات طبيعة خاصة. فهي تدل على سطوة الدهر وتبدل أيامه وكرها على الناس... وتقع النفس البشرية تحت ثقل تبدل الأحوال الذي يحصله الإنسان من دلالة (تلك الأيام)... فاسم الإشارة قام بوظيفة ضاغطة على النفس البشرية حين صور ابتعاد الأيام ومداولتها بين الناس...

ولعل التوغل في أعماق التنوع الإشاري لا يتوقف عند مهمة الثراء اللغوي التركيبي وحده وإنما يكسبه ثراء في الأداء وطبيعة إيقاعه الذي يضاف إلى الدلالة والتأثير النفسي... فأسماء الإشارة بتنوعها ومن ثم بوساطة سياقاتها وأدائها وارتباطها بالوجدان تخلق نمطاً من الاستدعاءات الفكرية والنفسية التي لا نظير لها إلا في الأسماء الموصولة؛ وإن كانت أقل تعريفاً منها، ومن هنا سنتحدث عن الاسم الموصول.

4-الاسم الموصول:

هو ما وضع لأمر مخصوص بوساطة أداة تعقبها جملة الصلة؛ فيعرف بها المقصود لدى المتكلم أو المخاطب.

وأدواته (الذي) للواحد، و (التي) للواحدة، و (اللذان واللذين) للاثنين، و (اللتان واللتين) للاثنتين، و (الذين والأُلى) لجماعة الذكور العقلاء، و (اللاتي واللائي واللواتي) لجماعة الإناث. واستعملت (من–ما) في جميع ما ذكر، وخصصت (من) بالعاقل، و (ما) بغير العاقل... وقد يعدل ما بينهما لدلالة بلاغية وأدبية؛ فنستعمل (ما) مكان (من) كقوله تعالى: ﴿ووالدٍ وما وَلَدَ﴾ (البلد 90/ 3) وقوله تعالى: ﴿والله أعلم بما وضعَت" (آل عمران 3/ 36) ويدل على

شأن التعظيم والتعجب.

أما (أيُّ) فإنها تستعمل لجميع ما ذكر تبعاً لإضافتها؛ ويجوز إعرابها وبناؤها.

واشترط في جملة الصلة أن يكون المتكلم والسامع على علم بها، وأن تكون خبرية معهودة ومشتملة على ضمير يطابق الاسم الموصول في الحالات كلها تذكيراً وتأنيثاً، إفراداً وتثنية وجمعاً... ويسمى عائداً؛ ويجوز حذفه كقوله تعالى: ﴿يعلم ما يُسرِّون وما يُعْلِنون﴾ (البقرة 2/77) أي ما يعلنونه وما يسرونه، وكقولنا: سَلِّم على أَيُّهم أفضلُ، وربما حذف الاسم الموصول لدليل قام عليه كقوله تعالى: ﴿آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾ (العنكبوت 29/ 46). أما جملة الصلة فلا تكون إنشائية ولا مفتقرة إلى ما قبلها، ولا تعجبية... فلا يصح أن نقول: الذي أكْرِمه. وتقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، واشترط فيهما أن يكونا تامين، فلا يصح أن نقول: جاء الذي اليوم(11). ويجوز حذفها لدلالة صلة أخرى كقول العجاج:

بعد اللتيا واللتيا والتي   إذا علتها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

وتظل المقاصد البلاغية عظيمة الدلالة والإمتاع في الاسم الموصول وقف عندها القدماء كالزمخشري في (الكشاف) والسكاكي في (مفتاح العلوم) والقزويني في (الإيضاح، والتلخيص) وغيرهم. فالمتكلم يحرص على إبراز أمور ما وتوضيحها، أو العدول عنها في جملة الصلة مع الاسم الموصول؛ وسنذكر أبرزها:

1-***توضيح أمر للمخاطب لم يكن على علم به*** كقوله تعالى: ﴿ولكن أعبد الله الذي يتوفاكم وأُمرت أن أكون من المؤمنين﴾ (يونس 10/ 104) فالموصوف بالقدرة على الوفاة أحق أن يُعبد ويخاف ويتقى.

2-***كشف الصلة للمخاطب عن أحوال لا علم له بها***؛ كقوله تعالى: ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض﴾ (الأنعام 6/ 165) وكقولنا: الذي أحببناه رجل علم.

3-***الرغبة عن التصريح بالاسم الحقيقي لتنزيهه عن الفحشاء***، أو لجهة تركيب حروفه أو لأمر آخر... فمن التنزيه قوله تعالى: ﴿فذلكن الذي لُمْتُنَّني فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعصم﴾ (يوسف 12/ 32) فالله سبحانه نزه يوسف عن الفحشاء فلم يذكره صراحة؛ وهذا ما تؤكده جملة القسم والجواب.

4-**استعمال الاسم الموصول وجملة الصلة للتقرير والتأكيد والتفسير** كقوله تعالى: ﴿الذين يشهدون أن الله حرّم هذا﴾ (الأنعام 6/ 150) فجيء بالذين بعد قوله تعالى: ﴿قل: هَلُمَّ شهداءَكم﴾ للدلالة على أنهم معروفون بنصرة مذهبهم؛ ثم أكد بعد ذلك الاسمَ الموصول والصلة، بقوله تعالى:﴿فإن شهدوا فلا تشهد معهم﴾(12).

5-التفخيم والتعظيم كقوله تعالى في تعظيم العود الصغير في يد موسى (عليه السلام): ﴿وألقِ ما في يمينك تلقَفْ ما صَنُعوا﴾ (طه 20/ 69).

وجائز أن يكون الاسم للكثرة كما هو في (ما صنعوا)؛ أي على كثرة حبالهم وعصيهم فإن عصاك تلقفها كلها، وهي أعظم منها(13).

ويظهر التفخيم في قوله تعالى: ﴿فغَشِيَهم من اليَمِّ ما غشيهم﴾ (طه 20/ 78)

ومن التعظيم والتفخيم والزهو بشأن الخبر قول الفرزدق:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمه أَعزُّ وأطولُ

ومن التعريض بالتفخيم والتعظيم لشأن الخبر قول جرير:

أخزى الذي سمك السماء مجاشعاً وبنَى بناءَك في الحضيضِ الأَسفلِ

6-***يكون الاسم ذريعة للتعريض والتقليل والتصغير***، وإن كان الخبر معظماً؛ كقوله تعالى: ﴿الذين كذّبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين﴾ (الأعراف 7/ 92) فالقصد تعظيم شأن شعيب، والتعريض بتكذيب القوم له والتقليل من شأنهم. وكقوله تعالى: ﴿وراودته التي هو في بيتها عن نفسه﴾ (يوسف 12/ 23) فقلل سبحانه من شأن صاحبة الاسم الموصول.

7-توجيه العقل إلى بناء المفهوم الصحيح كقوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلونَ جَهنَّم داخرين﴾ (غافر 40/ 60) نعم سيدخلون صاغرين.

فالاسم الموصول (الذين) استعمل للتحقير، ثم بينت الصلة مصير أصحابه بشكل دقيق.

8-تنبيه المخاطب على غلطه كقول عبدة بن الطبيب:

إنَّ الذين ترونَهم إخوانكم يشفي غَليلَ صدورِهم أَنْ تُصرعوا

9-عدم إيضاح المعنى من الاسم الموصول وجملة الصلة لدلالة تعبيرية

مثيرة؛ تنزيهاً أو تعظيماً أو تكثيراً... كقوله تعالى: ﴿إذ يغشى السِّدْرة ما يغشى﴾ (النجم 16/53) قال الزمخشري: "ما يغشى: تعظيم وتكثير لما يغشاها؛ فقد عُلم بهذه العبارة أن ما يغشاها من الخلائق الدالة على عظمة الله وجلاله أشياء لا يكتنفها النعت؛ ولا يحيط بها الوصف"، (14) وعليه قوله تعالى: ﴿ولئن لم يفعَلْ ما آمُرُهُ ليُسْجَنَنَّ وليكونَنْ من الصَّاغِرين﴾ (يوسف12/ 32).

إذاً؛ الضمير والعلم والإشارة أوضح تعريفاً من اسم الموصول ولكنها لا تُستعمل استعماله؛ وهو أقل منزلة منها لافتقاره إلى جملة الصلة؛ فهي التي تبين المراد منه على تقسيمه الدلالي...

ولكن مَنزلته عظيمة في التركيب لأنه يقوم بالرابط اللفظي والمعنوي بين السابق له واللاحق.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن النوع الخامس من المعارف.

5-المعرف بأل

يعرف الاسم بدخول (أل) عليه تسمى (أل) التعريف؛ ومن القوم من رأى أنها (اللام) فقط... فأل تمكن النكرة من التعريف نحو (القلم، الكتاب، العهد...) فأل التعريف تؤدي في التركيب شحنة عاطفية لا نجدها في (قلم، كتاب، عهد...) وكثيراً ما تكون موضوعة لمعنىً ما... وإن دخلت على بعض الأسماء ولم تُفِد معنىً ولا تعريفاً؛ لأن زيادتها في مثل هذه الأسماء لازمة (كالسموأل والذي والتي والآن...) فهي جزء من بناء الكلمة ولو سقطت منه لاختل المعنى... بينما إذا سقطت من بعض الأسماء الموضوعة للعلم لا يغير منها شيئاً ولا يزيد أو ينقص في المعنى مثل (النعمان، الفضل، العباس...) ولا يكسبها تعريفاً؛ وهذا ينطبق على كل صفة انتقلت إلى العلمية، وإن كانت زيادة (أل) في تلك الأسماء المشهورة سماعية فلا يعني أن نزيدها في (محمد وصالح...) فالسماع لا يقاس عليه.

أما تعريف العدد فله قواعد خاصة به؛ فالعدد المضاف يُعرَّف عجزه بأل؛ كقولنا:

خمسة الرجال؛ ومن الخطأ قولنا: الخمسة رجال(15). والعدد المركب يُعَرَّف صدره كقولنا:

الخمسة عشر رجلاً ذهبوا... والعدد المعطوف يعرف جزآه، كقولنا: قرأت الكتاب الرابع والعشرين.

-أقسام (أل) التعريف

اتفق البلاغيون واللغويون على أن (أل) حرف تعريف، ولها نوعان: عهدية وجنسية، لأن (أل) لا تكون كالضمير والعلم؛ فكل اسم عُرِّف (بأل) يصبح جزءاً من المتكلم والسامع أياً كان نوع المعرف بأل.

1-أل العهدية: تفيد (أل) العهدية الحقيقة، وتعين مفهوم اللفظ بدقة، وهي أخص من الجنسية؛ فالمعهود بأل قد يكون مذكوراً في الجملة لفظ قرين له كما في قوله تعالى: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول﴾ (المزمل 73/ 15-16)؛ وقد يكون وصفاً لكلام سابق له كقوله تعالى: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾ (المائدة- 5/ 97) فالبيت عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة؛ وهو يغاير استعمال ما عهد عن البيت في مفهوم القوم...

وقد لا تقع القرينة اللفظية في الجملة؛ ولكن المعنى المعهود بالذهن قد تغير مع دخول أل عليه؛ فالمعهود الذهني في لفظ (الكتاب) عند المشركين لغير القرآن الكريم، ولما دخلت عليه (أل) في قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ (البقرة 2/2) اختلفت العلاقة الذهنية في تعريف الكتاب؛ فهو لكتاب غير الذي عهدوه(16).

فأل التعريف العهدية الذهنية إشارة صريحة إلى ما هو معهود عند السامع من معانٍ للكلام... ولهذا فقد تأتي تأكيداً لصفة شيء كما في لفظ (الشجرة) في قوله تعالى: ﴿إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾ (الفتح 18/48). فالشجرة لفظ معروف بصفته للسامع، ولكن (أل) دخلت عليه لتثبت دلالة المعنى المعهود في الذهن عند الناس جميعاً للشجرة.

فأل العهدية تتصف بجمالية خاصة لا نجدها في غيرها؛ لما تقوم به على علاقات تلويحية ذهنية جميلة كما في قوله تعالى: ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾ (آل عمران 3/ 36). فالسامع كان يتمنى أن يرزق بذكر فجاءه الخطاب الإلهي ليقول له: ليس الذكر الذي طلبتَ مثلَ الأنثى التي وهبت لها لتقوم على رعايتها... وصيانتها...

وهذا أبو العلاء المعري (ت 449هـ) يقول:

والخِلُّ كالماءِ يُبْدي لي ضَمائرَهُ ... مع الصفاء؛ ويُخْفيها مع الكَدَرِ

فأل التعريف في كلمة (الخل) ذات دلالة محددة معهودة في ذهن السامع،

ولكن المعري يوضح صفة الخل الحقيقي المثالي الذي ينبغي أن يكون للإنسان وقرنه بصفة الماء في حالة الصفاء، وفي حالة الكدر... فحين نقول: (هذا خِلي) يختلف عن قولنا:

هذا الخل... فالخل هنا معهود بالصفات المحمودة التي تواضَع عليها الناس وتعاهدوها لصفات الخليل... وهو الفرق عينه بين الخليل، وخليل الرحمن... فالإضافة إلى المعرفة أكسبت (أل) التعريف تخصصاً معهوداً بالمضاف إليه.

ونجد أن أبا تمام قد جمع بين النمطين السابقين لأل العهدية؛ فذكر ما هو معهود بالكلام مذكور فيه لفظاً، وبين ما هو معهود بالذهن في قوله:

دعيني على أخلاقي الصُّمِّ التي هي الوَفْرُ، أو سِرْبٌ تَرِنٌّ نوادبُهْ

فأل التعريف في (الصم) دخلت في صفة للفظ الموصوف السابق له (أخلاقي)، فالمتكلم عهد بنفسه صفات معينة، وكذلك عرفه الناس بها فجاءت كلمة (الصم) لتثبت ذلك؛ بينما جاء التعريف بأل في لفظ (الوفر) ليفيد الإخبار عن أخلاقه وفق علاقة ذهنية معهودة بين المتكلم والسامع... فالوفر إخبار عن الضمير العائد إلى الرحلة المعهودة التي قام بها المتكلم ويعرفها السامع، وبيَّن في اللفظ مدى قدرته على الاحتمال والصبر على ما يلقاه من مشقات تلك الرحلة.

وهنا استعمال آخر لأل العهدية يقع في الأسماء التي تلي الإشارة والنداء وإذا الفجائية فالمعهود فيها معهود حضوري في الشهود والوجود؛ فأل لتعريف شيء حاضر...

كقول أبي الأسود الدؤلي:

يا أيُّها الرجلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلاَّ لنفسك كان ذا التعليمُ

فأل التعريف في (الرجل– التعليم) تعريف عهدي حضوري... فالإشارة تدل على الحضور دون الجنس؛ فلما دخلت (أل) على اسم بعده كانت أكثر تعريفاً منه؛ إذ دلَّت على التعريف الحضوري وصار إعرابه عطف بيان أَوْلى من إعرابه (بدلاً)،(17) وإن جاز الاثنان.

ولا شك في أن قدرة البلاغيين كانت متميزة في هذا القسم من أقسام التعريف، لأن معالجتهم ارتقت إلى درجة التماهي في اللغة من جهة، واختراق حدودها الدلالية من جهة أخرى فأدركوا الفوارق الدقيقة بين (أل) العهدية و (أل) أخرى سموها الجنسية...

وقد استثمر ذلك كله عبد القاهر الجرجاني في الوصول إلى نظرات جمالية

فريدة حققت له السبق، كما سيتضح لنا.

2-أل الجنسية

تداخل معنى (أل) العهدية في معنى (أل) الجنسية في كثير من الأمثلة والشواهد تبعاً لتأويل (أل) كما في قولنا: لا ألبس الثياب؛ فإن أَوَّلْتَ (أل) على معنى الثياب المعهودة في أذهان الناس جاز لك؛ فكانت للعهد الذي عرف بين الناس عنها؛ وإن أَوَّلتَ (أل) على معنى الاستغراق (كل) الثياب جاز لك؛ فكانت للجنس لأنها تعني الإحاطة والشمول.

ويلزمنا الإشارة هنا إلى الفرق بين (أل) الجنسية الدالة على الحقيقة المعهودة بالذهن؛ فأل الجنسية تفيد حضور الحقيقة في الذهن؛ باعتبار قيد معين؛ بينما النكرة تفيد مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد ما وهذا هو الفرق بين النكرة والمعرفة بأل(18).

ولهذا فإن (أل) الجنسية تدخل على المفرد والجمع لتفيد معنى ما على الحقيقة أو المجاز ولهذا فإنه يقع موقعها لفظ (كل) وتفيد الإحاطة والشمول... فإذا لم تفد المعنى على الحقيقة أو المجاز كانت لتعريف ماهية الشيء... ولذلك سميت (لام الحقيقة) وهو ما سنوضحه.

فهي لاستغراق الأفراد في قوله تعالى: ﴿وخُلق الإنسان ضَعيفاً﴾ (النساء 4/ 28) فهنا يصح أن نقول على الحقيقة للإحاطة والشمول (كل إنسان) فاستغرق أفراد البشر جميعاً؛ وإذا استغرق خصائص الأفراد كانت (أل) على المجاز وتقع كل موقعها كقولنا: "زِيد الرجل علماً" أي الكامل في هذه الصفة...

ويقول الزمخشري: "فإن قلت أي فرق بين لام الجنس داخلة على المفرد وبينها داخلة على الجمع؟ قلت: إذا دخلت على المفرد كان صالحاً لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به، أو أن يراد بعضه إلى الواحد منه. وإذا دخلت على المجموع صلح أن يراد به جميع الجنس، وأن يراد بعضه إلى الواحد منه؛ لأن وازِنَه في تناول الجمعية في الجنس وزانُ المفرد في تناول الجنسية، والجمعية في جُمَل الجنس لا في وَحْداته". فلو قلت: العمل الصالح خير لنا؛ عنينا به كل عمل صالح؛ ويمكن أن نعني به عملاً واحداً مستغرقاً للصلاح، ويمكن أن نعني به عدداً من الأعمال... أما لو قلنا: الأعمال الصالحات خير لنا... لعنينا بها جملة من الأعمال بغض النظر عن وحداتها... أو عنينا بها الأعمال الصالحة كلها(19). وهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات...﴾ (البقرة 2/ 25).

فـأل التعريـف أحاطـت بمعنـى الشـمول وأضـفت عليـه لونـاً جماليـاً لطيفـاً بالمبالغة اللافتة للنظر حين استغرقت كل عمل صالح... وهذه صورة بديعة في التعريف تُحوّل الكلام إلى ما يشبه المَثَل الذي يصلح لكل زمان ومكان. فالمتلقي يحسُّ بمقدار أهمية الكلام (الصالحات) ويسعى إلى تحقيقها، فتكون محركة له في حياته... أما إن كانت أل الجنسية لاستغراق العمل المفرد؛ فمن الممكن أن يكون عملاً واحداً ليس مطرداً... ولهذا لا يصبح مثلاً يحتذى. ويتضح هذا المعنى إذا قيد المتكلم كلامه بسياق محدد كقول أبي تمام؛ وهو أحد من أكثر من استعمال أل الجنسية.

إذا المرءُ لم يستخلصِ الحَزْمَ نفسَه   فذروتـــه للحادثــات وغاربُـــهْ

أعاذلتي ما أخشنَ الليلَ مركباً   وأخْشنَ منه في الملمّات راكبُهْ

فأل التعريف في المفرد (الحزم-الليل) تفيد الاستغراق حقيقة في الحزم، ومجازاً في الليل كما أكده التقييد بالصفة السياقية بعدهما؛ علماً أن الاستغراق فيهما جاء على سبيل التكثير للمبالغة... بينما التعريف في (الحادثات- الملمات) لم تقيد بصفة ما وكان الاسم المجموع المعرف بأل على سبيل الجمع للإحاطة والشمول... وإن أريد بالمجموع في بعض الجمل التكثير كما في قوله تعالى: ﴿ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً﴾ (النصر 2/110) فالناس تعني في الآية العرب، ولما دخلوا في الدين الإسلامي صاروا أكمل البشر به خلقاً، فاستعمل الناس ليدل على التكثير مبالغة لا الاستغراق العام للبشرية على سبيل الإحاطة والشمول.

فأل التعريف الدالة على الجنس تؤدي وظائف بلاغية مغايرة لتلك المعهودة في الأسماء ولا سيما تلك التي تدل على تعريف الماهية وتوضيحها كقوله تعالى: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ (الأنبياء 30/21)... فالماهية لا تدل على الاستغراق حقيقة ولا مجازاً ولا يقع مكانها لفظ (كل)... فالماء معروف في جوهره للناس جميعاً ودخلت عليه أل لتفيده تعريفاً لذاته... وكذا عليه قوله تعالى في لفظ (الإفْك) الذي دل على التحقير والتشنيع على مَن سار فيه: ﴿إنَّ الذين جاؤوا بالإِفْكِ عُصْبَةٌ منكم﴾ (النور 11/24). وقد تدل أل التعريف الجنسية مع الماهية على التثبيت والتوكيد كقوله تعالى: ﴿إنه هو السميع العليم﴾ (الأنفال 8/ 61 وفصلت 36/41).

أخيراً نقول: إن (أل) التعريف قد تحذف على نية الإضمار ؛ولهذا لاينون

الاسم كقولنا: سلامٌ عليكم؛ والتقدير (السلام عليكم)، وهناك من رأى أنها على نية الإضافة: سلام الله عليكم.

وقد تحذف (أل) للإضافة المعنوية؛ وللنداء؛ نحو: يا رحمن؛ إلا في لفظ الجلالة (اللهم)... بينما تزاد اضطراراً في بعض الأعلام التي لم يسمع الدخول عليها كتعريف الشاعر ليزيد:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهِلُهْ

أما (أل) الموصولية فلا علاقة لها بأل التعريف إلا من جهة الشكل، و (أل الموصولية) هي الداخلة على اسم الفاعل أو اسم المفعول، بشرط ألا يراد بها العهد أو الجنس، وتكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث كقولنا: أكرمِ المحمودَ خلقُه، أي الذي حُمِدَ خلُقه..

وأكرمِ المحمودَ خُلُقها، أي التي حُمِد خُلُقها... أما إذا قلنا: أكرم المحمود؛ فقد أصبحت (أل) عهدية.. لا موصولية(20).

وفي ضوء ذلك أدركنا خصوصية جمالية التعريف (بأل) في صميم الصياغة والتأليف. فهناك علاقات متداخلة في الأنساق البلاغية؛ لأنها قائمة على اختلاف التأويل في مفهوم (أل). ولكن أي نسق منها إنما ينتهي إلى مستويات جمالية مثيرة في الإمتاع والفائدة... فأل التعريف في بنيتها اللغوية لا تكسب الاسم إلا دلالة التعريف؛ بينما في أساليب البلاغه تكسبه مظاهر فنية عديدة؛ وتبتعد فيه إيحاءً وتوشية... تبعاً لترتيب المعاني في النفس وشدة تأثرها في الموقف... والتعريف بالإضافة ليس له هذه المرتبة وإن تميز بخصائص أخرى.

6-التعريف بالإضافة (المعرف بالإضافة):

هذا نمط آخر من المعارف التي تتصف بجمالية آخاذة من الصور والمعاني مستندة إلى مفهوم الانزياح وغيره.

والمعرف بالإضافة هو اسم أضيف إلى أحد المعارف الخمسة السابقة؛ ولا يتأكد التعريف للاسم المنكر إلا إذا تمت إضافته؛ ويصبح المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة على الرغم من أنه يدخل في مصطلح التركيب الإضافي... وتُنتج الإضافة معنىً جديداً خاصاً لم يكن قبل ذلك.

وحين يختص التركيب الإضافي بمعنىً جديد لم يكن للكلمة المفردة فإنه يثير في المتلقي جمالية ما؛ ويحرك انفعالاته بشكل مطرد مع تبدلات مواقع الكلمة

وإيحاءاتها.

فالتعريف بالإضافة –بهذا المفهوم– يؤدي جملة من الأغراض البلاغية في الدلالة؛ ومنها:

1–إفادة الاختصار والإيجاز:

تحدثنا مراراً عن أهمية هذا الغرض وجماليته لأنه ينسجم مع مفهوم البلاغة عند العرب؛ غالباً... فالتركيب الإضافي الموجز يوحي بمعانٍ كثيرة متروكة التخيل للمتلقي كما نجده في قول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدولَهُ   عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

فلنا أن نتخيل ما يوحيه (موج البحر–سدوله– أنواع الهموم) من دلالات كثيرة ومثيرة للخيال والعاطفة... وكذلك ما نجده في قول للبحتري في المدح:

كالسيف في إخذامِه والغيث في   إرهامه، والليث في إقدامه

فالإضافة في (إخذامه) تترك المتلقي يتخيل الأبعاد المتعددة لعملية القطع التي يقوم بها سيف الممدوح، وهي كذلك في (إرهامه) فالذهن يتحرك ليستشعر كيفية دوام سقوط الغيث؛ وكذلك تتحرك العاطفة المنفعلة بصورة إقدام الليث... وهي صور مجتمعة لبيان صفات الممدوح.

2–التفصيل المرجح لأمر ما كالفخر أو المدح... أو الكره... هذا الغرض يكاد يوازي السابق. فهذا النمط من الإضافة يربط التركيب الإضافي بالسياق كقوله تعالى: ﴿إن شانئك هو الأبتر﴾ (الكوثر 108/ 3) أو كقول الحارث بن وَعْلَة في استعماله (قومي–أخي– سهمي):

قومي همُ قتلوا أُمَيْمَ أخي   فإذا رميتُ يصيبني سهمي

فالشاعر في اعتذاره عن الاقتصاص من قومه على شدة مصابه بقتلهم لأخيه إنما يفتخر بأنَّه صابر على الأذى ولا يمكن أن يُصاب بشر جديد(21). وكذلك نرى معنى المدح في قول المتنبي:

وأَمضى سلاحٍ قلَّدَ المرءُ نفسَه   رجاءُ أبي المسكِ الكريمِ وقصدُهُ

فالشاعر يستعمل إضافات عدة ويرى أن أكثر الأسلحة مضاءً للمرء أن يتوجه إلى كافور الموصوف بالكرم.

3–التعظيم والتشريف:

فالإضافة تعطي المضاف أو المضاف إليه منزلة لم تكن لأي منهما منفرداً

كقوله تعالى: ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾ (هود 64/11) فإضافة لفظ (ناقة) إلى لفظ الجلالة (الله) أكسبه شرفاً وعظمة... وكذلك اكتسب المضاف (قراضة) شرفاً بإضافته إلى (الذهب) في قول السَّرِيّ الرفَّاء؛ لأن القراضة ما يقع من القرض ولا قيمة له:

رأيتُ ياقوتةً مُشَبَّكةً تَطيرُ عنها قراضةُ الذهبِ

4-التوبيخ والاستهزاء والتقريع والتهكم:

يحدد السياق الغرض من التعريف بالإضافة وفق مقتضى الحال كقوله تعالى: ﴿ثم يوم القيامة يخزيهم ويقول: أين شركائي الذين كنتم تُشاقُّون فيهم﴾ (النحل 16/ 27) فالإضافة في (شركائي) على إفادتها التخصيص فهي للتهكم والاستهزاء من المشركين.

5-**التخصيص:** قد تأتي الإضافة لغرض التخصيص إذا أضيفت إلى معرفة بعكس إضافتها إلى نكرة كقولنا: جاءني غلام زيد؛ وكقوله تعالى: ﴿آمنا برب العالمين رب موسى وهارون﴾ (الأعراف 121/7-122). فجمالية البلاغة هنا ناتجة عن دقة الاستعمال في التخصيص الإضافي.

6-**التحقير والتقليل،** وتصغير الشأن؛ كقولنا: أخو زيد خائن؛ وكقوله تعالى: ﴿إن رسولكم الذي أُرسل إليكم لمجنون﴾ (سورة الشعراء 26/ 27).

فالكفار كانوا يقللون من شأن الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) لذلك ضرب الله مثلاً له بموسى (عليه السلام)، وماذا قال فيه فرعون... ومن ذلك قول المتنبي:

تلقى الحسامَ على جراءَة حدِّهِ مثل الجبان بكفِّ كُلِّ جبانِ

بهذا اتضح لنا أن التعريف بالإضافة يؤدي جملة من الدلالات، والرؤى تستحضر من السياق؛ ويبين تفرده من بقية المعارف الأخرى... وما أثبتناه من المقاصد أمثلة له وليس إحاطة بها.

7-المعرف بالنداء:

هو القسم الأخير في المعارف، والنداء أحد أساليب الإنشاء، وسنقصر الكلام هنا على ما يتعلق بتعريف النكرة المقصودة. والنداء هو الطلب من المخاطب الإقبالَ على أَمْرٍ ما أو النهي عنه وتنبيهه عليه بأدوات نداء تقوم مقام فعل النداء...

ولا يدخل في المعارف من أقسام النداء إلا المنادى النكرة المقصودة؛ لأنه قصد بالتعيين بوساطة أداة النداء؛ مثل: يا رجل؛ ويا غلام... فرجل وغلام نكرتان؛ ولما دخلت أداة النداء عليهما أكسبتهما تعريفاً لأمر بلاغي وهو القصد بالتعيين لرجل محدد أو غلام محدد وإن لم يعرف اسمهما.

ومن هنا يختص التعريف بالمنادى النكرة المقصودة؛ ولا يختص بغيره... كما أن أدوات النداء لا تختص بالمعارف السابقة التي تحدثنا عنها... فضلاً عن أن بعض أقسام النداء تدخل في باب النكرة ولا تكتسب تعريفاً كالمنادى النكرة غير المقصودة. أما المنادى (المفرد العَلَم) فهو يدخل في العَلَم من المعارف، وقد سبق ذكره.

والهدف من تعريف (المنادى النكرة المقصودة) التخصيص والتعيين بالنداء.

تلك هي أقسام المعرفة التي تقع في المسند إليه غالباً، وإن لم يمتنع وقوعها في المسند... أو الفضلة كما رأينا في العديد من الشواهد السابقة.

ولعل الحديث عن تعريف المسند أكثر اتصالاً بالحديث عن الجملة المركبة ولا سيما الاسمية... ويعد عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) من أفضل الناس تفسيراً لجمالية تعريف المسند مع المسند إليه... إذ كشف عن العلاقة البلاغية بينهما، فضلاً عن تفريقه بينهما في رتبة التقديم والتأخير من جهة المعنى وحال المخاطب...

ومن هنا سنستكمل الحديث عن هذا قبل حديثنا عن النكرة أو التنكير ومفاهيمه البلاغية الجمالية.

ج-تعريف المسند ورتبته في التقديم والتأخير:

قبل أن نتناول مقاصد تعريف المسند بأل التعريف يمكننا أن نتحدث عن أسلوب التقديم والتأخير فيه بشيء من الإيجاز.

فالتقديم والتأخير "باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التّصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة"(22) فهو أحد أساليب البلاغة والكلام عامة؛ ويدل على تمكن المتكلم في الفصاحة والملكة في انقياد الكلام له؛ وله في القلوب أحسنُ موقع، وأعذب مذاق(23).

وأسلوب التقديم والتأخير أحد أساليب الانزياح في اللغة والدلالة، لأن الكلمات تتبادل مواقع الكلام... فأي كلمة حقها التقدم في جملتها لصدارتها فيها، ولحظوتها بوقوعها مدار الحديث والاهتمام والعناية تترك ذلك لغيرها لعلة نحوية

عند النحاة وبلاغية عند البلاغيين.

فالتقديم للكلمة يعني أول ما تقع العين عليها، وتتأثر فيها النفس، وتعجب به، وحين تتأخر لعلة ما وتتقدم كلمة أخرى تُحدث في النفس تأثيراً آخر، وتستحوذ من جديد على اهتمام المتكلم والمخاطب... وبمعنى آخر إن تقديم كلمة يلزمها بالضرورة تأخير أخرى؛ كأن يترك المبتدأ (المسند إليه) موقعه ويتأخر لحساب الخبر (المسند) الذي يتقدم... وهكذا في غيرهما... فالتقديم والتأخير إذاً هو أسلوب تبادل مواقع الكلام بين المسند والمسند إليه؛ أو بين غيرهما. وهذا يؤكد أن باب التقديم والتأخير باب واسع في أجزاء الكلام؛ فهناك كلام حقه التقديم على الأصل الذي بني عليه؛ وله مقاصد لغوية وبلاغية، وكذلك هناك كلام حقه التأخير على ما بُني عليه...

أي أن هناك كلاماً حقه التقديم ولكنه يتأخر ليتقدم آخر لعلل كثيرة... في المسند إليه والمسند، والفضلة والأداة...

ومن هنا فإن ما نتوخاه في مادتنا هذه ألا ندرس أسلوب التقديم والتأخير كله وإنما نقطف منه ما يلبي حاجتنا في تقديم المسند المعرف بأل خاصة... وحين نتحدث عن التنكير سنتناول الاسم النكرة الذي يتقدم على المسند إليه، والمقاصد البلاغية له.

وسنبدأ من حيث تعرض له اللغويون والبلاغيون في مفهوم التقديم والتأخير؛ وفي طليعتهم الجرجاني الذي شغله أمره، وخصّه بفصل كامل، ورأى فيه وجهين:

الأول: التقديم على نيّة التأخير:

"وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ" كقولنا: زيد منطلق، ومنطلق زيد. فالتقديم لم يخرج المبتدأ (زيد) عما هو عليه؛ ولو أخّرته إذ بقي مسنداً إليه... والفرق بين الجملتين أن الخبر (المسند) في قولنا: منطلق زيد، شغل مكان الصدارة، وأخذ صلاحيتها في الرتبة، ولكنه لم يتغير في الحكم فقد بقي مسنداً..."

وهذا ما يمكن أن نراه في قولنا: في الدار رجل... أما الدلالة البلاغية فهي متغيرة في قولنا: زيد منطلق، عما هي عليه في قولنا: منطلق زيد... لأن مدار الحديث وانشغال المتكلم فيما قدمه. وملخَّص ذلك أن التركيب الإسنادي لم يتغير في الحكم بين المسند إليه (زيد) والمسند (منطلق). فكل منهما ظل له الحكم وما

يتقدم المسند إلا على نية التأخير، ومَرَدُّ هذا للطيفة بلاغية... وأياً كانت قيمتها عند عبد القاهر فهي دون ما نجده في الوجه الثاني.

الثاني: التقديم لا على نية التأخير: في هذا الوجه ينقل الشيء عن الحكم الذي كان عليه إلى حكم آخر، ويُجْعَل في بابٍ غير بابه، وإعرابٍ غير إعرابه. "وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون المبتدأ والآخر خبراً له. فتقدم تارة هذا على ذاك؛ وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق؛ حيث تقول مرة: زيد المنطلق؛ وأخرى: المنطلق زيد. فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبَر مبتدأٍ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأً، وكذلك لم تؤخر (زيداً) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً..."(24).

وهذا يدل على أن عبد القاهر قد أدرك أن تبادل الكلمات لمواقعها تتركز في الحكم وفائدته، وفي التأثير ودلالته.. فالخبر لم يكتف بأنه انتقل إلى مرتبة الصدارة وشغل الذهن، وحرك النفس بانتقاله، ولكنه تجرد أيضاً عن طاقاته وصفاته ليمنحها المبتدأ، وليصبح مسنداً إليه في الوقت نفسه... فالتساوي في التعريف من جهة المعارف السبعة التي أشرنا إليها تتفاوت في دلالتها وتأثيرها؛ تبعاً لنظمها في جملتها... فالعلم يساوي في المعرفة على نحو ما الاسم المعرف بأل، وكلاهما يقع مسنداً ومسنداً إليه ولكنهما يتفاوتان في التركيب الفني الذي رتب كل واحد منهما... فحين يقدم أحدهما ليصبح مسنداً إليه إنما يؤكد المقاصد المغايرة التي وضعت له فيما لو بني على أنه مسند.

وكذا يقال في تساويهما في بقية المعارف... فهو غير واقع...

ومن هنا سنشير إلى رأي النحاة في هذا المقام لنفصل بعده ما انتهى إليه البلاغيون. فأغلب اللغويين يرون أن المسند والمسند إليه إذا تساوت رتبتهما في التعريف فالمتقدم وحده هو المسند إليه؛ كقوله تعالى: ﴿الله ربكم، ورب آبائكم﴾ (الصافات 136/37) وكذلك نحو قولنا: زيد أخوك، أو أخوك زيد. فالسابق في الجملة شغل الصدارة، والصدارة في الأصل للابتداء، وهو أول ما تقع العين عليه، لذلك فهو مبتدأ (مسند إليه) والمتأخر عنه هو الخبر (مسند).

أما ابن هشام فقد نظر بوجوب الابتداء بالمؤخر إذا استدعى المعنى ذلك؛ وروعي في عملية الإسناد الفاعلية في الحدث(25) كقولنا: أبو حنيفة أبو يوسف؛ لأن اعتماد الأول (أبو حنيفة) مسنداً إليه يُضْعف المعنى، لذا لا بد أن يكون

مسنداً، وأبو يوسف –ولو تأخر– أن يكون مسنداً إليه، ونحوه قول الفرزدق:

بنُونـا بنُـو أبنائِنـا وبناتُنَـا   بَنُـوهُنَّ أبنـاءُ الرجـالِ الأَباعـدِ

وهذا ينبثق من أحوال تقديم المعاني وهي خمسة كما ذكرها صاحب الطراز (26).

1- *تقديم العلة على المعلول*: وعليه تقديم الكون على الكائنية والعَلَم على العالمية؛ كتقدم الكون على المخلوقات؛ والسراج على ضوئه.

2- *التقدم بالذات:* فالواحد يتقدم على الاثنين، فمعنى الاثنية لا يتحقق إلا بعد أن يسبق بالوحدة؛ وهكذا صعوداً؛ كقوله تعالى:﴿مثنى وثلاث ورباع﴾ (النساء 3/4).

3- *التقدم بالشرف:* فالأنبياء يتقدمون على الخلفاء والأَتْباع والعلماء والجهال.. إذ لا يجوز لي منطقاً أن نقدم الجهال على غيرهم... وهكذا في الأبناء وغيرهم وعليه قوله تعالى: ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم﴾ (المائدة 6/5).

4- *التقدم بالمكان*: ومثاله أن يتقدم الإمام على المأموم، ولو تأخر عليه في اللفظ؛ وتقدم القريب مني عن البعيد عني.

5- *التقدم بالزمان:* ومنه تقدم الشيخ على الشباب والأب على الابن... وقد يجتمع هذا السبب مع السبب الثالث في بعض الأحوال وعليه قوله تعالى: ﴿ وجعل الظلمات والنور﴾ (الأنعام 1/6).

ونفهم من هذا، أن تقدم أي معرفة على الأخرى في التركيب الفني؛ إنما مدارها على المعنى، ولا بد من مراعاته... ومراعاة الزمن والفاعلية... وليس هناك تساوٍ بينهما في مسألة التأليف والنظم؛... ولكن عبد القاهر الجرجاني يضيف بعداً جديداً لم يسلكه البلاغيون في هذا المقام حين جعل التقديم في الرتبة أصل الابتداء وعليها مدار القصد البلاغي دون مراعاة للأحوال السابقة... فما كان التقديم عبثاً وإنما كان لأمر بلاغي أراد المتكلم أن يفيد به السامع كقول الفرزدق:

وأصلهم أصلي، وفرعي إليهم   وقُدَّت سيوري من أديمهم قَدَّا

فالمسند إليه (أصلهم–فرعي) مقدم لأنه المتوخى في الدلالة، وعليه انعقد المعنى البلاغي والنحوي... فهو لا يرضى أن يقدم المسند إليه لمجرد العناية به، ولا لأهميته وشرفه... فهذا وغيره يُزري بالكلام وبصاحبه... ويرى أنه من الخطأ أن ينظر إلى التقديم أو التأخير من جهة الكلام المفيد أو غير المفيد (27) فالمسألة أبعد من هذا كله. ثم يقرر مواضع التقديم والتأخير من وجهة بلاغية تنتهي به إلى تقوية مفهوم النظم... وبهذا يهيئنا إلى ما سوف يشرحه من

موضع تعريف المسند إليه والمسند (بأل) وأيهما يكون مبتدأ.

فالمبتدأ مبتدأ لأنَّه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبر لأنه مسند ومثبت به المعنى. "ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى إذا جئت بمعرفتين، ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خَبراً تارة، وتارة بالعكس قولهم: الحبيب أنت، وأنت الحبيب. وذاك أن معنى (الحبيب أنت) أنه لا فَصلَ بينك وبين مَنْ تحبُّه إذا صدقت المحبة، وأن مَثَلَ المتحابَّيْن مَثَلُ نفس يقتسمها شخصان... ولو حاولت أن تفيدها بقولك: (أنت الحبيب) حاولت ما لا يصح، لأن الذي يعقل من قولك: (أنت الحبيب) هو ما عناه المتنبي في قوله:

أنت الحبيب ولكني أعوذ به   من أن أكون مُحِبّاً غير محبوب

ولا يخفى بُعْدُ ما بين الغرضين. فالمعنى في قولك: (أنت الحبيب) أنك الذي أختصه بالمحبة من بين الناس"(28).

فالسامع يتلقى الجملة كما يختار المتكلم بتقديم المسند المعرف بأل أو بتأخيره؛ فالترتيب عنده في المعارف يجعل السابق منها مبتدأ (مسنداً إليه) والمتأخر خبراً (مسنداً) ولكنه ترتيب لا يدل على تساوٍ في المعنى كما تساوت المزية في التعريف... وإن ظن المتعجل للوهلة الأولى أن التكافؤ في التعريف يؤدي إلى تماثل في المعنى ولا قيمة للترتيب إلا من جهة جعل السابق مسنداً إليه واللاحق مسنداً.

وهذا كله أدخل في التوهم والخلط؛ فكل من يتأمل الكلام يدرك أنه لا يحتمل التساوي في المعنى، فكل ترتيب تبادلي بين المسند إليه والمسند في المعارف يؤدي إلى تغاير في الوظيفة والدلالة. وبمفهوم العلم اللساني الحديث نقول: إن أي انزياح لغوي يوصل إلى انزياح معنوي بلا ريب. وهذا ما سبق إليه عبد القاهر الجرجاني حين قال: "اعلم أنك إذا قلت: (زيد منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد ولا من عمرو؛ فأنت تفيده ابتداءً.

وإذا قلتَ: (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان، إما من زيد وإما من عمرو؛ فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره"(29).

فالسامع لم يعلم في الأصل أي انطلاق لأي أحد في قولنا: زيد منطلق، بينما في المثال الثاني (زيد المنطلق) يعرف بحدوث الانطلاق ولم يعينه بأحد، فأَفَدْتَه بتحديد الحكم –وإن لم يعرف زيداً– وصار العلم بالخَبر على جهة الوجوب... وأي قيد أو فضلة يمكن أن يُغيّر في دلالة الإثبات كأن نقول: زيد

المنطلق في حاجتك "تريد الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك"(30).

أما إذا قلت: (المنطلق زيد) فالسامع يرى بعينيه أن هناك انطلاقاً يجري أمامه ويعرف زيداً وغيره ممن انطلق لكنه لم يثبت الانطلاق لأي منهم فجاء التحديد مع بيان صفة الكمال في الانطلاق.

وهذا كله يختلف عن قولنا: زيد منطلق، فهنا أثبت "الانطلاق لزيد وأسند إليه، فزيد مثبت له ومنطلق مثبت به، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة"(31).

وبذلك يكون "لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي" على نحو ما(32) مما يجعل قضية تعريف المسند بأل في حال التقديم والتأخير قضية بلاغية على غاية من الدقة والبيان والروعة. فهي ليست قضية شكلية غايتها نقل الاسم من النكرة إلى المعرفة وإنما تتعداها إلى مسألة طبيعة التركيب ووظيفته، فالوظيفة تتبدل بتبدل التركيب تقديماً وتأخيراً... وإن كان في الكلمة الواحدة، ويدل على جمالية رائعة.

وهذا يعني أن أي قضية بلاغية في مقاصدها المتعددة مرتبطة بأساليب النحو وتتوخى معانيها ليس فقط في التقديم والتأخير، وإنَّما في الأحوال كلها في الذكر والحذف، والعطف والبدل... والقصر، والفصل والوصل... فضلاً عن أن تحقيق بلاغة الكلام مرتبطة بمطابقة مقتضى الحال للمتكلم والسامع. فاختلاف مقتضى الحال يؤدي بالضرورة إلى مقامات متباينة في التركيب ومن ثم في الدلالة أو الوظيفة... مما يعني أن المقام في ترتيب المعارف بين المسند إليه والمسند مقامات متباينة، ولم تقتصر فقط على الاختلاف بين مقام التعريف ومقام التنكير، أو مقام المطلق والمقيد(33).

ولا بأس هنا أن نضيف قضية أخرى تؤكد توخي معاني النحو في رتبة المسند المعرف بأل في حال العطف؛ لتتوضح بشكل أمثل. فلو قلنا: (زيد منطلق) لجاز لنا أن نعطف عليه فنقول: زيد منطلق وعمرو، أما إذا قلنا: زيد المنطلق؛ فلا يصح لنا أن نعطف عليه فنقول: زيد المنطلق وعمرو؛ لأن المعنى مع التعريف على إرادة إثبات انطلاق مخصوص وقع من زيد فقط، فحين نثبته لزيد فإنه لا يجوز لنا أن نثبته لأحد آخر غيره. أما إذا كان الانطلاق من الاثنين وجب الجمع في الحكم (الخبر) بينهما، ونقول في هذه الحال: (زيد وعمرو هما المنطلقان) فلا يفرق بينهما في الحكم؛ كأن نثبته أولاً لزيد ثم لعمرو. فالقصد في الحكم إلى انطلاق مخصوص(34).

إن تعريف المسند بأل وسياق رتبته مع المسند إليه يقتضي مقاصد بلاغية شتى؛ ويحدث اختلافاً في الدلالة سواء تقدم أم تأخر... فقوله تعالى: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ (الكهف 18/ 46) يسوي بين المسند إليه (المال...) وبين المسند في التعريف بأل؛ ولكن تقديم الأول على الثاني يقتضي معنى بلاغياً يمكن أن يتجسد في المبالغة والتوكيد.

فتعريف المسند يتم لإفادة السامع بحكم يعرفه على وجه التحديد، ثم يأتي التقديم والتأخير فيه ليبين الفرق في الدلالة والقصد البلاغي، وقد شرحه القزويني بقوله: "تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان للتعريف ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً؛ فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية"(35).

ويقول الجرجاني: "اعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب، حتى يُظَنَّ أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير. ومما يوهم ذلك قول النحويين في (باب كان) إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت (إسماً، والآخر خبراً، كقولك: (كان زيدٌ أخاك) (وكان أخوك زيداً) فيظن مِنْ ههنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثني بذاك، وحتى كأن الترتيب الذي يُدَّعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر، يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معاً معرفتين"(36).

"والذي يبين وجه الصواب ويدل على وجوب الفرق بين المسألتين أنك إذا تأملت الكلام وجدت ما لا يحتمل من التسوية، وما تجد الفرق قائماً فيه قياماً لا سبيل إلى دفعه هو الأعم الأكثر... ثم انظر إلى قول العرب: (ليس الطيب إلا المسك)... وأَرِد المعنى على أن يسلم لك مع قلب طرفي الجملة، وقل: (ليس المسك إلا الطيب)... تعلم أن الأمر على ما عرفتك من وجوب اختلاف المعنى بحسب التقديم والتأخير"(37).

ولعل ثبات المسند المعرف بأل في موضعه المتأخر يكسبه مزية في الانفتاح على عدد من المعاني التي تستحوذ على النفس لا نجدها فيه إن تقدم وصار مبتدأ...

فكلما قَنَّن النحويون أسلوب الجملة في استقراء ما تنضبط فيه من قواعد عامة تحرر البلاغيون وثاروا عليها لإيجاد معانٍ ومقاصد بلاغية تستشرف روح

الكلام وذوق المتكلم، دون أن تهمل مقتضى الحال.

وقد كان لأصحاب الدراسات القرآنية قصب السبق في الحديث عن التقديم والتأخير فأشار إليه الفراء (ت 206هـ) في كتابه (معاني القرآن) وأبو عبيدة (ت 210هـ) في كتابه (مجاز القرآن) ثم كان للزمخشري (ت 538هـ) وقفات عند ذلك (38) وربما خالف الجرجاني في بعض الأمور، على الرغم من أنه وريثه.

فالجرجاني بيَّن لنا أن (أل) التعريف في المسند (الخبر) ربما كانت على معنى الجنس، ثم يكون لها وجوه بلاغية على غاية من الجمال والحسن. وهو في هذا يؤسس لمفهوم الجمال في الكلام من جهة التعريف في التقديم والتأخير... ومنها:

1-قصر جنس المعنى على المخبر عنه لغرض المبالغة:

وتريد في الإخبار بهذا الأسلوب أن تخرج المخبر عنه بأنه فاق في صفة الإخبار ما يتصف بها غيره، ولهذا لا يعتد بما لغيره من هذه الصفة كقولنا: زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع "تريد أنه الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة تُوهِمُ أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه"(39).

وهذا يمتنع فيه العطف عليه للاشتراك في الحكم، لأن الصفة على جهة التحديد في شخص ما، وقد جاءت للمبالغة في ذلك فلا يجوز أن نقول: (زيد هو الجواد وعمرو...)

2-قصر جنس المعنى على المخبر عنه لا على معنى المبالغة:

فالحكم الذي يعنيه المسند (الخبر) هو تقييده بالمخبر عنه على سبيل التخصيص والتعيين دون غيره، علماً أنه قد يقع من قبل الآخرين... ولهذا يكون التعيين بأحد القيود المعروفة كالحال والزمن والمفعول به... وغير ذلك؛ كقولنا: هو الوفي حين لا تظنُّ نفسٌ بنفسٍ خيراً، فقد قيد بالوقت، أما تقييده بالمفعول به فمثاله قول الأعشى:

هو الواهبُ المئةَ المصطفاةَ إمَّا مِخَاضاً وإمَّا عِشَارا

"فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد؛ نوعاً خاصاً من الوفاء، وكذلك تجعل هبة المئة من الإبل نوعاً خاصاً؛ وكذلك الباقي. ثم إنك تجعل كل هذا خبراً على معنى الاختصاص، وأنه للمذكور دون من عداه. ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى: أنه لا يهب هذه الهبة إلا الممدوح؟ وربما ظن الظانُّ أن

(اللام) في (هو الواهب المئة المصطفاة) بمنزلها في نحو: (زيد هو المنطلق) من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة، كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص، وليس الأمر كذلك؛ لأن القصد ههنا إلى جنس من الهبة مخصوص لا إلى هبة مخصوصة بعينها؛ يدلك على ذلك أن المعنى على أنه يتكرر منه، وعلى أن يجعله يهب المئة مرة بعد أخرى؛ وأما المعنى في قولك: (زيد هو المنطلق) فعلى القصد إلى الانطلاق كان مرة واحدة؛ لا إلى جنس من الانطلاق. فالتكرار غير مُتصَوَّر"(40).

3-قصر جنس المعنى على المخبر عنه على جهة الثبات:

يريد المتكلم أن يثبت صفة المخبر عنه على حال لا ينكرها عليه أحد، ولا يشك فيها شاك كقول حسان في هجاء أبي سفيان بن الحارث قبل إسلامه:

وإنَّ سنامَ المجد من آل هاشمٍ بنو بنت مخزوم ووالدك العَبْدُ

"أراد أن يثبت العبودية، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها، ولو قال: (ووالدك عبد) لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة"(41).

وقد يقع هذا المعنى للمسند المعرف بأل إذا وقع مفعولاً به، كقول الخنساء في رثاء أخيها صخر:

إذا قبُحَ البكاءُ على قتيلٍ رأيتُ بكاءَك الحسَنَ الجميلا

فالبكاء ليس بحسَنٍ، ولكنه حين كان في صخر فقد حسُن، وحسنه ظاهر وجميل لا ينكره أحد ولو ثبت دهراً طويلاً.

4-استقصاء أداء المعنى حقه:

"اعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك، وله مسلك ثَمَّ دقيق ولمحة كالمخلس، يكون المتأمل عنده كما يقال: يَعْرِفُ ويُنكِر، وذلك قولك: (هو البطل المحامي)... تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصَّلت معنى هذه الصفة؟... ويزداد هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التي تريد الإخبار بها عن المبتدأ مجراة على موصوف كقول ابن الرومي:

هو الرجلُ المشروكُ في جُلّ ماله ولكنه بالمجدِ والحمدِ مُفْرَدُ

... فإذا حصَّلت صورته في نفسك، فاعلم أنه ذلك الرجل.

وهذا فن عجيب الشأن، وله مكان من الفخامة والنبل، وهو من سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقه. والمُعَوَّل فيه على مراجعه النفس واستقصاء

التأمل"

فكأن هناك أقواماً يشركون في جُلّ ماله، وهذا أتم وأكمل "لأن ذلك لا يتصور. وذاك أن كون الرجل بحيث يشرك في جل ما له؛ ليس بمعنىً يقع فيه تفاضل"(42).

"وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من (الذي) فإنه يجيء كثيراً على أنك تقدِّر شيئاً في وهمك ثم تعبر عنه بالذي" وعليه قول بشار بن برد:

أخوك الذي إنْ رِبْتَه قال: إنَّما أَرَبْتَ، وإن عاتبتَه لانَ جانبُهْ

"فهذا ونحوه على أنك قدَّرت إنساناً هذه صفته وهذا شأنه، وأَحَلْت السامع على من يَعِنُّ في الوهم؛ دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوَّة هو ذلك الذي عرفه"(43).

فالشاعر يرفع من ذهن السامع أي توهم أو تخيّل حول المسند إليه (المخبر عنه)؛ ويصوب ما انطبع في عقله من صفات له إلى الوجه الذي رغب فيه، في الوقت الذي استقصى كل معنى يحيط بتلك الصفات. فالمتكلم يقدّر في وهمه شيئاً ما ثم يعبر عنه بالاسم الموصول المعرف بأل (الذي) وغيره.

تلك هي إشارات بلاغية سريعة حول تعريف المسند بأل التعريف ورتبته في التساوي مع المسند إليه، ومن ثم موقعه في التقديم والتأخير...

ونرى أن ما قدمه الجرجاني في هذا الشأن كان أساساً لدراسات بلاغية وجمالية مستفيضة لا يحاط بها... فالجرجاني نفسه يستفيض بالحديث عن ذلك، ويبرز العديد من النكت البلاغية للمسند المعرف بأل وسياقه في بناء الجملة... وهي نكت لا تنحصر ببيان وظيفتها التركيبية في إطار توخي معاني النحو وإنما تحتوي على دلالات عظيمة وأسرار جمة و "خفايا إذا بحثت عنها وتصورتها اطلعت على فوائد تؤنس النفس وتثلج الصدر بما يفضي بك إليه من اليقين، ويؤديه إليك في حسن التبيين"(44).

وإذ قد عرفت هذه الأصول واللطائف البلاغية الجميلة للمسند المعرف بأل فاعلم أن الفائدة لا تتحصَّل إلا بمعرفة التنكير وفوائده البلاغية وسبيلها في الإثبات... ففي التنكير ما لا يحصى من المواضع والمقاصد والإمتاع فهو يمتلك من حسن المزية ما لا نجده في غيره، ولا سيما عندما يكون في سياق جملته وما يحمله من وجوه وفروق في موضع دون موضع... وبهذا يصبح التعريف والتنكير أثراً فنياً رفيعاً في الوقت الذي يؤدي رسالة بلاغية وفكرية...

وهذا الكلام يفرض علينا أن نشير إشارة سريعة إلى آلية عبد القاهر في قراءة النص لإدراك مقاصده. فما من أحد ينكر أن عبد القاهر كان في سبيل بيان نظرية في النظم لإبراز مسألة الإعجاز في القرآن الكريم. وحين كان يسعى إلى هذا الهدف النبيل فإنه كان يؤسس لمفهوم القراءة الجمالية المستندة في أصولها إلى اللغة والسياق النصي... فقراءته كانت تحلّ شفرات النص –كما يقال في النقد الحديث–. فهو لا يتخيل أي سياق نصي إلا في ضوء مفهوم (النظم) الذي يتذوقه مستقبلاً إياه برهافة عالية؛ في الوقت الذي يمارس عليه المنطق العقلي والموضوعي... ليوضح أن كل كلمة لها دلالتها الخاصة بها في موقعها من البنية التركيبية للجملة اللغوية. وهذه البنية هي التي تؤدي الوظيفة المرتجاة من الكلمة... فالعلاقات الإسنادية فيها علاقات نفسية وفكرية وموضوعية... والتعريف أو التنكير ما يقع فيها عبثاً، وكذلك غيرهما... لأن لأي حالة من أحوال الإسناد مهمة لا تكمن في الأخرى... فالجملة إنما هي نظم أو تأليف لألفاظ موحية بدلالتها ومشبعة بأحوالها النفسية لتنسجم مع مقتضى الحال والمقام عند المتكلم والمخاطب.

ولهذا تلاحظ أن القضية تبرز بدلالة (اعلم) لديه وكثرة استعمالها، ثم تكرار الخطاب (بكاف الخطاب) مع توفير حوار فعَّال وأخاذ... هكذا نجد أن جمال النظم لديه لا يقل عن جمال آلية القراءة؛ فهو متمثل في ترتيب الألفاظ وما يتحلى به من إيحاءات... مما يؤكد أن الجرجاني كان أمة وحده في رسم حدود القراءة الجمالية للنص، فسبق إلى كثير من النظريات الجمالية الحديثة. وهذا كله سيتأكد في حديثنا عن التنكير وجمالياته.

■

القسم الثاني:

التنكير وجمالياته البلاغية

أ-حدود ومفاهيم

نشير هنا إلى اختلاف مفهوم الكلمة في التنكير عما هي عليه في التعريف؛ وهو اختلاف لا ينشأ من بنيتها فقط في كثير من الأحوال وإنما ينشأ أيضاً من دلالتها واختلاف أسلوب استعمالها... ولعل الفارق الأساسي بين التعريف والتنكير أن التنكير لا يعرف بأداة معينة؛ وإنما أن يكون اللفظ مطلقاً من قيود التعريف؛ أو من المعارف السبعة التي ورد ذكرها... فالتنكير مطلق، والتعريف يأتي ليقيد ذلك الإطلاق... ويحدد وجوه اللفظ في دلالته واستعماله...

وهذا الكلام قد يوحي إلى المتلقي أو قد "يظن أن المعرفة أجلى، ومن النكرة أولى. ويخفى عليه أن الإبهام في مواطن خليق، وأن سلوك الإيضاح ليس بسلوك للطريق؛ خصوصاً في موارد الوعد والوعيد والمدح والذم... والنكرة متكثرة الأشخاص يتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاربها، وينظرها بالبصيرة من منسمها إلى غاربها فيحصل في النفس لها فخامة وتكتسي منها وسامة"(45).

فالتنكير يقع لفوائد؛ ويستعمل لمقاصد لا يمكن للتعريف أن يقوم بها لا من الوجهة اللغوية ولا من الوجهة البلاغية والدلالية... وكلها تستقى من السياق ومن مطابقته لمقتضى الحال والمقام... فالوظيفة التي يقوم الاسم النكرة بها سواء وقع مسنداً إليه أم مسنداً في الجملة أو النّص اللغوي لا يمكن أن يقوم بها الاسم المعرفة؛ فهي تنفرد بخصائص تنبثق من مفهوم التنكير ذاته... ومن طبيعته الجمالية...

وحين نتحدث عن الطبيعة الجمالية إنما نعني بذلك التفاوت بين درجات الجمال من جهة التعريف والتنكير،... دون أن يكون التفاوت واقعاً في درجات

القبح الناتج عن الاستعمال...

ولهذا يصبح لزاماً أن نوضح مفهوم النكرة... أو ما سمي بـ (التنكير).

فهو كل اسم لا يفهم منه أمر محدد، ولا يقصد بالتعيين... فهو لفظ مطلق ومتحرر من التخصيص كقولنا: رجلٌ، امرأة؛ شجرة... فالألفاظ تدل على مطلق الجنس من كل نوع...

وكل اسم نكرة يختلف وضعه في الإفراد عما هو عليه في الاستعمال من جهة التركيب تقديماً وتأخيراً ومن جهة الدلالة... فالدلالة عن النواحي النفسية والفكرية والموضوعية هي التي تستدعي بناء التركيب واستخدام الكلمة المطلقة من كل قيد أو المقيدة بأحوال وصفات معينة... وتصبح الكلمة الحرة في ائتلاف اللفظ والمعنى ذات طبيعة جمالية متباينة ومثيرة.

وهذا يحدونا إلى الإشارة السريعة إلى موقع الاسم النكرة في بناء الجملة من جهة التقديم والتأخير، لما له من مقاصد بلاغية لا نجدها فيه حين يأتي بصورته البنائية الطبيعية والفطرية التي عرفت للجملة العربية ثم نتعرف إلى المقاصد البلاغية للتنكير في المسند والمسند إليه والفضلة.

ب-تقديم الاسم النكرة وجمالياته:

إذا كان علماء اللغة والنحو والبلاغة قد أكدوا أن الابتداء يكون أصلاً بالمعرفة فإنهم تبينوا في الوقت نفسه أنه يصح الابتداء بالنكرة في نيف وثلاثين موضعاً ترجع إلى الخصوص والعموم في أغلبها...

وقد صاغ علم النحو الأساس الدقيق لوصف قاعدة الكلام عند العرب، فغدا الصورة المثالية في كيفية بناء الكلام والتعبير عن المشاعر والمقاصد.. ولكنه حين أدرك ذلك كله أقام ما يتصوره على أساس الصحة والسلامة في شروط بناء الكلام، والوجوب المتبع فيه والجواز.. فصار النحو والصرف يشكلان أساس البناء للدرس اللغوي، ثم جاءت البلاغة لتشكل صورة البناء كله في وظيفته وفي طبيعته الجمالية(46)، ويعد تقدم الاسم النكرة في طليعة ذلك. فالنكرة حقها التأخير ثم أخذت صلاحية ما حقه التقدم وخسرت صفات المؤخر.. أما النحو فيقرر ذلك لعلة نحوية.

فابن هشام مثلاً (ت 761هـ) يرى أنه لم يعول عند المتقدمين في ضابط الابتداء بالنكرة إلا على حصول الفائدة، ثم ذكر لها عشرة أمور، في (مغني اللبيب) وأوجزها في (شذور الذهب)، وهي في العشرة الأوائل مما يأتي (47):

1-أن تكـون النكـرة موصـوفة لفظـاً أو تقـديراً أو معنـىً، فمن اللفظ قولـه تعالى: "ولعَبْدٌ مؤمن خير من مُشْرك" (البقرة 221/2) فالصفة مذكورة لذا جاء الابتداء بالنكرة، ومن الصفة المقدرة قول العرب، السّمْن مَنَوانِ بدرهم. فالسمن: مبتدأ أول، ومنوان مبتدأ ثانٍ، وبدرهم خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للأول، ومسوغ الابتداء بمنوان لأنه موصوف بصفة مقدرة، أي مَنَوان من السمن، (والمنوان: مقدارٌ مخصوص من الموازين كالرطل، وهو يزن رطلين تقريباً) وهو مثنى (مَنَا) مثل (عصوان) مثنى (عَصَا) ومن الصفة المقدرة أيضاً قول العرب: شرٌّ أهرَّ ذا ناب.

قال الجرجاني: إنّما قُدِّم فيه (شر) لأن المراد أن يعلم أن الذي أهرّ ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير". ومن هنا جَوّز الجرجاني الابتداء بالنكرة في قولهم هذا، وحَسُن عنده لأنه أُريد به الجنس، لأن معنى (شر) و(الشر) سواء. وهذا نظيره لديه قول العرب: أرجل أتاك أم امرأة؟ فالسؤال عن الجنس، ولم يكن القصد إلى بيان نوعه أو أنه واحدٌ أو أكثر.. وربما يُقدم لتنبيه المخاطب عليه، أو لتنبيه السامع على شيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل.

أما الصفة المعنوية فمثالها، رُجَيْل جاءني، فالتصغير وصفٌ بالمعنى وكأن الكلام هو: رجل صغير جاءني، وكذلك يقع في التعجب كقولنا: ما أَحْسَنَ زيداً، فالمعنى شيء عظيم حسَّنَ زيداً(48).

وهذا كله عند ابن هشام ومن ثم عند الزمخشري الذي بُني كلامه البلاغي على الكلام اللغوي من أمثلة الخصوص لا العموم في النكرة الذي سنذكره بعد قليل.

2-أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها:

إذا جاءت النكرة عاملة فيما بعدها رفعاً أو نصباً أو جراً، فالرفع كقولنا: قائم الزيدان، فالزيدان فاعل سد مسد الخبر، وقائم مبتدأ. والنصب كقولنا: أكثر منك مالاً أكثرُ مني مالاً. فالوصف على محل الظرف في كلمة (منك)، إذ القصد أن الظرف منصوب المحل بالوصف..

أما الجر فاشترط أن يكون المضاف إليه نكرة كقولنا: غلام امرأة جاءني، أو أن يكون نكرة مضافاً إلى معرفة، والمضاف لا يتعرف إليه بالإضافة كقولنا: مثلك لا يبخل، والنكرة المضافة حقها التقديم أياً كان إعرابها.

3-**أن تكـون النكـرة مبتـدأ و خبرهـا ظرفـاً أو جـاراً ومجـروراً** كقولـه تعـالى: ﴿لكل أجلٍ كتابٌ﴾ (الرعد 38/13) وقوله: ﴿ولدينا مزيدٌ﴾ (ق. 35/5) ويجب

تأخير المبتدأ النكرة في هذا الموضع فما حقه التقديم أُخِّر واحتل الخبر مكانه بالإبصار لأول وهلة.

4-**أن تقع النكرة بعد إذا الفجائية** كقولنا: خرجت فإذا رجلٌ بالباب. وهنا يجوز تقديم النكرة وتأخيرها.

5-**أن تكون في موضع المعطوف أو المعطوف عليه** نحو قوله تعالى: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ﴾ (محمد 21/47) وقوله: ﴿قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقة يتبعها أذى﴾ (البقرة 263/2) وتقديم النكرة هنا واجب.

6-**أن تقع في أول جملة حالية، في صدرها واو الحال غالباً** كقول الشاعر:

سَرَينا ونجمٌ قد أضاء، فمُذْ بدَا محياك أخفى ضووؤه كُلّ شارقِ

وفي هذا الشأن تفصيل ليس موضعه هنا، وإن وجب تقديم النكرة هنا.

7-**أن يأتي خبر يصف النكرة وفيه حدَثٌ من خوارق العادة**، كقولنا: بَقرةٌ تكلمت.

8-**أن يراد بها صاحب الحقيقة من حيث هي**، نحو قولنا: تمْرة خَيرٌ من **جرادة.**

9-أن تكون النكرة بمعنى الفعل، وهذا شامل للدعاء والتعجب.. وغير ذلك، كقوله تعالى: ﴿سلام علىآل ياسين﴾ (الصافات 130/37) وقوله: ﴿ويل للمطففين﴾ (المطففين 1/83) وكقولنا: عَجَبٌ لزيد.

10-**أن تكون النكرة عامة**، أي تدل على العموم بنفسها، كقوله تعالى: ﴿كلٌّ له قانتون﴾(البقرة 116/2) أو كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، وهي مما لديه من الصدارة أيضاً، كقولنا: مَنْ قرأ الكتاب؟ أو مَنْ يقرأ الكتاب ينجحْ، أو أن تدل على العموم بغيرها بعد نفي أو استفهام كقولنا: ما أحَدٌ في البيت، وهل رجلٌ في الدار؟ وكقوله تعالى: ﴿أَ إلهٌ مع الله﴾ (النمل 60/27-63) ومثل (كم) الخبرية: كم رجلٍ مات! أو أن تضاف إلى اسم له صدارة الكلام كقولنا: غلام مَنْ جاء؟

وقد لمسنا في هذه المواضع التي ذكر فيها الاسم النكرة أن للابتداء بالنكرة مسوغات خاصة، وقد يُبْتَدأ بالنكرة إذا أُمن اللبس كقولنا: ذَهَبٌ خاتمك، ذهب (مسند) وهو خبر وجاز الابتداء به، على الرغم من أن المبتدأ (خاتمك) معرفة، وهو مسند إليه.. وعليه قوله تعالى: ﴿وكان حقاً علينا نَصْرُ المؤمنين﴾ (الروم

47/30) فالخبر (حقاً) جاء نكرة وبُدئ به لأنه أمن اللبس (49).

ومن هنا يصبح لزاماً علينا أن نبين مواضع وجوب الابتداء بالنكرة ووجوب تأخيرها عند اللغويين في المسند إليه، والمسند، دون أن نبين مقاصدها البلاغية من جهة التقديم والتأخير، لأن موضع هذا البيان ليس هنا.. على أننا سنتحدث عن المقاصد البلاغية للنكرة بذاتها..

ونذكر في معرض حديثنا ما لم نشر إليه من مواضع النكرة وأحكامها، فقد أوجب أهل النحو أن يتقدم المبتدأ النكرة وجوباً – فيما لم نذكره من قبل–، وحقه التقديم لعلة بذاتها:

1–**إذا أشبهت النكرة في أسلوبها أسلوب الشرط** كقولنا: كُلُّ تلميذٍ مجتهدٍ فهو من الناجحين.

2–**إذا كان المبتدأ النكرة من الأسماء التي لها الصدارة**، فضلاً عن دلالتها على العموم، أو أُضيف إلى ما له حق الصدارة، كالاستفهام والشرط، وما التعجبية، مثل: ما أحسَنَ زيداً، أو كم الخبرية مثل: كم كتابٍ عندك.. ومن الأسماء المضافة قولنا: طالبُ أيّ مدرسة تفوق؟ وقولنا: زمامُ كم أمرٍ تملك.

3–**اقتران المبتدأ النكرة بلام الابتداء** كقولنا: لرجلٌ شريفٌ خيرٌ من فاسد.

ومن المبتدأ الذي وجب تأخيره كما بينا من قبلُ كل مبتدأ (مسند إليه) نكرة وخبره كون عام (جار ومجرور أو ظرف) وعليه قول نُصَيب:

أهابُكِ إجلالاً وما بكِ قُدْرَةٌ — عليّ، ولكن ملءُ عَيْنٍ حَبيبُها

أما الخبر فالأغلب فيه أن يكون نكرة وأن يتأخر عن المبتدأ، وله مقاصد في التنكير سنأتي عليها، ولكنه يتقدم وجوباً:

1–**إذا كان من الأسماء التي لها حق الصدارة**، كقوله تعالى: ﴿ما لونها؟﴾ (البقرة 69/2) وكقولنا: مَنْ زيد؟

2–**إذا حصر الخبر بالمبتدأ**: وذلك أن يقترن بـ (إلا) أو(إنما) كقولنا: ما فارسٌ إلا عليّ، وما شاعر إلا المتنبي، إنما شاعر المتنبي، إنما ناجح من يجتهد. فلفظ (فارس، شاعر، ناجح) قُدّم فترك أثره في النفس وصار تحت مدار الفكر..

أما إذا حصر المبتدأ بالخبر فقد وجب تأخير الخبر كقوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ (آل عمران 144/3) وجاء هنا على ما حقه التقديم، ولكنه اشتمل على صنعة كلامية أيضاً.

ونكتفي بهذا الجانب من اللغة الذي نضعه بين يدي البلاغة ولا سيما عند أصحابها الذين درسوا الألفاظ النكرات في استخدام القرآن لها كالزمخشري. فقد بين سر تنكيرها وما توخته الوظيفة في التنكير من حسن الموقع، وإصابتها للمعنى كما في قوله تعالى: ﴿وإنا على ذهابٍ به لقادرون﴾ (المؤمنون 18/23). فبّين كثيراً من ملامحها الجمالية وأكد عمق تأثيرها في النفس فقال: إن (على ذهاب به) من أوقع النكرات وأخرها للمْفصل والمعنى: على وجه من وجوه الذهاب به، وطريق من طرقه، وفيه إيذان باقتدار المذهب، وأنه لا يتعايا عليه شيء إذا أراده.. فعلى العباد أن يستعظموا النعمة في الماء، ويقيدوها بالشكر الدائم، ويخافوا نفادها إذا لم تُشْكر"(50).

وقد سئل الحطيئة عن أشعر الناس، فذكر زهيراً والنابغة، ثم قال: ولو شئت لذكرت الثالث.. ولم يعيّنه، وأراد نفسه.. ولكنه لو قال: ولو شئت لذكرت نفسي، لما أفيد منه موقف التفخيم والتعظيم.. (51) فالثالث اسم على استغراقه لجنس من يدخل فيه لا يعرف أحد منه فصار كالنكرة.

فالتنكير يحمل من المعاني والصور والأساليب البلاغية في المسند إليه والمسند ما يجعله آية في الروعة والإفادة، ويكسب الشكل روح المتكلم وذوقه حين ثار على القاعدة النحوية من جهة العلة.

ج-المقاصد البلاغية للتنكير:

1-المسند إليه: وفيه مقاصد كثيرة منها:

1-**الإفراد**، كما في قوله تعالى: ﴿وجاء رجلٌ من أقصى المدينة يسعى﴾ (القصص 20/28) أي فرد واحد من الرجال..

2-التعظيم والتفخيم، كقوله تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياةٌ﴾ (البقرة 179/2) أي: حياة عظيمة.. وكقول الرسول: إن من البيان لسحرا.

2-التكثير، ويعني لكثرته أنه لا يحتاج إلى تعريف، وهو يدخل في معنى التكثير للتفخيم والتعظيم أيضاً كقوله تعالى: ﴿قالوا: إنّ لنا لأجراً إنْ كنا نحن الغالبين﴾ (الزخرف 113/7) ومنه قول العرب: إن له لإبلاً، وإن له لغنماً.

وبين الزمخشري وجه دلالة التكثير، إذ كيف يكون الاسم نكرة، وهو في الأصل دال على الواحد، مفيداً للتكثير..؟! وساق قوله تعالى: ﴿علمت نَفْسٌ ما قدّمت وأخّرت﴾ (الانفطار 5/82)، ومثلها في قوله تعالى: ﴿علمَتْ نفْسٌ ما

أحضَرتْ﴾(التكوير 14/81).. (52).

فالمعنى هو من عكس كلامهم الذي يقصدون به الإفراط، وكأنه يقول كم نفسٍ، أو كل نفسٍ لكثرة ما قدمت.. ومثله قوله تعالى: ﴿أن تقول نَفْسٌ: يا حَسْرَتا على ما فَرَّطتُ في جَنْب الله﴾ (الزمر 56/39) فالنفس نادمة على كثرة تفريطها في جنب الله، وقلة ما حفظت من تعاليم الدين الحنيف.

4-التقليل، وعليه قوله تعالى: ﴿ورضوانٌ من الله أكبر﴾، (التوبة 72/9) أي: رضوان قليل من الله أكبر من أي رضوان.. وقوله تعالى:﴿وتَعيها أُذُنٌ واعيَةٌ﴾ (الحاقة 12/69) فأذن واعية على التوحيد والتنكير، لأن الوعاةَ قِلّةٌ من الناس، والأذن الواحدة إذا وعت وعقلت عن الله فهي المراد الأعظم عند الله، وأن ما سواها لا يبالي بهم بالةٌ وإن ملؤوا ما بين الخافقين" (53)......... وكذلك نكرت نفس للتقليل في قوله تعالى: ﴿ولتنظر نفس ما قدّمت لغد﴾ (الحشر 18/59) ويوحي التقليل هنا بشيء من التوبيخ والتقريع.. فالنفس الواحدة الموجودة في جنب الإنسان عليها أن تحاسب صاحبها كل يوم وما يقدمه لغده..

حـ- التحقير أو التصغير لأمر بلاغي، كقول ابن أبي السمط:

له حاجب عن كل شيءٍ يَشيْنُه وليس له عن طالب العُرْفِ حاجِبُ

فتنكير (حاجب) الأولى للتعظيم، والثانية للتحقير، والحاجب: المانع، فكل ما يمنع الممدوح عن كل ما يشين عظيم، وليس له مانع يمنعه من المعروف والإحسان.. وقد تحولت كلمة (حاجب) في الحالين إلى إيضاح شخصية الممدوح، فأي مانع أو حاجز يصبح مدعاة للعطاء، وسبيلاً إلى الرفعة والسمو.. فهو بعيد عن الشبهات وارتكاب الفحشاء، كما دلت عليه (حاجب) الأولى، وهو يمزق عدداً من الحواجز ليقدم معروفاً للناس كما دلت عليه (حاجب) الثانية ومثل ذلك نراه في قول ابن أبي السمط أيضاً:

ولله مني جانبٌ لا أُضِيْعُهُ وللَّهْوِ مني والخلاعة جانبُ

6-النوعية، أي يشير التنكير إلى نوع من أنواع النكرة، كما في قوله تعالى: ﴿وعلى أبصارهم غِشاوةٌ﴾ (البقرة 7/2) ويقول الزمخشري: "ومعنى التنكير أن على أبصارهم نوعاً من الأغطية غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله، ولهم من بين الآلام العظام نوع عظيم لا يعلم كُنْهَه إلا الله" (54) ومثله في البيان عن النوع قول الشاعر في الداء والدواء:

لكل داءٍ دواءٌ يستطبُّ به إلا الحماقة أَعْيَتْ مَنْ يداويها

7-قد يكون تنكير المسند إليه لمانع ما في سياق النص، كقول الشاعر:

إذا سـئمت مهنـدَهُ يمـينٌ لطـول الحمـل بدَّلـه شـمالا

"فالشاعر لم يقل "يمينه" تحاشياً من نسبة السآمة إلى يمين الممدوح"(55).

8-هناك أسباب أخرى لتنكير المسند إليه ذكرها البلاغيون مثل الإفراد، نحو: شر أهون من شرين، أي شر واحد، ومثل إخفاء أمر ما أو اسم ما للخوف منه أو عليه أو صوناً له، كقولنا لرجل لا نحب ذكر اسمه: قال رجل: إنك انحرفت عن الصواب(56).

2-التنكير في المسند:

يقع التنكير في المسند لمقاصد بلاغية عديدة منها: (57)

1-إرادة إفادة عدم الحصر والعهد كقولنا: زيد ناجحٌ وعمرو راسبٌ، فالإفادة ترمي إلى غرض الإخبار، وليس حصر النجاح بزيد والرسوب بعمرو، وليس أحدهما معهوداً بالآخر..

2-إتباع المسند إليه في التنكير نحو: رُجَيْلٌ واقفٌ بالباب.

3-إرادة التفخيم والتعظيم كقوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هُدىً للمتقين﴾ فالتنكير في (هدى) جاء ليدل على عظمة هداية كتاب الله وكمالها.. ونحو قولنا أنت أميرٌ، ومحمد وزيرٌ..

4-التحقير والتصغير، كقولنا: "الحاصل لي من هذا المال شيءٌ" أي شيء حقير تافه، ونحو: ما عمرو رجلاً يحترم.

5-التخصيص: فلو أضيف المسند النكرة إلى نكرة لما عُرّف، وإن خصّص من غيره كقولنا: هذا غلامُ فتىً، وكقولنا: خمسُ صلواتٍ كتبهن الله.

3-تنكير الفَضْلة:

يعد تنكير الفضلة في الجملة الاسمية أو الفعلية مثيراً ويحمل من الأساليب البلاغية الدقيقة ما لا نجده غالباً في كل ما تقدم، فقد يتفرد بمقاصد عاطفية وفكرية مرتبطة بالسياق كالتعظيم والتكثير والتقليل والتحديد والقصر والإبهام.. ونوضح ذلك كما يأتي..

1-الإبهام والغموض:

قد ينكر الاسم فيفيد معنىً مبهماً لا يبلغ المرء كنهه فيما لو عرّفه، فهو

يصيب فيه غاية الإصابة ويبعث في النفس تأثيراً متصاعداً، كقوله تعالى في الحديث عن يوسف وإخوته: ﴿اقتلوا يوسف أو اطْرَحوه أرضاً يَخْلُ لكم وجه أبيكم﴾ (يوسف 12/12).

فلفظ أرض نكرة، وهي أرض مجهولة بعيدة عن كل معاني الحياة.. فتنكيرها يعني أنها أرض خلاء مبهمة.. وهذا يدل على تصوير بارع لنفوس إخوته وهم يتآمرون عليه لقتله وتركه في أرض لا أنيس فيها.. فهو يعظم من أمر فعلهم الشنيع ويستنكره في تلك الأرض المجهولة.

ويستعمل في هذا المقام الظروف المبهمة مثل (بعض)، وللفظ بعض استعمالات بلاغية شتى في القرآن وفي كلام الشعراء الكبار.. وقد نبه الزمخشري على هذا كله، في قوله تعالى: ﴿فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم ﴾ (المائدة 49/5) فقال الزمخشري: "يعني بذنب التولي عن حكم الله، وإرادة خلافه، فوضع (ببعض ذنوبهم) موضع ذلك وأراد أن لهم ذنوباً جمة كثيرة العدد، وأن هذا الذنب مع عِظَمه بعضُها وواحد منها.. وهذا الإبهام لتعظيم التولي، واستسرافهم في ارتكابه. ونحو البعض في هذا الكلام ما في قوله لبيد (ت41هـ):

[تَـرَّاك أَمْكنـةٍ إذا لـم أَرْضَـها]   أو يـرتبطْ بعـض النفـوس حمامُهـا

أراد نفسه، إنما يقصد تفخيم شأنها بهذا الإبهام، كأنه قال: نفساً كبيرة، ونفساً أيَّ نفس. فكما أن التنكير يعطي معنى التكبير – وهو معنى البعضية – فكذلك إذا صرح بالبعض"(58).

ونجد التعظيم كذلك في دلالة (بعض) في قوله تعالى: ﴿تلك الرسل فضّلنا بعضهم على بعض، منهم من كلم الله، ورفع بعضهم درجات﴾ (البقرة 153/2).

فالإبهام يفيد معنى التعظيم والتكثير بالظروف المبهمة، وبالاسم النكرة، كما يفيد التنكير التحديد والقصر والتعظيم كقوله تعالى: ﴿أولئك على هدّى من ربهم﴾ (البقرة 5/2) فهذا الضرب المبهم من الحديث لا يحدد أسماء المؤمنين، ولكنه يعظم شأنهم ويحدد التعظيم بهم دون غيرهم من الناس. ومثله في قول الشاعر الهذلي يرثي فيه خالد بن زهير:

فلا وأبي الطيْرِ المُربَّةِ بالضُّحى   على خالدٍ، لقد وقَعتْ على لحْمِ

فلما قُتل خالد وقامت الطير عليه تأكله فاستعظم كثرتها وحجمها، واستعظم

أكلها للحم خالد، وهو لحم شريف عظيم.. فاستعظم لحمه مما جعله يستعظم الطير، ومن ثم يكنيها بأبيها، والقسم تعظيم آخر.. وهذا الاستعظام الرباعي مقصور على الرجل خالد بن زهير دون غيره.. لتفخيم شأنه وتعيينه فيه.. وذلك كله يفيده تنكير لفظ لحم.

2–التقليل والتكثير

سبق أن قلنا: إن التنكير يدل على التقليل، وإذا دل على الوَحْدة أفاد معنى التكثير.. ومما يدل على التقليل من النكرات التي وردت فَضْلة في القرآن قوله تعالى: ﴿وأحلل عقدةً من لساني﴾ (طه27/20).

فالنبي موسى (عليه السلام) يدعو بدعائه هذا، وهو البليغ الفصيح، وقَلّ أن احتبس لسانه عليه، فجاءت كلمة (عقدة) نكرة لتبين قلة احتباس الكلام، وإذا حبس عليه فيسأل الله حلّ ذلك.

وقد يكون السياق مدعاة للتفسير المزدوج تبعاً للمقام والمخاطب والمتكلم، كقوله تعالى: ﴿وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقاً﴾ (البقرة 22/2).

فإذا نظرنا إلى لفظ (ماءً) و(رزقاً) لتبين أن تنكيرهما يفيد المعنى القليل إلى ما هو عند الله، فالماء والرزق قليلان لما يختزنه علم الله بهما.. وهو كثير لما يعرفه الإنسان عنهما..

3–التحديد والقصر...

قد يفيد تنكير الفضلة التحديد والتعيين في الاسم النكرة. فكل ما يجري في مقام التثبيت والتوكيد يحصر في القصر ويذكر في مثل هذه الحال إفادة النكرة لمعان أخرى جانبية كتعظيم أو تفخيم كقوله تعالى: ﴿إنا أرسلنا إليكم رسولاً شاهداً عليكم، كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً﴾ (المزمل 15/73) فالرسول الأول في قوله تعالى هو رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يرد الله غيره، والرسول الثاني هو موسى (عليه السلام)...

أو تعظيم التوبيخ والتقريع في تتمة الآية السابقة ﴿فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذاً وبيلاً﴾ (المزمل 16/73) فالله (سبحانه وتعالى) سيعاقب فرعون دون غيره عقاباً شديداً وعظيماً..

4–قلّة الالتفات

قد يفيد الاسم النكرة تغافل الناس عن شيء ما يدل عليه هذا الاسم، وقَلّ أن

يلتفتوا إليه.. كأن يكون مجهولاً للناس أو متجاهلين له.. وقد نبه الزمخشري على هذا في قوله تعالى: ﴿هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مُزّقتم كل مُمَزّق إنكم لفي خَلْق جديد﴾ (سبأ 7/34).

فالرسول الكريم على شهرته في قريش، وإخبارهم بالبعثة والنبوة أعرضوا عنه وتجاهلوا أمره تلهياً واستخفافاً فعميت بصيرتهم وبصرهم وكأنهم لم ينظروا حولهم.. فدلت كلمة (رجل) في الآية على ما لقيه الرسول الكريم من قريش، وهم على فعلهم الشنيع معه فإنه سيخرجهم من عماهم، وإن لم يتبعوه فسيصابون بما أصيب به أصحاب الأيكة(59).

5-التعميم:

قد يكون التعميم في الفضلة، أو في متعلقاتها لغرض بلاغي ما، كأن يفيد التعظيم، أو غيره.. وعليه قوله تعالى في سورة البقرة 2/2-3): ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدىً للمتقين﴾.. فمن أجاز في (هدىً) النصب على الحال والعامل فيه معنى الإشارة أو الظرف ذهب إلى الغرض من تنكير الكلمة إنما هو على جهة التعميم لهدف التعظيم...

تلك هي جملة من أساليب التنكير حاولنا أن نفي بأبرزها لندرك في ضوئها مدى التطور الذي لحق الدرس البلاغي الجمالي عند البلاغيين القدماء وأهل اللغة.. ففي التنكير جماليات لافتة للنظر لا نجدها في التعريف.. سواء وقعت اللفظة مفردة أو مركبة.. ولعل التأليف يقدم لها مالا يقدمه الإفراد.. فمقام الكلمة في السياق يختلف جمالاً ووظيفة ويتنوع تنوعاً شديداً عما هي عليه في مقام الإفراد.

وهنا تقتضي من الباحث الإشارة إلى ما انتهت إليه القراءة الجمالية بعد الجرجاني في مجال التعريف والتنكير.. فنقول: إذا كان عبد القاهر قد اهتدى بذوقه الرفيع وعقله الوثاب وثقافته الواسعة إلى اكتشاف آلية موضوعية وذاتية للقراءة الجمالية مدركاً فيها لعمليات التوزيع في الأنساق اللغوية والتبادل فيما بينها في إطار نظرية (النظم) فإنه كان ينظر إلى أن وظيفة التنكير لا يمكن أن تكون أقل ثراء في الدلالة من التعريف.. ولعل المزية في التنكير كفيلة بإظهار جماليات لا نحصل عليها إلا فيه. إن مجمل العلاقات بين النكرات في ترتيبها البنائي يؤكد أن معاني النحو هي المعاني التي تنبثق من التفاعل بين البلاغة والوظيفة في الجملة المؤلفة، ويتم هذا في إطار مفهومي الاستبدال اللغوي والتوزيع في الأنساق، وهما مصطلحان أسلوبيان حديثان. وفي الوقت الذي كان الجرجاني

يمارس هذين المصطلحين عملياً دون أن يسميهما في تطبيقاته البلاغية فإنه كان الأساس الذي بُنيت عليه نظرية التحليل اللغوي التي جاء بها (دوسوسيير).. وبهذا تقدم الجرجاني خطوات كبرى عما وجدناه عند ابن جني والجاحظ وعبد الجبار المعتزلي، (60) مثلاً.

أما من جاء بعده فلم يستطيعوا أن يطمسوا قامته الطويلة، على عظمة ما قدموه للدرس البلاغي والجمالي، ولا سيما ما أبدعه الزمخشري الذي حذا حذوه في كثير من القضايا الجمالية، فقد كان هو الآخر متميزاً من غيره. فالزمخشري كما ظهر لدينا في بحث التنكير خاصة، وبقية الأبحاث عامة حاول أن يفتح عينيه على آفاق جمالية رحبة وجديدة، مستفيداً من الآلية التي استمدها من الجرجاني، ومن صورة الجمال البلاغي المتأصلة في معاني النحو وبنيته اللغوية.. وقد استطاع أن يطبع ذلك كله بصورته الذاتية اللافتة للنظر، ولا سيما حين ربط مفهوم الجمال البلاغي بالإعجاز القرآني. فليس لديه مفهوم واحد إلا انتزعه من الدرس التطبيقي لآيات القرآن الكريم في كتابه (الكشاف).

وهنا نهاية المطاف عندنا، وإن كنا سنشير بومضة خاطفة إلى مفهوم التنكير والتنوين.

د-التنكير والتنوين

لا يمكن لباحث يتناول بحث تنكير الاسم دون أن يعرض للتنوين المرتبط به.. وللتنوين أنواع كثيرة تهدف إلى أغراض بلاغية ولغوية يمكن أن نشير إليها بإيجاز كما ذكرها ابن هشام في كتابه المغني، وكلها تتعلق بأحوال الاسم ووظيفة التنكير، وربما تلحق غيره، (61) وأبرزها:

1-تنوين التمكين:

ويقال له تنوين الصرف، لأنه يلحق الاسم المعرب المنصرف إعلاماً "ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً.. وذلك كزيدٍ ورجل ورجالٍ".

2-تنوين التنكير:

ويلحق الأسماء المبنية "فرقاً بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصهٍ ومهٍ، وإيهٍ، وفي العلم المختوم (بويهِ) بقياسٍ نحو: جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر".

فهو ليس تنوين تمكين كما يتوهم بعض الناس.

3-تنوين المقابلة:

ويلحق بعض الأسماء نحو "مؤمناتٍ، ومسلمات".. وجعل هذا التنوين في مقابل النون في (مؤمنين، ومسلمين). ولهذا قيل: هو عوض عن الفتحة نصباً.. ولكنه غير صحيح لأنه لو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر..

وقيل أيضاً: هو تنوين تمكين، وليس ذلك كذلك أيضاً.

4-تنوين العوض:

ويلحق الاسم عوضاً "من حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه: مفرداً أو جملة. فالأول كجوارٍ وغواشٍ، فإنه عوض من الياء.. والثاني: كجندلٍ، فإن تنوينه عوضٍ من ألف جنادل.. والثالث: تنوين كل وبعض إذا قطعتا عن الإضافة ﴿وكلاًّ ضربنا له الأمثال﴾ (الفرقان 39/25) و﴿فضلنا بعضهم على بعضٍ﴾ (الإسراء 21/17) والرابع: اللاحق لإذ في نحو ﴿وانشقت السماء فهي يومئذٍ واهية﴾ (الحاقة 16/69) والأصل فهي يوم إذِ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها".

5-تنوين الترنُّم:

الترنم هو التغني، يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، لهذا فهو يلحق القوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق وهو الألف والواو والياء، فإذا أنشدو ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها، ولا يختص هذا التنوين بالاسم كقول جرير:

أقلي اللوم عاذلَ والعِتابا   وقولي إنْ أصبتُ: لقد أصابَنْ

فحق القافية أن تكون (أصابا) ولكنه ألحق النون للترنم.

6-تنوين الغالي:

وهو يلحق القافية المقيدة، وسمي غالياً لتجاوزه حد الوزن

كقول رؤبة: وقاتم الأعماق خاوي المخترقنْ..

وهو يفيد الفرق بين الوقف والوصل... واختلف اللغويون في شأنه، وهل هو من تنوين الترنم أولا؟ وليس هذا مقامه؛ ويرجع ليه في المغني وغيره.

7-تنوين الضرورة:

ويلحق الكلمة للضرورة، كصرف ما لا ينصرف في الشعر وغيره، كقول امرئ القيس:

ويـوم دخلْـتُ الخِـدْرَ خِـدْرَ عُنيـزةٍ   فقالـت: لـكَ الـويلاتُ، إنّـك مُرجِلـي

8-التنوين الشاذ:

وهو الذي يلحق الكلمة للتكثير كقولنا: هؤلاءٍ قومك.

وزيد على هذه الأنواع أنواع أخرى كتنوين المنادى وتنوين الحكاية(62).

بهذا كله ثبت لنا قيمة هذه الأساليب البلاغية في صورها الجمالية النابضة بالمشاعر والمتنوعة كتنوعها، والملبية بقدرة فذة للتعبير عن الأفكار والحاجات تبعاً للمقام والحال.. سواء كانت الكلمة معرفة أم نكرة.. فلكل منهما طبيعة ووظيفة لا تكمن في الآخر.. فالتنكير أو التعريف ليس مجرد تركيب لفظي لغوي، بل إن بنية أي منهما في أقسامها كلها إنما تجسد قيمة فنية ودلالية في وقت واحد.. ثم يصبح ارتباطها بسياقها مرتفعاً عن المستوى الذاتي المفرد.. فتعظم إيحاءات الجملة وتتنوع، وتتغير في ضوء ذلك.. وتغدو قضية التعريف أو التنكير حالة من حالات اللغة في عملية التشكيل والصياغة وعلاقتها بالدلالة فهي بحق أثر فني ممتع ورسالة تؤدي وظائف محددة كما قال رومان جاكبسون(63) وقد أدرك جمالية ذلك كله عبد القاهر الجرجاني خاصة والبلاغيون الآخرون عامة.

ومن هنا نخلص إلى الخاتمة التي تضم أبرز نتائج البحث.

■

■ حواشي الفصل الثالث:

(1)انظر مثلاً: أصول الفقه الإسلامي- 151-156 والواضح في أصول الفقه 330-334

(2)انظر همع الهوامع 185/1 و 303

(3)انظر اللسان والقاموس المحيط والمعجم الوسيط (عرف).

(4)انظر التبيان في علم البيان 50 والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن 133 والطراز 11/2 وجواهر البلاغة 125-136 و 151-152

(5)انظر مفتاح العلوم 85 والإيضاح 34 والتلخيص 57 وشروح التلخيص 288/2 وجواهر البلاغة 125-128

(6)الجامع الصغير (رقم 2684-2687) على الترتيب

(7)الكشاف 17/3

(8)الكشاف 17/3

(9)رسائل الجاحظ 1/187-188 وانظر جواهر البلاغة 128.
(10)الكشاف 1/141 وانظر في حاشية السيد الشريف عليه، وانظر جواهر البلاغة 130
(11)انظر مغني اللبيب 815-816
(12)انظر الكشاف 1/255و 2/59-60
(13)انظر الكشاف 2/544
(14)الكشاف 4/29 وهناك أغراض أخرى ذكرها صاحب جواهر البلاغة (130-132)
(15)انظر مغني اللبيب 74-76
(16)انظر المصدر السابق 72 وجواهر البلاغة 132
(17)انظر السابق 74
(18)انظر السابق 73 وجواهر البلاغة 133-134
(19)الكشاف 1/255
(20)انظر مغني اللبيب 845 وكتب اللغة
(21)انظر شرح ديوان الحماسة (حماسة أبي تمام) 1/107 وانظر المقاصد البلاغية للتعريف بالإضافة في (جواهر البلاغة 135-136)
(22)دلائل الإعجاز 106
(23)انظر البرهان في علوم القرآن 3/233 وجواهر البلاغة 152-154
(24)دلائل الإعجاز 106-107 وانظر فيه 374 وبعد
(25)انظر مغني اللبيب 588 ودلائل الإعجاز 374
(26)الطراز 2/56
(27)انظر دلائل الإعجاز 108-135
(28)دلائل الإعجاز 190 وانظر فيه 189-191
(29-30-31-32)دلائل الإعجاز 177 و 192 و 189 و 177 وانظر فيه 186
(33)انظر الإيضاح 9 والتلخيص 33 وجواهر البلاغة 157 وبعد
(34)انظر دلائل الإعجاز 178-179
(35)الإيضاح 98 وشروح التلخيص 2/93 وبعد وانظر جواهر البلاغة 151-152
(36)دلائل الإعجاز 187
(37)دلائل الإعجاز 188-189
(38)انظر معاني القرآن للفراء 2/161-191-195-410 ومجاز القرآن لأبي عبيدة 1/12 والكشاف 1/632 و 3/47 -48.
(39)دلائل الإعجاز 179 وبعد
(40)دلائل الإعجاز 180-181

(41)دلائل الإعجاز 182

(42)المصدر نفسه 182-183

(43)المصدر نفسه 184-185

(44)المصدر نفسه 199

(45)البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن 136

(46)انظر دلائل الإعجاز 142

(47)انظر مغني اللبيب 608 وشرح شذور الذهب 182

(48)انظر دلائل الإعجاز 143-145

(49)انظر تفصيل ذلك كله في (مغني اللبيب 612-615)

(50)الكشاف 28/3

(51)انظر نظم الدرر للبقاعي 3/4-4

(52)انظر الكشاف 102/2

(53)انظر الكشاف 151/4

(54)الكشاف 165/1

(55)أساليب بلاغية 157

(56)انظر مفتاح العلوم 91 والإيضاح 45 وشروح التلخيص 347/1 وجواهر البلاغة 137-138

(57)انظر مفتاح العلوم 100 والإيضاح 97 وشروح التلخيص 91/2 وجواهر البلاغة 152

(58)الكشاف 618/1

(59)انظر الكشاف 280/3-283

(60) انظر دلائل الإعجاز (باب اللفظ والنظم 249 وبعد) وانظر فيه 142-145 و370-410-418-419 وفيها إشارات بليغة إلى النكرة وتوخي معاني النحو، وراجع حاشية (1-4) من حواشي الفصل الأول.

(61) انظر مغني اللبيب 445-448

(62)انظر مغني اللبيب 449-450.

(63)انظر قضايا الشعرية 24، وراجع بحثنا: نظرية التناص 318-375.

■ ■

الخاتمة

نتائج البحث

تعد الدراسات البلاغية الشكل الأنصع لتقريب الأجيال بعضها إلى بعض، فهي وتقدم الكلمة بين يديها بأسلوب جمالي جامع للفكر ومثير للمشاعر، ومتنوع في الأداء.. فما لم يستطع بحثنا وحده أن يحيط بها، أو أن يفي ببيان الهدف النهائي منه، بما يملكه من بديع أنماطه.

وقد سعى بحثنا إلى دراسة جمالية الكلمة العربية البلاغية في نظامها القرآني السياقي للآية، والنص الذي وردت فيه، وكانت جنباً إلى جنب مع الكلمة المستمدة من الشعر العربي ونسقها في جملتها وفي سياقها النصي في البيت الواحد أو في عدة أبيات. وربطها بالدراسات الأدبية والبلاغية والنقدية والأسلوبية، وما تناولتها الدراسات القرآنية وكتب التفسير لإظهار الخصائص الجمالية لكل أسلوب تطرقنا إليه بالتحليل والشرح والتفصيل.. والموازنة..

ومن هنا كان البحث يوضح ما قدّمه سيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وغيرهم في بعض ما سبقوا به الغرب أمثال دوسوسير وتشومسكي في مفهوم الكلمة والجملة. وقد برز الجرجاني في الأثر النحوي وتوخي المعاني الأول والثواني في (التأليف) فسبق رولان بارت ودريدا.. كما قدّم نظرات بديعة في جمالية وظيفة الجملة البلاغية، وكذلك الزمخشري فسبقا رومان جاكبسون في الحديث عن وظائف الجملة.

ومن ثم لما كانت لغة العرب تتسم بالوضوح والدقة في التعبير، والإيجاز في الكلام، والتكثيف في الصورة، والحرية في التعبير عن المقاصد، والنظام الذي تتقيد به.. كانت البلاغة العربية تتنفس كل ذلك وتطور مبادئها من داخل النسق البلاغي العربي على تأثيرها بالثقافات الوافدة ولا سيما على يد السكاكي، على حين أنها كانت تعتمد قبله على ذوق البلاغي ورهافة حسه وثقافته اللغوية والنقدية

والأدبية والقرآنية.. وإذا كان علم المعاني والبيان قد ظهر على يد عبد القاهر الجرجاني في إطار إظهار الإعجاز القرآني فإن البلاغيين المتأخرين كالسكاكي وابن الأثير والقزويني قد نقلوا البلاغة إلى علم له مبادئ وقوانين يلتزم بها دون أن يعزلوه عن الذوق والسليقة البديعة...

وأكدت الجملة البلاغية العربية جماليتها بأشكال شتى لعل من أهمها ثراء الأسلوب وتنوعه، وتعاون العناصر الفنية لإبراز الإيحاء البعيد لكل أسلوب، فلم يعد يتقيد بالأسلوب القريب المباشر.. وهذا جعلنا نقف متأملين لأساليب البلاغة وجمالياتها فنتوسع فيما ينبغي لنا التوسع فيه كما نراه في أسلوب الذكر والحذف وأسلوب التعريف والتنكير، ونستلهم كل أسلوب في إطار جماليات البلاغة القديمة والحديثة.

وكلما تأملنا في الوجوه البلاغية واللغوية لتركيب الجملة تبين لنا أن العلاقة بين (المسند والمسند إليه) لا ترتبط برابط زمني فقط، فقد تتجاوز الزمان، وكأنها توحي بأن زمانية اللغة العربية وجماليتها ممتدة امتداد التاريخ..

فالعلاقة بين الاسم والفعل في الجملة الفعلية –مثلاً– تؤكد خصوصية الزمن، وهي تتحرك بين الماضي والحاضر، وتتطلع إلى المستقبل.. في بناء درس بلاغي متطور وكأنها تدل على عملية التطور الحضاري للعربي في كل مرحلة من مراحل تاريخه..

فالفعل الماضي المستعمل في الأنساق البلاغية واللغوية إنما يوحي بدلالة التمسك بالموروث، بينما يرمز الفعل المضارع إلى زمنية واقع الإنسان في اللحظة الراهنة، في الوقت الذي تشتمل بعض صيغه على التطلع إلى المستقبل

وبهذا وغيره كانت البلاغة العربية حاجة جمالية للقدماء يفتشون عنها في الشكل والمضمون عند المتكلم وعند المخاطب.. لهذا انبروا يبحثون في الأسلوب وأنماطه الجمالية المتفاوتة والسبب في ذلك، ومن ثم يضعون وظيفتها في ضوء الهدف الذي بني عليه الأسلوب.. مما ولّد لديهم تلك الأساليب المجازية التي أثرت البلاغة العربية بجماليات غير محدودة. فكان أسلوب الحذف –مثلاً– أحد أهم أساليب البلاغة الجمالية، ومارسوا فيه مفهوم الانزياح الحديث بكل اتجاهاته. لهذا ظهرت الرغبة الجامحة لدينا في النزوع التجريبي إلى بيان التوافق بين الدراسات البلاغية وبين الدراسات المحدثة، فكنا نهتم بالدرس البلاغي التحليلي الاستقرائي الموازن، مما يوحي بأن أساليب البلاغة العربية تملك جماليات لا حصر لها، ذكرناها في مواضعها. ويكفي أن نشير إلى واحدة منها تتعلق بما

طرحه رومان جاكبسون عن الرسالة الكلامية التي تصبح عملاً فنياً.. وقد اتضح لنا أن أساليب البلاغة في جمالياتها المتعددة تحقق ذلك على نحو كبير، فضلاً عن أن البلاغيين العرب كالجرجاني –مثلاً– مارسوا عملياً مفهومي الاستبدال والتوزيع دون أن يسموهما.

وقد تحقق لنا– ونحن في مطلع الألفية الثالثة للميلاد– أن البلاغة مهما قامت على مبادئ ومعايير تظل مستندة إلى الذوق ورهافة الحس، فالبلاغة ملكة ذاتية يتصف بها الإنسان، وتغدو البديهة والفطرة السليمة والثقافة والمنهج الموضوعي العقلي عناصر فيها.

وهو ما أثبته لنا عبد القاهر الجرجاني والزمخشري.. وما زال المحدثون لا يتخلون عن ذلك على الرغم من التقدم الذي لحق بنظم البلاغة وقوانينها.. وهي نظم لا تنقطع عن البنية اللغوية والنحوية، ومقاصدها ومعانيها، ووظائفها النفسية والاجتماعية والتاريخية والدينية والفكرية...

ومن هنا ندرك أن رؤية القدماء لجمال الكلمة من جهة الفصاحة والبلاغة تنبع من الجمال الفني للكلام المؤلف الذي يستند إلى المعنى والهدف.

والله من وراء القصد..

حسين جمعة

■ ■ ■

1- فهرس المصادر والمراجع

1- أثر النحاة في البحث البلاغي – عبد القادر حسين- مطبعة نهضة مصر – القاهرة – 1975م.

2- الأحاديث القدسية- منشورات دار الخلود – بيروت – لبنان –ط1- 1983م

3- أساليب بلاغية – الدكتور أحمد مطلوب – نشر وكالة المطبوعات – الكويت – ط1- 1980

4- أسرار البلاغة- الجرجاني (ت471هـ) صححه محمد رشيد رضا- دار المعرفة – بيروت لبنان – 1978م

5- الأسس الجمالية في النقد الأدبي- د. عز الدين إسماعيل – دار الفكر العربي- مصر ط3 – 1974م.

6- أصول الفقه الإسلامي –دروس وتمارين – زكريا المصري- مؤسسة الرسالة – بيروت – ط1- 1998م.

7- إعجاز القرآن – القاضي الباقلاني (ت401هـ) على هامش (الاتقان للسيوطي) –المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان – 1973)

8- الأغاني –لأبي الفرج الأصفهاني (ت356هـ) –دار إحياء التراث العربي- بيروت –لبنان – (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب والهيئة المصرية العامة للكتاب)

9- الانصاف في مسائل الخلاف –لأبي البركات الأنباري (ت577هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد –المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة –ط1- 1961م.

10- الإيضاح في علوم البلاغة –للقزويني (ت739هـ) تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي – دار الجيل- بيروت ط3- 1993م.

11- البديع –لابن المعتز (ت296هـ) –عني به إغناطيوس كراتشكوفسكي- منشورات دار الحكمة –دمشق – د/ت

12- البرهاني في علوم القرآن –للزركشي (ت794هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – 1957م وبعد

13- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن – للزملكاني (ت651هـ) تحقيق د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي –مطبعة العاني – بغداد – 1974م.

14- البلاغة – للمبرد (ت285هـ) طبعة الشعب مصر-

15- البلاغة تطور وتاريخ – د. شوقي ضيف- دار المعارف بمصر- 1976م

16- بلاغة الخطاب وعلم النص – د. صلاح فضل- سلسلة عالم المعرفة – الكويت عدد 164- آب – .1992

17- البلاغة عند السكاكي- أمين الخولي- القاهرة.

18- بلاغتي الكلمة والجملة والجمل- د. منير سلطان –منشأة المعارف بالاسكندرية –مصر- 1977م.

19- بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو – د. نجاة الكوفي –طبعة النهضة العربية – بيروت.

20- بيان إعجاز القرآن لأبي سليمان الخطابي (ت388هـ) (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن- تحقيق الأستاذ محمد خلف الله أحمد –ود. محمد زغلول سلام – دار المعارف بمصر- القاهرة 1968م.

21- البيان والتبيين للجاحظ (ت255هـ) –تحقيق عبد السلام محمد هارون – طبعة المجمع العلمي العربي الإسلامي –بيروت –ط4 –دت.

22- تاج العروس- للزبيدي (ت1205هـ) المطبعة الخيرية –القاهرة – 1302- 1306هـ.

23- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت276هـ) تحقيق السيد أحمد صقر –المكتبة العلمية – بيروت –د/ت.

24- التبيان في علم البيان للزملكاني (ت651هـ) تحقيق د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي – مطبعة العاني – بغداد – 1964م.

25- تجديد النحو – د. شوقي ضيف- دار المعارف بمصر – القاهرة – 1982م

26- تحرير التحبير لابن أبي الإصبع (ت654هـ) تقديم وتحقيق الدكتور حفني محمد شرف- وزارة الأوقاف بمصر- القاهرة – 1995م.

27- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للبيضاوي (ت791هـ) –دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط1- 1999م.

28- التفكير البلاغي عند العرب- حمادي صمود- منشورات الجامعة التونسية – تونس – 1981م.

29- التلخيص في علوم البلاغة للقزويني (ت739هـ) ضبطه عبد الرحمن البرقوقي- دار الكتاب العربي- بيروت – لبنان – ط1- 1904م

30- جامع الدروس العربية- للشيخ مصطفى الغلاييني – المكتبة العصرية صيدا وبيروت – ط12- 1968م.

31- الجامع الصغير من حديث البشير النذير – للسيوطي (ت911هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار خدمات القرآن – القاهرة – د/ ت

32- جواهر البلاغة في المعاني والبياني والبديع – أحمد الهاشمي – ط12 بيروت

33- الحيوان للجاحظ (ت255هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون – المجمع العلمي العربي- بيروت – ط3- 1969م.

34- خزانة الأدب – للبغدادي (ت1093هـ) دار صادر – بيروت –د/ت، (نسخة مصورة عن طبعة بولاق بمصر- 1299هـ).

35- خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي- القاهرة – 1304هـ.

36- الخصائص لابن جني (ت 392هـ) تحقيق محمد علي النجار- دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت – لبنان – ط2- د/ ت.

37- دلائل الإعجاز- للجرجاني (ت471هـ) قرأه وعلق عليه محمود شاكر – مكتبة الخانجي – القاهرة – 1984م.

38- رسائل الجاحظ – للجاحظ (ت255هـ) – شرحه وقدم له عبد أ. مهنا- دار الحداثة – بيروت – لبنان –ط1- 1988م

39- رسالة التربيع والتدوير للجاحظ (ت255هـ) تحقيق فوزي خليل عطوي – الشركة اللبنانية للكتاب – بيروت – لبنان – 1969م.

40- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي (ت466هـ) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط1- 1982م

41- شرح ديوان الحماسة (حماسة أبي تمام: ت 231هـ) للخطيب التبريزي (ت502هـ) –عالم الكتب – بيروت – د/ ت.

42- شرح شذور الذهب لابن هشام (ت 761هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية الكبرى – مصر- ط10- 1965م

43- شروح التلخيص للتفتازاني (ت 793هـ) وآخرين – (تلخيص مفتاح العلوم للسكاكي: ت626هـ) ويضم:

1- مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح.

2- مواهب الفتاح في شرح المفتاح لابن يعقوب المغربي

3- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي.

– مطبعة الحلبي – القاهرة – 1937م

44- الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت 276هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر – دار المعارف بمصر – القاهرة – 1966م

45- الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس (ت 395هـ)- ط المؤيد بمصر- 1910م وطبعة بيروت بتحقيق د. مصطفى الشويمي – 1964م

46- الصناعتين لأبي هلال العسكري (ت 395هـ) تحقيق د. مفيد قميحة – دار الكتب العلمية- بيروت لبنان –ط1- 1981

47- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة ليحيى بن حمزة العلوي (ت 749هـ)- راجعة محمد عبد السلام شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – 1995م

48- العقد الفريد لابن عبد ربه (ت 328هـ) شرحه أحمد أمين وزملاؤه – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة – 1965م.

49- العمدة لابن رشيق (ت 456هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الجيل – بيروت – لبنان- ط4- 1972م.

50- عيار الشعر لابن طباطبا (ت 322هـ) تحقيق د. محمد زغلول سلام – منشأة المعارف بالاسكندرية – مصر- 1980م.

51- القاموس المحيط للفيروز آبادي (ت 817هـ) مطبعة البابي الحلبي- القاهرة – ط2- 1952م.

52- قراءات في أدب العصر الأموي – د. حسين جمعة – دار المعارف بدمشق- منشورات جامعة دمشق – 1992م

53- قضايا الشعرية – رومان جاكبسون- ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز – دار توبقال للنشر – المغرب –ط1- 1988م

54- قواعد الشعر لثعلب (ت 291هـ) تحقيق د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط2- 1995م.

55- الكامل في اللغة والأدب – للمبرد (ت 285هـ) مؤسسة المعارف – بيروت – د/ت.

56- الكتاب لسيبويه (ت 180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون – عالم الكتب – بيروت

57- الكشاف للزمخشري (ت 538هـ) – دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت – د/ت.

58- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني (ت 1162هـ) تصحيح أحمد القلاّش – مكتبة التراث الإسلامي بحلب ودار التراث بالقاهرة – د/ ت.

59- الكلمة – دراسة لغوية ومعجمية – د. حلمي خليل – الهيئة العامة للكتاب بالإسكندرية – مصر – 1980م

60- لسان العرب لابن منظور (ت711هـ) والمشهور باللسان دار صادر – بيروت – 1955- 1956م.

61- اللغة والتفسير والتواصل – د. مصطفى ناصف- سلسلة عالم المعرفة – الكويت- عدد 193- كانون الثاني – 1995م

62- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير (ت 637هـ)- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – القاهرة – 1939م.

63- مجالس ثعلب – ثعلب (ت 291هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون – دار المعارف بمصر- القاهرة – ط5- 1987م.

64- مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 210هـ) تحقيق محمد فؤاد سزكين- مؤسسة الرسالة – بيروت – 1981م.

65- المزهر في علوم اللغة للسيوطي (ت 911هـ) بعناية محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد

البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم – عيسى البابي الحلبي – القاهرة – د/ت.

66- المطول (الشرح المطول على التلخيص) للتفتازاني (ت 793هـ)- مطبعة أحمد كامل – تركية – 1330هـ.

67- معاني القرآن للعزاء (ت206هـ) تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي – عالم الكتب – بيروت – 1980م (صورة عن طبعة دار الكتب المصرية).

68- المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – القاهرة – ط3- 1985م

69- مغني اللبيب – لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله- دار الفكر – بيروت – لبنان – ط3- 1972م.

70- المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار ت 415هـ)- نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي – مصر – د/ت.

71- مفتاح العلوم للسكاكي (ت 626هـ) – مطبعة التقدم بمصر- القاهرة – 1937م.

72- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني – تحقيق محمد سيد كيلاني – طبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر – 1961م

73- المقابسات لأبي حيان التوحيدي: علي بن محمد بن العباس (ت 400هـ(- تحقيق حسن السندوبي- دار المعارف – تونس – 1991م

74- مقالات في الأسلوبية – د. منذر عياشي – اتحاد الكتاب العرب – دمشق – سورية – 1990م.

75- مقدمة ابن خلدون (ت 808هـ) تحقيق درويش الجويدي – المكتبة العصرية – بيروت – 1995م.

76- من أسرار اللغة – د. إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ط5.

77- من بلاغة القرآن – د. أحمد أحمد بدوي – مكتبة نهضة مصر – الفجالة – القاهرة – ط3.

78- المنصف لابن جني (392هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة – 1954م.

79- منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني (ت 684هـ) تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة – دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان- ط2- 1981م.

80- نظرية التناص – صك جديد لعملة قديمة – د. حسين جمعة – مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – مجلد 75 جزء 2- 2000م.

81- نظرية النص لرولان بارت (ت1980م) ضمن (دراسات في النص والتناصية)- ترجمة د. محمد خير البقاعي – مركز الإنماء الحضاري- حلب – 1998م.

82- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت 885هـ)- مكتبة ابن تيمية- القاهرة – ط1- 1996م.

83- نقد الشعر لقدامة بن جعفر (ت 337هـ) تحقيق كمال مصطفى – مكتبة الخانجي بمصر – ومكتبة المثنى ببغداد – 1963م.

84- النكت في إعجاز القرآن – للرماني (ت 384هـ) تحقيق محمد خلف الله أحمد – ود. محمد زغلول سلام – دار المعارف بمصر- القاهرة – 1968م- ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن).

85- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (ت 733هـ)

تصحيح أحمد الزين – وزارة الثقافة والإرشاد القومي – القاهرة –

86- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي (ت 606هـ) تحقيق أحمد حجازي السقا- دار الجيل والمكتب الثقافي – بيروت والقاهرة – 1992م

87- النهاية في غريب الحديث والأثر- لابن الأثير الجزري (ت606هـ)

– تحقيق طاهر أحمد الزاوي – ومحمود محمد الطناحي – مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر – ايران – قم – 1347هـ.

88- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي (ت 911هـ)- تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – 1998م.

89- الواضح في أصول الفقه- محمد حسين عبد الله- دار البيارق – عمّان- الأردن – ط2- 1995م.

■ ■ ■

الفهارس

■ ■ ■

رقم الإيداع في مكتبة الأسد الوطنية

في جمالية الكلمة: دراسة جمالية بلاغية نقدية/ حسين جمعة– دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2002 – 170ص؛ 25سم.

1- 414.1 ج م ع ف

2- العنوان 3- جمعة

ع- 2002/4/672 **مكتبة الأسد**

❑❑

179. ——

*أ.د.حسين بن علي جمعة

* دكتوراة في الآداب . جامعة دمشق.

*عضو اتحاد الكتاب العرب . فرع دمشق.

*مقرر جمعية البحوث والدراسات في اتحاد الكتاب العرب.

***مؤلفاته:**

1 . الحيوان في الشعر الجاهلي (دار دانية . دمشق . 1989م).

2 . مشهد الحيوان في القصيدة الجاهلية (دار دانية . دمشق . 1990م).

3 . الرثاء في الجاهلية والإسلام (دار معد . دمشق . 1991م).

4 . مختارات من الأدب في صدر الإسلام (جامعة دمشق . 1992).

5 . قراءات في أدب العصر الأموي (جامعة دمشق . 1992. 1993).

6 . قصيدة الرثاء . جذور وأطوار . (دار النمير ومعد . دمشق . 1998).

7 . البيئة الطبيعية في الشعر الجاهلي (م.عالم الفكر. الكويت . مج25 . 1997م).

8 . شعرنا القديم . صورة ودلالة (م.مركز الدراسات والبحوث . قطر . عدد 10 . 1998).

9 . كيفية قراءة النص الأدبي (م.مجمع اللغة العربية بدمشق . مجلد 74).

10 . نظرية التناص . صك جديد لعملة قديمة (م.مجمع اللغة العربية . مجلد 75).

11 . المؤثرات الفارسية في شعر الأعشى (أبحاث ندوة العلاقات الأدبية واللغوية العربية الإيرانية . مطبوعات اتحاد الكتاب العرب . 1999م).

12 . ابن رشيق وآراؤه النقدية (م.مجمع اللغة العربية . مجلد 76).

13 . جمالية التصوف . مفهوماً ولغة (م. الموقف الأدبي . عدد 364).

14 . جمالية اللسان في اللغة والحياة (م.مجمع اللغة العربية . مجلد77).

***له مؤلفات تحت الطبع، منها:**

1 . من ألوان النثر في صدر الإسلام.

2 . الخطابة في صدر الإسلام.

3 . جران العود النمري . حياته وشعره.

4 . التقابل الجمالي في نص قرآني.

5 . المثقف العربي ووعي الذات.

6 . ابن المقفع بين حضارتين.

7 . جمالية أسلوب الخبر والإنشاء.

❑❑